



11. 12

كتاب الشعب

الموطأ

لإمام الأئمة وعالم المدينة
مالك بن أنس رضي الله عنه

« ما ظهر على الأرض كتاب بعد
كتاب الله، أصح من كتاب مالك »
الإمام الشافعي

صحيحه ، ورقمه ،
ونخرج أحاديثه ، وعلوق عليه
محمد فؤاد عابد الباقي

131 كفن * الكتاب * سيجلد في سجل واحد فتنوع هذه الورقة

أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ . يَدَا يَبِيدُ . فَإِنْ دَخَلَ ذَلِكَ ،
الْأَجَلُ ، فَلَا يَحِلُّ .

قَالَ مَالِكٌ : وَلَا تَحِلُّ صَبْرَةُ الْجَنَظَةِ بِصَبْرَةِ
الْجَنَظَةِ . وَلَا بَأْسُ بِصَبْرَةِ الْجَنَظَةِ بِصَبْرَةِ النَّعْرِ .
يَدَا يَبِيدُ . وَذَلِكَ أَنَّهُ لَا بَأْسَ أَنْ يُشْتَرَى الْجَنَظَةُ
بِالنَّعْرِ جَزَاءً .

قَالَ مَالِكٌ : وَكُلُّ مَا اخْتَلَفَ مِنَ الطَّعَامِ
وَالْأَذَى . فَبِأَنِ اخْتِلَافُهُ . فَلَا بَأْسَ أَنْ يُشْتَرَى
بَعْضُهُ بِبَعْضٍ . جَزَاءً . يَدَا يَبِيدُ . فَإِنْ دَخَلَتْ
الْأَجَلُ فَلَا خَيْرَ فِيهِ . وَإِنَّمَا اشْتَرَاهُ ذَلِكَ جَزَاءً .
كَاشْتَرَاهُ بِبَعْضِ ذَلِكَ بِالدَّهَبِ وَالْوَرِقِ جَزَاءً .

قَالَ مَالِكٌ : وَذَلِكَ ، أَنَّكَ تَشْتَرِي الْجَنَظَةَ
بِالْوَرِقِ جَزَاءً . وَالتَّعْمُرَ بِالدَّهَبِ جَزَاءً . فَهَذَا
حَلَالٌ . لَا بَأْسَ بِهِ .

قَالَ مَالِكٌ : وَمَنْ صَبَرَ صَبْرَةَ طَعَامٍ . وَقَدْ
عَلِمَ كَيْلَهَا . ثُمَّ بَاعَهَا جَزَاءً . وَكَمَّ الْمُشْتَرَى
كَيْلَهَا ، فَإِنْ ذَلِكَ لَا يَضِلُّ . فَإِنْ أَحَبَّ الْمُشْتَرَى
أَنْ يَرُدَّ ذَلِكَ الطَّعَامَ عَلَى الْبَائِعِ ، وَدَهُ بِمَا كَمَّهُ
كَيْلَهُ وَغَرَّهُ . وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا عَلِمَ الْبَائِعُ كَيْلَهُ
وَعَدَّهِ مِنَ الطَّعَامِ وَغَيْرِهِ ، ثُمَّ بَاعَهُ جَزَاءً .
وَكَمَّ يَتَلَمَّ الْمُشْتَرَى ذَلِكَ . فَإِنْ الْمُشْتَرَى إِنْ
أَحَبَّ أَنْ يَرُدَّ ذَلِكَ عَلَى الْبَائِعِ رَدَّهُ . وَكَمَّ يَزَلُ
أَهْلُ الْعِلْمِ بِتَهْوُنٍ عَنْ ذَلِكَ .

قَالَ مَالِكٌ : الْأَمْرُ الْمُجْتَمِعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا ،
أَنْ لَا تَبَاعَ الْجَنَظَةُ بِالْجَنَظَةِ . وَلَا التَّعْمُرُ بِالنَّعْرِ .
وَلَا الْجَنَظَةُ بِالنَّعْرِ . وَلَا النَّعْرُ بِالزَّبِيبِ .
وَلَا الْجَنَظَةُ بِالزَّبِيبِ . وَلَا شَيْءٌ مِنَ الطَّعَامِ كُلِّهِ ،
إِلَّا يَدَا يَبِيدُ . فَإِنْ دَخَلَ ، شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ ،
الْأَجَلُ . لَمْ يَضِلُّ . وَكَانَ حَرَامًا . وَلَا شَيْءٌ مِنَ
الْأَذَى كُلِّهِ ، إِلَّا يَدَا يَبِيدُ .

قَالَ مَالِكٌ : وَلَا يَبَاعُ شَيْءٌ مِنَ الطَّعَامِ
وَالْأَذَى إِذَا كَانَ مِنْ صِنْفٍ وَاحِدٍ ، ائْتَانٍ بِوَاحِدٍ .
فَلَا يَبَاعُ مُدَّ جَنَظَةٍ بِمُدِّي جَنَظَةٍ . وَلَا مُدُّ تَعْمُرٍ
بِمُدِّي تَعْمُرٍ . وَلَا مُدُّ زَبِيبٍ بِمُدِّي زَبِيبٍ .
وَلَا مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الْحُبُوبِ وَالْأَذَى كُلِّهِ .
إِذَا كَانَ مِنْ صِنْفٍ وَاحِدٍ . وَإِنْ كَانَ يَدَا يَبِيدُ .
إِنَّمَا ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ الْوَرِقِ بِالْوَرِقِ وَاللَّهَبِ
بِالدَّهَبِ . لَا يَحِلُّ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ الْفَضْلُ .
وَلَا يَحِلُّ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ . يَدَا يَبِيدُ .

قَالَ مَالِكٌ : وَإِذَا اخْتَلَفَ مَا يُكَالُ أَوْ يُوزَنُ ،
مِمَّا يُؤْكَلُ أَوْ يُشْرَبُ ، فَبِأَنِ اخْتِلَافُهُ . فَلَا بَأْسَ
أَنْ يُؤْخَذَ مِنْهُ ائْتَانٍ بِوَاحِدٍ . يَدَا يَبِيدُ . وَلَا بَأْسَ
أَنْ يُؤْخَذَ صَاعٌ مِنْ تَعْمُرٍ بِصَاعَيْنِ مِنْ جَنَظَةٍ .
وَصَاعٌ مِنْ تَعْمُرٍ بِصَاعَيْنِ مِنْ زَبِيبٍ . وَصَاعٌ مِنْ
جَنَظَةٍ بِصَاعَيْنِ مِنْ سَمْنٍ . فَإِذَا كَانَ الصَّنَافِ
مِنْ هَذَا مُخْتَلِفَيْنِ . فَلَا بَأْسَ بِاِئْتَانَيْنِ مِنْهُ بِوَاحِدٍ .

(٢٣) باب جامع بيع الطعام

٥٣ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ ، أَنَّهُ سَأَلَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيْبِ فَقَالَ : إِنِّي رَجُلٌ أَتْبَاعُ الطَّعَامِ . يَكُونُ مِنَ الصُّكُوكِ بِالْجَارِ . قَرِيبًا ابْتَعْتُ مِنْهُ بَدِينًا وَصُفْرَ دِرْهَمٍ . فَأَعْطَنِي بِالنِّصْفِ طَعَامًا . فَقَالَ سَعِيدٌ : لَا . وَلَكِنْ أَعْطِهِ أَنْتَ دِرْهَمًا . وَتَحْتَ بَقِيَّتِهِ طَعَامًا .

• • •

٥٤ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، أَنَّهُ بَلَغَهُ : أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ سِيرِينَ كَانَ يَقُولُ : لَا تَبِيعُوا الْحَبَّ فِي سُنْبُلِهِ حَتَّى يَبْيَضَ .

قَالَ مَالِكٌ : مَنْ اشْتَرَى طَعَامًا بِسِعْرِ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى . فَلَمَّا حَلَّ الْأَجَلُ ، قَالَ الَّذِي عَلَيْهِ الطَّعَامُ لِصَاحِبِهِ : لَيْسَ عِنْدِي طَعَامٌ . فَيَعْنِي الطَّعَامَ الَّذِي لَكَ عَلَى إِلَى أَجَلٍ . فَيَقُولُ صَاحِبُ الطَّعَامِ : هَذَا لَا يَصْلُحُ . لِأَنَّهُ قَدْ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الطَّعَامِ حَتَّى يُسْتَوْفَى . فَيَقُولُ الَّذِي عَلَيْهِ الطَّعَامُ لِغَرِيبِهِ : فَيَعْنِي طَعَامًا إِلَى أَجَلٍ حَتَّى أَقْضِيكَهُ . فَهَذَا لَا يَصْلُحُ . لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُعْطِيهِ طَعَامًا ثُمَّ يَرُدُّهُ إِلَيْهِ . فَيَصِيرُ الذَّهَبُ

قَالَ مَالِكٌ : وَلَا خَيْرَ فِي الْخُبْزِ ، قُرْصٍ بِقُرْصَيْنِ . وَلَا عَظِيمٍ بِصَغِيرٍ . إِذَا كَانَ يَتْعَضُ ذَلِكَ أَكْبَرَ مِنْ يَتْعَضُ . فَمَا إِذَا كَانَ يَتَحَرَّى أَنْ يَكُونَ مِثْلًا بِمِثْلٍ . فَلَا بَأْسَ بِهِ . وَلَنْ لَمْ يُوَزَنَ .

قَالَ مَالِكٌ : لَا يَصْلُحُ مِدُّ زُبْدٍ وَمِدُّ لَبَنٍ بِمِدِّي زُبْدٍ . وَهُوَ مِثْلُ الَّذِي وَصَفْنَا مِنَ التَّنْمِرِ الَّذِي يُبَاعُ صَاعَيْنِ مِنْ كَبِيسٍ ، وَصَاعًا مِنْ حَشَفٍ ، بِثَلَاثَةِ أَصْوُعٍ مِنْ عَجْوَةٍ ، حِينَ قَالَ لِصَاحِبِهِ : إِنَّ صَاعَيْنِ مِنْ كَبِيسٍ بِثَلَاثَةِ أَصْوُعٍ مِنَ الْعَجْوَةِ لَا يَصْلُحُ . فَفَعَلَ ذَلِكَ لِتَجِيزِ بَيْعِهِ . وَإِنَّمَا جَعَلَ صَاحِبُ اللَّبَنِ اللَّبَنَ مَعَ زُبْدِهِ . لِتَأْخُذَ فَضْلَ زُبْدِهِ عَلَى زُبْدِ صَاحِبِهِ . حِينَ أَذْخَلَ مَعَهُ اللَّبَنَ .

قَالَ مَالِكٌ : وَالذَّقِيقُ بِالْحِنْطَةِ مِثْلًا بِمِثْلٍ . لَا بَأْسَ بِهِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ أَخْلَصَ الذَّقِيقَ فَبَاعَهُ بِالْحِنْطَةِ مِثْلًا بِمِثْلٍ . وَلَوْ جَعَلَ نِصْفَ الْمُدِّ مِنْ ذَّقِيقٍ ، وَنِصْفَهُ مِنْ حِنْطَةٍ ، فَبَاعَ ذَلِكَ بِمُدِّ مِنْ حِنْطَةٍ ، كَانَ ذَلِكَ مِثْلَ الَّذِي وَصَفْنَا . لَا يَصْلُحُ لِأَنَّهُ إِنَّمَا أَرَادَ أَنْ يَأْخُذَ فَضْلَ حِنْطَتِهِ الْجَيِّدَةِ ، حَتَّى جَعَلَ مَعَهَا الذَّقِيقَ . فَهَذَا لَا يَصْلُحُ .

• • •

الَّذِي أَغْطَاهُ ثَمَنَ الَّذِي كَانَ لَهُ عَلَيْهِ . وَيَصِيرُ
الطَّعَامُ الَّذِي أَغْطَاهُ مُحَلَّلًا فِيمَا بَيْنَهُمَا . وَيَكُونُ
ذَلِكَ ، إِذَا قَعَلَهُ ، بَيْعَ الطَّعَامِ قَبْلَ أَنْ يُسْتَوْفَى

• • •

٥٥ - قَالَ مَالِكٌ : وَمِمَّا يُشْبِهُ ذَلِكَ ، أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْمَزَابِنَةِ وَأَرْحَصَ
فِي بَيْعِ الْعَرَايَا بِخَرِصِهَا مِنَ الثَّمَرِ . وَإِنَّمَا فُرِقَ
بَيْنَ ذَلِكَ : أَنَّ بَيْعَ الْمَزَابِنَةِ بَيْعٌ عَلَى وَجْهِ
الْمُكَايَسَةِ وَالشَّجَارَةِ . وَأَنَّ بَيْعَ الْعَرَايَا عَلَى وَجْهِ
الْمَعْرُوفِ ، لَا مُكَايَسَةَ فِيهِ .

قَالَ مَالِكٌ : وَلَا يَنْتَهِي أَنْ يَشْتَرِيَ رَجُلٌ
طَعَامًا بِرُبْعٍ أَوْ ثُلُثٍ أَوْ كِسْرٍ مِنْ دِرْهَمٍ . عَلَى
أَنْ يُعْطَى بِإِلْكَ طَعَامًا إِلَى أَجَلٍ . وَلَا بَأْسَ أَنْ
يَشْتَعَ الرَّجُلُ طَعَامًا بِكِسْرٍ مِنْ دِرْهَمٍ إِلَى أَجَلٍ .
ثُمَّ يُعْطَى دِرْهَمًا وَيَتَّخِذُ بِمَا بَقِيَ لَهُ مِنْ دِرْهَمِهِ
سِلْعَةً مِنَ السُّلْعِ . لِأَنَّهُ أُعْطِيَ الْكِسْرَ الَّذِي
عَلَيْهِ ، فِضَّةً . وَأَخَذَ بِبَقِيَّةِ دِرْهَمِهِ سِلْعَةً . فَهَذَا
لَا بَأْسَ بِهِ .

قَالَ مَالِكٌ : وَلَا بَأْسَ أَنْ يَصْعَقَ الرَّجُلُ عِنْدَ
الرَّجُلِ دِرْهَمًا . ثُمَّ يَتَّخِذُ مِنْهُ رُبْعٌ أَوْ ثُلُثٌ أَوْ بِكْسِرٍ
مَعْلُومٍ ، سِلْعَةً مَعْلُومَةً . فَإِذَا لَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ
سِعْرٌ مَعْلُومٌ . وَقَالَ الرَّجُلُ : أَخَذْتُ مِنْكَ بِسْعِرٍ
كُلِّ يَوْمٍ ، فَهَذَا لَا يَجِلُّ . لِأَنَّهُ غَرَّرَ . يَقِلُّ مَرَّةً
وَيَكْثُرُ مَرَّةً . وَلَمْ يَقْتَرِ قَا عَلَى بَيْعِ مَعْلُومٍ .

الَّذِي أَغْطَاهُ ثَمَنَ الَّذِي كَانَ لَهُ عَلَيْهِ . وَيَصِيرُ
الطَّعَامُ الَّذِي أَغْطَاهُ مُحَلَّلًا فِيمَا بَيْنَهُمَا . وَيَكُونُ
ذَلِكَ ، إِذَا قَعَلَهُ ، بَيْعَ الطَّعَامِ قَبْلَ أَنْ يُسْتَوْفَى
قَالَ مَالِكٌ ، فِي رَجُلٍ لَهُ عَلَى رَجُلٍ طَعَامٌ
اِبْتِاعُهُ مِنْهُ . وَلِغَرِيْمِهِ عَلَى رَجُلٍ طَعَامٌ مِثْلُ ذَلِكَ
الطَّعَامِ . فَقَالَ الَّذِي عَلَيْهِ الطَّعَامُ لِغَرِيْمِهِ :
أُحْيِلْكَ عَلَى غَرِيْمٍ ، لِي عَلَيْهِ مِثْلُ الطَّعَامِ الَّذِي
لَكَ عَلَيَّ ، بِطَعَامِكَ الَّذِي لَكَ عَلَيَّ .

قَالَ مَالِكٌ : إِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الطَّعَامُ
إِنَّمَا هُوَ طَعَامٌ اِبْتِاعُهُ . فَأَرَادَ أَنْ يُحْيِلَ غَرِيْمَهُ
بِطَعَامٍ اِبْتِاعُهُ . فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَصْلُحُ . وَذَلِكَ بِبَيْعِ
الطَّعَامِ قَبْلَ أَنْ يُسْتَوْفَى . فَإِنْ كَانَ الطَّعَامُ سَلَفًا
حَالًا . فَلَا بَأْسَ أَنْ يُحْيِلَ بِهِ غَرِيْمَهُ . لِأَنَّ ذَلِكَ
لَيْسَ بِبَيْعٍ . وَلَا يَجِلُّ بِبَيْعِ الطَّعَامِ قَبْلَ أَنْ
يُسْتَوْفَى . لِيَنْهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ ، غَيْرَ
أَنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ قَدْ اجْتَمَعُوا عَلَى أَنَّهُ لَا بَأْسَ
بِالشَّرْكِ وَالتَّوَلُّيَةِ وَالْإِقَالَةِ ، فِي الطَّعَامِ وَغَيْرِهِ .

قَالَ مَالِكٌ : وَذَلِكَ أَنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ أَنْزَلُوهُ
عَلَى وَجْهِ الْمَعْرُوفِ . وَلَمْ يُنْزِلُوهُ عَلَى وَجْهِ
الْبَيْعِ . وَذَلِكَ مِثْلُ الرَّجُلِ يُسَلِّفُ الدِّرَاهِمَ
النَّقْصَ . فَيَقْضِي دِرَاهِمَ وَارِثَةٍ . فِيهَا فَضْلٌ .
فَيَجِلُّ لَهُ ذَلِكَ . وَيَجُوزُ . وَلَوْ اشْتَرَى مِنْهُ دِرَاهِمَ
نَقْصًا . بِوَارِثَةٍ . لَمْ يَجِلَّ ذَلِكَ . وَلَوْ اشْتَرَطَهُ

فِي الشَّتَاءِ وَالصَّيْفِ ، فَلِلَّيْلِ ضَيْفٌ عَمَرَ .
فَلْيَبِيعْ كَيْفَ شَاءَ اللَّهُ . وَلْيَمْسِكْ كَيْفَ شَاءَ اللَّهُ .

• • •

٥٧ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ يُونُسَ بْنِ
يُوسُفَ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، أَنَّ عَمَرَ
ابْنَ الْخَطَّابِ مَرَّ بِخَطَّابِ بْنِ أَبِي بَلْتَعَةَ . وَهُوَ
يَبِيعُ زَبِيحًا لَهُ بِالسُّوقِ . فَقَالَ لَهُ عَمَرُ بْنُ
الْخَطَّابِ : إِمَّا أَنْ تَزِيدَ فِي السَّعْرِ . وَإِمَّا أَنْ
تُرْفَعَ مِنْ سُوقِنَا .

• • •

٥٨ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، أَنَّهُ بَلَغَهُ : أَنَّ
حُثَمَانَ بْنَ عَمَّانَ كَانَ يَتَّبِعُ عَنْ الْحُكْرَةِ .

• • •

(٢٥) بَابُ مَا يَجُوزُ مِنْ بَيْعِ الْخِيَوَانِ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ
وَالسَّالِفُ فِيهِ

٥٩ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ
صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ ، عَنْ حَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ
عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ
بَاعَ جَمَلًا لَهُ يُدْعَى عُصْبِيئِيرًا ، بِعَشْرِينَ بَعِيرًا ،
لِأَجَلٍ .

• • •

قَالَ مَالِكٌ : وَمَنْ بَاعَ طَعَامًا جَزَافًا . وَلَمْ
يَسْتَشْرِ مِنْهُ شَيْئًا . ثُمَّ بَدَأَ لَهُ أَنْ يَشْتَرِيَ مِنْهُ
شَيْئًا . فَإِنَّهُ لَا يَصْلُحُ لَهُ أَنْ يَشْتَرِيَ مِنْهُ شَيْئًا .
إِلَّا مَا كَانَ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَسْتَشْتَرِيَ مِنْهُ . وَكَذَلِكَ
الثَّلَثُ فَمَا دُونَهُ . فَإِنْ زَادَ عَلَى الثَّلَثِ صَارَ ذَلِكَ
لِأَيِّ الْمُرَابَنَةِ وَإِلَى مَا يَكْرَهُ . فَلَا يَتَّبِعِي لَهُ أَنْ
يَشْتَرِيَ مِنْهُ شَيْئًا . إِلَّا مَا كَانَ يَجُوزُ لَهُ أَنْ
يَسْتَشْتَرِيَ مِنْهُ . وَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَسْتَشْتَرِيَ مِنْهُ
إِلَّا الثَّلَثُ فَمَا دُونَهُ . وَهَذَا الْأَمْرُ الَّذِي لَا اخْتِلَافَ
فِيهِ عِنْدَنَا .

• • •

(٢٤) بَابُ الْحُكْرَةِ وَالتَّرْبِصِ

٥٦ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ ، أَنَّهُ بَلَغَهُ
أَنَّ عَمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ : لَا حُكْرَةَ فِي سُوقِنَا .
لَا يَعْمِدُ رِجَالٌ بِأَيْدِيهِمْ فُضُولٌ مِنْ أَذْهَابٍ ،
لِأَيِّ رِزْقٍ مِنْ رِزْقِ اللَّهِ نَزَلَ بِسَاحَتِنَا . فَيَحْكِرُونَهُ
عَلَيْنَا . وَلَكِنْ أَيْمًا جَالِبٍ جَلَبٍ عَلَى عُمُودٍ كَرِيهِهِ

(بَابُ الْحُكْرَةِ وَالتَّرْبِصِ)

الحُكْرَةُ : اسم من احكرك الطعام إذا حبه إرادة للذم .
والحُكْرُ والحُكْرُ لغة ، بمعنى : والترص : الانتظار .
٥٦ - (يمد) يقصد . (فضول) زيادات عن أوقاتهم .
(أذهاب) جمع ذهب . كالمسبب وسبب . قال في النهاية :
الذهب مكيال معروف باليمن ، وجمعه أذهاب . (عل عود
كبه) قال ابن الأثير : أراد به ظهره . لأنه يمسك البطن
ويقويه تضار كالسود له . وقيل أراد أنه يأخذ به عل تمسك
وشقة . وإن لم يكن ذلك الشيء عل ظهره ، وإنما هو مثل
وقيل : يريد بكبه الحاملة . لأن الجالب إنما يحمل عل دوابه
لا عل ظهره .

بَعْضًا . وَاخْتَلَفَتْ أَجْنَاسُهَا أَوْ لَمْ تَقْتَلِفْ فَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا اِثْنَانِ بِوَاحِدٍ إِلَى أَجَلٍ .

قَالَ مَالِكٌ : وَتَفْسِيرُ مَا مَرَّةٍ مِنْ ذَلِكَ ، أَنْ يُؤْخَذَ الْبَيْعُ بِالْبَيْعَيْنِ لَيْسَ بَيْنَهُمَا فَلَاضِلٌ فِي تَجَاوِزِهِ وَلَا رِخْلَةٍ . فَإِذَا كَانَ هَذَا عَلَى مَا وَصَفْتُ لَكَ ، فَلَا يَشْتَرَى مِنْهُ اِثْنَانِ بِوَاحِدٍ إِلَى أَجَلٍ . وَلَا بَأْسُ أَنْ تَبِيعَ مَا اشْتَرَيْتَ مِنْهَا قَبْلَ أَنْ تَسْتَوْفِيَهُ ، مِنْ غَيْرِ الَّذِي اشْتَرَيْتَهُ مِنْهُ ، إِذَا انْتَقَذْتَ ثَمَنَهُ .

قَالَ مَالِكٌ : وَمَنْ سَلَّتْ فِي شَيْءٍ مِنَ الْحَيَّانِ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى ، فَوَصَفَهُ وَحَلَّاهُ ، وَتَقَدَّمَ ثَمَنُهُ ، فَلِذَلِكَ جَائِزٌ . وَهُوَ لَا زِمَ لِلْبَائِعِ وَالْمُبْتَاعِ عَلَى مَا وَصَفَا وَحَلَّيَا . وَلَمْ يَزَلْ ذَلِكَ مِنْ عَمَلِ النَّاسِ الْجَائِزِ بَيْنَهُمْ . وَالَّذِي لَمْ يَزَلْ عَلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ يَبْلُغُونَا .

• • •

(٢٦) بَابُ مَا لَا يَجُوزُ مِنْ بَيْعِ الْحَيَّانِ

٦٢ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ حَبْلِ الْحَبْلَةِ . وَكَانَ بَيْعًا يَتَّبِعُهُ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ .

(ولادحة) أي حمل .

٦٢ - (حبل الحبل) الأول مصدر حبلت المرأة .
والثاني جمع حابل ككلام وظلمة وكاتب وكنية .

٦٠ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ اشْتَرَى رَاحِلَةً بِأَرْبَعَةِ أْبْرَةِ مَضْمُونَةٍ عَلَيْهِ ، يُوفِيهَا صَاحِبَهَا بِالرَّبْكَ .

• • •

٦١ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ شِهَابٍ عَنْ بَيْعِ الْحَيَّانِ ، اِثْنَيْنِ بِوَاحِدٍ إِلَى أَجَلٍ ، فَقَالَ : لَا بَأْسَ بِذَلِكَ .

قَالَ مَالِكٌ : الْأَمْرُ الْمُجْتَمِعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا ، أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِالْجَمَلِ بِالْجَمَلِ مِثْلِهِ . وَزِيَادَةُ دَرَاهِمٍ . يَدَا يَدٍ . وَلَا بَأْسَ بِالْجَمَلِ بِالْجَمَلِ مِثْلِهِ . وَزِيَادَةُ دَرَاهِمٍ . الْجَمَلُ بِالْجَمَلِ يَدَا يَدٍ . وَالدَّرَاهِمُ إِلَى أَجَلٍ . قَالَ وَلَا خَيْرَ فِي الْجَمَلِ بِالْجَمَلِ مِثْلِهِ . وَزِيَادَةُ دَرَاهِمٍ . الدَّرَاهِمُ نَقْدًا ، وَالْجَمَلُ إِلَى أَجَلٍ . وَإِنْ أَخْرَجْتَ الْجَمَلَ وَالْدَّرَاهِمَ ، لَا خَيْرَ فِي ذَلِكَ أَيْضًا .

قَالَ مَالِكٌ : وَلَا بَأْسَ أَنْ يَبْتَاعَ الْبَيْعَ النَّجِيبَ بِالْبَيْعَيْنِ أَوْ بِالْأَبْرَةِ مِنَ الْحُمُولَةِ مِنْ مَاشِيَةِ الْإِبِلِ وَلَوْ كَانَتْ مِنْ نَعَمٍ وَاجِدَةٍ . فَلَا بَأْسَ أَنْ يُشْتَرَى مِنْهَا اِثْنَانِ بِوَاحِدٍ إِلَى أَجَلٍ . إِذَا اخْتَلَفَتْ قَبْلَ انْخِلَافِهَا . وَإِنْ أَشْبَهَ بَعْضُهَا .

٦٠ - (بالريلة) قرية قرب المدينة .

٦١ - (النَجِيب) وزن كرم ومعناه . (الحمولة) الجماعة .

مَا رَأَى الْمُبْتَاعُ أَمْ لَا ؟ فَلِذَلِكَ ، كَرِهَ ذَلِكَ .
وَلَا بَأْسَ بِهِ إِذَا كَانَ مَقْصُودًا مَوْصُوفًا .

• • •

(٢٧) بَابُ بَيْعِ الْحَيَوَانِ بِاللَّحْمِ

٦٤ - وَحَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ زَيْدِ
ابْنِ أَسْلَمَ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، أَنَّ رَسُولَ
اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْحَيَوَانِ بِاللَّحْمِ .
قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : لَا أَهْلُهُ يَصِلُ مِنْ وَجْهِ ثَابِتٍ .

• • •

٦٥ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ
الْحُصَيْنِ ، أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ :
مِنْ مَيْسِرِ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ ، بَيْعُ الْحَيَوَانِ بِاللَّحْمِ ،
بِالشَّاةِ وَالشَّاتَيْنِ .

• • •

٦٦ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ ،
عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : نَهَى
عَنْ بَيْعِ الْحَيَوَانِ بِاللَّحْمِ .
قَالَ أَبُو الزِّنَادِ : فَقُلْتُ لِسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ :
أَرَأَيْتَ رَجُلًا اشْتَرَى شَارِبًا بِعَشْرَةِ شِيَاهٍ ؟ فَقَالَ
سَعِيدٌ : إِنْ كَانَ اشْتَرَاهَا لِيَنْحَرَهَا ، فَلَا خَيْرَ
فِي ذَلِكَ .

كَانَ الرَّجُلُ يَبْتَاعُ الْجَزُودَ لِكَيْ أَنْ تُنْتَجَ النَّاقَةُ .
ثُمَّ تُنْتَجَ الْغَنَمُ فِي يَتْلُوهَا .

أُخْرِجَ الْبُخَارِيُّ فِي : ٢٤ - كِتَابُ الْبَيْعِ ، ٦١ - بَابُ
بَيْعِ الْغَنَمِ وَحَبْلِ الْخَيْلِ .
وَمُسْلِمٌ فِي : ٢١ - كِتَابُ الْبَيْعِ ، ٢ - بَابُ حَرَمِ بَيْعِ
حَبْلِ الْخَيْلِ ، حَدِيثٌ ٦٥ .

• • •

٦٣ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ
عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، أَنَّهُ قَالَ : لَا رِبَاَ فِي
الْحَيَوَانِ . وَإِنَّمَا نَهَى مِنَ الْحَيَوَانِ عَنْ ثَلَاثَةٍ :
عَنْ الْمَضَامِينِ ، وَالْمَلَأَقِيصِ ، وَحَبْلِ الْجَيْلَةِ .
وَالْمَضَامِينُ بَيْعُ مَا فِي بَطْنٍ إِنْثَابِ الْإِبِلِ .
وَالْمَلَأَقِيصُ بَيْعُ مَا فِي ظُهُورِ الْجَمَالِ .
قَالَ مَالِكٌ : لَا يَنْبَغِي أَنْ يَشْتَرِيَ أَحَدٌ
شَيْئًا مِنَ الْحَيَوَانِ بِعَيْنِهِ إِذَا كَانَ غَائِبًا عَنْهُ .
وَإِنْ كَانَ قَدْ رَأَاهُ وَرَضِيَهُ ، عَلَى أَنْ يَنْقُذَ لَمَنَّهُ .
لَا قَرِيبًا وَلَا بَعِيدًا .

قَالَ مَالِكٌ : وَإِنَّمَا كَرِهَ ذَلِكَ ، لِأَنَّ الْبَائِعَ يَنْتَفِعُ
بِاللَّحْمِ ، وَلَا يَتَرَى هَلْ تَوْجَدَ تِلْكَ السَّلْعَةُ عَلَى

(الجزود) هو البعير ، ذكر أو أنثى .
(تنتج) أي تله . وهي من الأمال التي لم تسمع إلا منية
المجهول . نحو : جن ، وزحى علينا ، أي تكبر .
(ثم تنتج التي في بطنها) أي ثم تبيض المولودة ، حتى
تكبر ثم تله .

٦٣ - (المضامين) مضمون ، وهو بيع ما في بطن
إثاث الإبل .
(الملأقيص) جمع ملفوح ، وهو بيع ما في ظهور الجبال

٦٦ - (شارفا) المنة من النوق . والجمع الشراف
مثل بازل وبزل .

(٢٩) باب ما جاء في قتل الكلب

٦٨ - حَنْفِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ بَنِي شَهَابٍ ، عَنْ أَبِي يَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ ، عَنْ أَبِي سَعْدٍ الْأَنْصَارِيِّ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ تَمْنِ الْكَلْبِ ، وَمَهْرِ الْبَيْتِ . وَحُلُونِ الْكَائِنِ .

أُمرجه البخاري في : ٢٤ - كتاب البيوع ، ١١٣ - باب من الكلب .

ومسلم في : ٢٢ - كتاب المساقاة ، ٩ - باب تحريم من الكلب وحلوان الكائن ومهر البئى ، حديث ٣٩ .

• • •

يَعْنَى بِمَهْرِ الْبَيْتِ مَا تَعْتَاطُهُ الْمَرْأَةُ عَلَى الزَّانِ . وَحُلُونِ الْكَائِنِ رَشْوَتُهُ ، وَمَا يُعْطَى عَلَى أَنْ يَتَكَلَّمَ .

قَالَ مَالِكٌ : أَكْرَهُ تَمْنِ الْكَلْبِ الضَّارِّ وَفَهْرِ الضَّارِّ . لِنَهْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنْ تَمْنِ الْكَلْبِ .

• • •

(٣٠) باب السلف وبيع العروص بعضها ببعض

٦٩ - حَنْفِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ ، أَنَّهُ بَلَغَهُ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ وَسَلَفٍ .

وصله أبو الو في : ٢٢ - كتاب البيوع ، ٦٨ - باب في الرجل يبيع ماله منده .

والترمذي في : ١٧ - كتاب البيوع ، ١٩ - باب كراهية بيع ماله منده . وقال : حسن صحيح .

والنسائي في : ٤٤ - كتاب البيوع ، ٦٥ - باب بيع ماله منده .

• • •

قَالَ أَبُو الزَّيْنَادِ : وَكُلُّ مَنْ أَذْرَكَ مِنَ النَّاسِ يَنْهَوْنَ عَنْ بَيْعِ الْحَيَوَانِ بِاللَّحْمِ .
قَالَ أَبُو الزَّيْنَادِ : وَكَانَ ذَلِكَ يُكْتَبُ فِي عَهْدِ الْعُمَالِ . فِي زَمَانِ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ ، وَهِشَامِ ابْنِ إِسْمَاعِيلَ . يَنْهَوْنَ عَنْ ذَلِكَ .

• • •

(٢٨) باب بيع اللحيم باللحم

٦٧ - قَالَ مَالِكٌ : الْأَمْرُ الْمُجْتَمِعُ عَلَيْهِ هُنْتَا فِي لَحْمِ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْقَتَمِ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الْوُحُوشِ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَى بَعْضُهُ بِبَعْضٍ . إِلَّا بِفِلَا يُوْزَنُ . وَزَنًا يُوْزَنُ . يَدًا بِيَدٍ . وَلَا بِنَاسٍ بِهِ . وَإِنْ لَمْ يُوْزَنُ إِذَا تَحَرَّى أَنْ يَكُونَ يَفِلًا يُوْزَنُ . يَدًا بِيَدٍ .

قَالَ مَالِكٌ : وَلَا بِنَاسٍ بِلَحْمِ الْحَيْتَانِ ، بِلَحْمِ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْقَتَمِ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الْوُحُوشِ كُلِّهَا . ائْتَيْنِ بِوَاحِدٍ . وَآكَثَرَ مِنْ ذَلِكَ . يَدًا بِيَدٍ . فَإِنْ دَخَلَ ، ذَلِكَ ، الْأَجَلُ ، فَلَا خَيْرَ فِيهِ .

قَالَ مَالِكٌ : وَأَرَى لُحُومَ الطَّيْرِ كُلِّهَا مُخَالَفَةً لِللُّحُومِ الْأَنْعَامِ وَالْحَيْتَانِ . فَلَا أَرَى بِنَاسًا وَإِنْ يُشْتَرَى بَعْضُ ذَلِكَ بِبَعْضٍ . مُتَفَاضِلًا . يَدًا بِيَدٍ . وَلَا يُبَاعُ قِيٌّ مِنْ ذَلِكَ ، إِلَّا أَجَلٌ .

• • •

قَالَ مَالِكٌ : وَتَفْسِيرُ ذَلِكَ أَنَّ يَقُولَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ : آخُذْ بِمِلْكِكَ وَكَلَّا وَكَلَّا . عَلَى أَنْ تُسَلِّفَنِي كَلَّا وَكَلَّا . فَإِنَّ هَذَا بَيْنَهُمَا عَلَى هَذَا فَهُوَ غَيْرُ جَائِزٍ . فَإِنْ تَرَكَ الَّذِي اشْتَرَطَ السَّلَفَ ، مَا اشْتَرَطَ مِنْهُ ، كَانَ ذَلِكَ الْبَيْعُ جَائِزًا .

الْهَرَوِيُّ بِالثُّوبِ مِنَ الْمَرْوِيِّ ، أَوْ الْقَوِي . إِلَى أَجَلٍ . أَوْ يَأْخُذُ الثُّوبَيْنِ مِنَ الْقُرْفِيِّ ، بِالثُّوبِ مِنَ الشُّطْرِيِّ . فَإِذَا كَانَتْ هَذِهِ الْأَجْنَاسُ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ . فَلَا يَشْتَرَى مِنْهَا الثَّانِي بِوَاحِدٍ ، إِلَى أَجَلٍ .

قَالَ مَالِكٌ : وَلَا بَأْسَ أَنْ تَبِيعَ مَا اشْتَرَيْتَ مِنْ الْكُتَّانِ ، أَوْ الشُّطْرِيِّ ، أَوْ الْقَصْبِيِّ ، بِالْأَثْوَابِ . مِنَ الْإِنْتَرِيْبِيِّ ، أَوْ الْقَسِيِّ ، أَوْ الزَيْفَةِ ، أَوْ الثُّوبِ الْهَرَوِيِّ ، أَوْ الْمَرْوِيِّ بِالْمَلَاخِيفِ الْيَمَانِيَّةِ وَالشَّقَالِقِ . وَمَا أَشَبَهَ ذَلِكَ . الْوَاحِدِ بِالْأَثْنَيْنِ ، أَوْ الثَّلَاثَةِ . يَدًا بِيَدٍ . أَوْ إِلَى أَجَلٍ . وَإِنْ كَانَ مِنْ صِنْفٍ وَاحِدٍ . فَإِنْ دَخَلَ ، ذَلِكَ ، نَيْبَةً . فَلَا خَيْرَ فِيهِ .

• • •

(٣١) باب السلفة في العروض

٧٠ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ يَحْيَى ابْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، أَنَّهُ قَالَ : سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ ، وَوَجُلٌ يَسْأَلُهُ : عَنْ رَجُلٍ سَلَفَ فِي سَبَائِبٍ فَأَرَادَ بَيْعَهَا قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَهَا . فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : ذَلِكَ الْوَرَقُ بِالْوَرَقِ . وَكَرِهَ ذَلِكَ .

قَالَ مَالِكٌ : وَذَلِكَ فِيمَا نَرَى ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، أَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَبِيعَهَا مِنْ صَاحِبِهَا الَّذِي اشْتَرَاهَا مِنْهُ ، بِأَكْثَرِ مِنَ الثَّمَنِ الَّذِي ابْتَاعَهَا بِهِ . وَلَوْ أَنَّهُ

٦٩ - (الشطري) نسبة إلى شطا ، قرية بأرض مصر .
(القصبي) القصب ثياب لينة من كتان ، الواحدة قصبي .
(القسي) نسبة إلى قس ، موضع بين الرمث والفرمان ، أرض مصر ، منه الثياب القسية . وقد يكرر .

(الزيفة) نسبة إلى زيف ، حلة بنيسابور . وقال البوني : ثياب تعمل بالصعيد غلاظ ودية .

(المروى) نسبة إلى هراة ، مدينة بخراسان .

(المروى) نسبة إلى مرو ، بلدة بفارس .

(بالملاخيف) جمع ملخفة ، الملاحة التي يلصق بها .

(الشقالق) من الثياب هي الأزرق الضيقة الردية .

(القوي) ثياب بيض .

(القروقي) نسبة إلى قروب ، كفتحة . موضع . أو هي

ثياب بيض من كتان .

٧٠ - (سبائب) جمع سبيبة . وهي شقة من الثياب .

أي نوع كان . وتيل من هي للكتان .

أَوْ عَرَضَ مِنَ الْعُرُوضِ . يَتَقَبَّضُ ذَلِكَ وَلَا يُؤَخَّرُهُ .
لأنَّهُ إِذَا أَخَّرَ ذَلِكَ قَبِضَ . وَدَخَلَهُ مَا بَكَرَهُ مِنْ

الكَالِيَةِ بِالكَالِيَةِ . وَالكَالِيَةُ بِالكَالِيَةِ أَنْ يَبِيعَ
الرَّجُلُ دِينَارًا لَهُ عَلَى رَجُلٍ . يَدِينُ عَلَى رَجُلٍ آخَرَ .

قَالَ مَالِكٌ : وَمَنْ سَلَفَ فِي سِلْعَةٍ إِلَى أَجَلٍ .
وَبَلَغَتْ السِّلْعَةُ وَمَا لَا يُؤْكَلُ وَلَا يُشْرَبُ . فَإِنَّ

الْمُشْتَرِيَ يَبِيعُهَا مِنْ شَاءَ . يَنْقُذُ أَوْ عَرَضَ .
قَبْلَ أَنْ يَسْتَوْفِيَهَا مِنْ غَيْرِ صَاحِبِهَا الَّذِي اشْتَرَاهَا

مِنْهُ . وَلَا يَتَنَبَّهَ لَهُ أَنْ يَبِيعَهَا مِنَ الَّذِي ابْتَاعَهَا
مِنْهُ . إِلَّا بِعَرَضٍ يَتَقَبَّضُهُ وَلَا يُؤَخَّرُهُ .

قَالَ مَالِكٌ : وَإِنْ كَانَتْ السِّلْعَةُ لَمْ تَحِلَّ .
فَلَا بَأْسَ بِأَنْ يَبِيعَهَا مِنْ صَاحِبِهَا بِعَرَضٍ مُخَالِفٍ

لَهَا . بَيْنَ خِلَافَتِهِ . يَتَقَبَّضُهُ وَلَا يُؤَخَّرُهُ .

قَالَ مَالِكٌ : فِيمَنْ سَلَفَ دَنَانِيرَ أَوْ قَرَاهِمَ .
فِي أَرْبَعَةِ أَثْوَابٍ مَوْصُوفَةٍ . إِلَى أَجَلٍ . فَلَمَّا

حَلَّ الْأَجَلُ . تَقَاضَى صَاحِبُهَا . فَلَمْ يَجِدْهَا عِنْدَهُ
وَوَجَدَ عِنْدَهُ ثِيَابًا حُوتَهَا مِنْ صِنْفِهَا . فَقَالَ لَهُ

الَّذِي عَلَيْهِ الْأَثْوَابُ : أَعْطَيْكَ بِهَا ثَمَانِيَةَ أَثْوَابٍ
مِنْ ثِيَابِي هَذِهِ : إِنَّهُ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ . إِذَا أَخَذَ

ذَلِكَ الْأَثْوَابَ الَّتِي يُعْطِيهِ قَبْلَ أَنْ يَفْتَرِقَا . فَإِنْ

(الكال . بالكالي) أي السبيطة بالنسيئة . وذلك أن يشتري
الرجل شيئاً إلى أجل . فإذا حل الأجل لم يجد ما يقضى به . فيقول :
يمني للأجل آخر بزيادة شيء . فيبيعه منه . ولا يرى بينهما تقاض .
يقال : كذا الدين كلوماً فهو كاله إذا تأخر .

بَاعَهَا مِنْ غَيْرِ الَّذِي اشْتَرَاهَا مِنْهُ . لَمْ يَكُنْ
بِذَلِكَ بَأْسًا .

قَالَ مَالِكٌ : الْأَمْرُ الْمُجْتَمِعُ عَلَيْهِ جِنْدَانَا .
فِيمَنْ سَلَفَ فِي رَقِيقٍ أَوْ مَائِيَّةٍ أَوْ عُرُوضٍ . فَإِذَا

كَانَ كُلُّ قِيٍّ مِنْ ذَلِكَ مَوْصُوفًا . فَسَلَفَ فِيهِ
إِلَى أَجَلٍ . فَحَلَّ الْأَجَلُ . فَإِنَّ الْمُشْتَرِيَ لَا يَبِيعُ

شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ . مِنَ الَّذِي اشْتَرَاهُ مِنْهُ . بِأَكْثَرِ
مِنَ الثَّمَنِ الَّذِي سَلَفَهُ فِيهِ . قَبْلَ أَنْ يَتَقَبَّضَ

مَا سَلَفَهُ فِيهِ . وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا فَعَلَهُ . فَهُوَ الرَّبَا .
صَارَ الْمُشْتَرِيَ إِنْ أَطْعَمَ الَّذِي بَاعَهُ . دَنَانِيرَ

أَوْ قَرَاهِمَ فَانْتَفَعَ بِهَا . فَلَمَّا حَلَّتْ عَلَيْهِ السِّلْعَةُ
وَلَمْ يَتَقَبَّضْهَا الْمُشْتَرِيَ . بَاعَهَا مِنْ صَاحِبِهَا بِأَكْثَرِ

مِمَّا سَلَفَهُ فِيهَا . فَصَارَ أَنْ رَدَّ إِلَيْهِ مَا سَلَفَهُ .
وَزَادَهُ مِنْ عِنْدِهِ .

قَالَ مَالِكٌ : مَنْ سَلَفَ ذَهَبًا أَوْ وَرَقًا فِي
حَبِيرَانِ أَوْ عُرُوضٍ . إِذَا كَانَ مَوْصُوفًا إِلَى أَجَلٍ

مُسَمًّى . ثُمَّ حَلَّ الْأَجَلُ . فَإِنَّهُ لَا بَأْسَ أَنْ يَبِيعَ
الْمُشْتَرِيَ ذَلِكَ السِّلْعَةَ مِنَ الْبَائِعِ . قَبْلَ أَنْ يَحِلَّ

الْأَجَلُ . أَوْ بَعْدَ مَا يَحِلُّ . بِعَرَضٍ مِنَ الْعُرُوضِ .
يُعْجَلُهُ وَلَا يُؤَخَّرُهُ . بِأَلْفًا مَا بَلَغَ ذَلِكَ الْعَرَضُ . إِلَّا

الطَّعَامَ . فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ أَنْ يَبِيعَهُ حَتَّى يَتَقَبَّضَهُ .
وَلِكُلِّ مُشْتَرِيَ أَنْ يَبِيعَ ذَلِكَ السِّلْعَةَ . مِنْ غَيْرِ

صَاحِبِهَا الَّذِي ابْتَاعَهَا مِنْهُ . يَذْهَبُ أَوْ وَرِقٍ

كَانَ الصَّنْفُ مِنْهُ يُشْبِهُ الصَّنْفَ الْآخَرَ . وَإِنْ
اِخْتَلَفَا فِي الْأَسْمِ . مِثْلُ الرُّصَاصِ وَالْأَثْنَكِ
وَالثَّيْبِ وَالصُّفْرِ . فَإِنِّي أَكْرَهُ أَنْ يُؤْخَذَ مِنْهُ اثْنَانِ .
بِوَاحِدٍ . إِلَى أَجَلٍ .

كَهَلَ ذَلِكَ ، الْأَجَلُ ، فَإِنَّهُ لَا يَصْلُحُ وَإِنْ كَانَ
ذَلِكَ قَبْلَ مَجْلِ الْأَجَلِ . فَإِنَّهُ لَا يَصْلُحُ أَبْضًا .
إِلَّا أَنْ يَبِيعَهُ نِيَابًا لَيْسَتْ مِنْ صِنْفِ الثَّيَابِ
الَّتِي سَلَفَتْ فِيهَا .

• • •

(٣٧) بَابُ بَيْعِ النُّحَاسِ وَالْحَلِيدِ وَمَا أَشْبَهَهُمَا
مَا يُوزَنُ

٧١ - قَالَ مَالِكٌ : الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِيمَا كَانَ
مِمَّا يُوزَنُ . مِنْ خَيْرِ اللَّحَبِ وَالْقَصْبِ . مِنْ
النُّحَاسِ وَالثَّيْبِ وَالرُّصَاصِ وَالْأَثْنَكِ وَالْحَلِيدِ
وَالْقَصْبِ وَالثَّيْبِ وَالْكَرْسَفِ . وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .
مِمَّا يُوزَنُ . فَلَا بَأْسَ بِأَنْ يُؤْخَذَ مِنْ صِنْفٍ وَاحِدٍ .
اِثْنَانِ بِوَاحِدٍ . يَدًا بِيَدٍ . وَلَا بَأْسَ أَنْ يُؤْخَذَ
رِطْلٌ حَلِيدٍ . بِرِطْلَى حَلِيدٍ . وَرِطْلٌ صُفْرِ .
بِرِطْلَى صُفْرِ .

قَالَ مَالِكٌ : وَمَا اشْتَرَيْتَ مِنْ هَذِهِ الْأَصْنَافِ
كُلَّهَا . فَلَا بَأْسَ أَنْ تَبِيعَهُ . قَبْلَ أَنْ تَقْبِضَهُ .
مِنْ غَيْرِ صَاحِبِهِ الَّذِي اشْتَرَيْتَهُ مِنْهُ . إِذَا قَبِضْتَ
ثَمَنَهُ . إِذَا كُنْتَ اشْتَرَيْتَهُ كَيْلًا أَوْ وَزَنًا . فَإِنْ
اشْتَرَيْتَهُ جِزْأً . فَبِعَهُ مِنْ غَيْرِ الَّذِي اشْتَرَيْتَهُ
مِنْهُ . بِنَقْدٍ . أَوْ إِلَى أَجَلٍ . وَذَلِكَ أَنَّ صَمَانَهُ
مِنْكَ إِذَا اشْتَرَيْتَهُ جِزْأً . وَلَا يَكُونُ صَمَانَهُ مِنْكَ
إِذَا اشْتَرَيْتَهُ وَزَنًا . حَتَّى تَزِنَهُ وَتَسْتَوْفِيَهُ . وَهَذَا
أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إِلَى فِى هَذِهِ الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا . وَهُوَ
الَّذِي لَمْ يَزَلْ عَلَيْهِ أَمْرُ النَّاسِ عِنْدَنَا .

قَالَ مَالِكٌ : الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِيمَا يُكَالُ أَوْ يُوزَنُ .
مِمَّا لَا يُوَكَّلُ وَلَا يُشْرَبُ . مِثْلُ النُّحَاسِ وَالثَّيْبِ
وَالْحَبِطِ وَالْكَنْمِ وَمَا يُشْبِهُ ذَلِكَ . أَنَّهُ لَا بَأْسَ
بِأَنْ يُؤْخَذَ مِنْ كُلِّ صِنْفٍ مِنْهُ . اِثْنَانِ بِوَاحِدٍ .

قَالَ مَالِكٌ : وَلَا خَيْرَ فِيهِ . اِثْنَانِ بِوَاحِدٍ
مِنْ صِنْفٍ وَاحِدٍ . إِلَى أَجَلٍ . فَإِذَا اِخْتَلَفَتْ
الصُّنُفَانِ مِنْ ذَلِكَ . فَبَانَ اخْتِلَافُهُمَا . فَلَا بَأْسَ
بِأَنْ يُؤْخَذَ مِنْهُ اِثْنَانِ بِوَاحِدٍ . إِلَى أَجَلٍ . فَإِنْ

(الخيط) ما ينحط بالسا من ورق الشجر ليمت
الدواب . (الكتم) نبت فيه حمرة يخلط بالوسمة وينضج
به السواد . وفي كتب الطب : الكتم من نبات الجبال . وورقه
كوزة الآس . ينضج به مقوقاً وله ثمرة ككندر الغلغل . ويسود
إذا نضج . وورقه ينضج مع دهن يستصح به في البرص اه .
مصلح .

٧١ - (الثيب) من المادد ما يشبه الذهب في لونه .
وهو أرفع الصفر . وهو أهل النحاس .
(الأثنك) الرصاص الخالص . ويقال الأسود . (القصب)
كل نبت اتضبط فأكل طرياً .
(الكرستف) القطن . (صفر) النحاس الجليد .

قَالَ لِرَجُلٍ : ابْتَئِ لِي هَذَا الْبَيْرَ بِنَقْدٍ . حَتَّى
أَبْتَاغَهُ مِنْكَ إِلَى أَجَلٍ . فَسُئِلَ عَنْ ذَلِكَ عَبْدُ اللَّهِ
ابْنُ عُمَرَ . فَكَرِهَهُ وَنَهَى . عَنْهُ .

• • •

٧٤ - وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ ، أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ الْقَاسِمَ
ابْنَ مُحَمَّدٍ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى سِلْعَةً بِعَشْرَةِ
دَنَائِيرَ نَقْدًا . أَوْ بِخَمْسَةِ عَشَرَ دِينَارًا إِلَى أَجَلٍ .
فَكَرِهَهُ ذَلِكَ وَنَهَى عَنْهُ .

قَالَ مَالِكٌ ، فِي رَجُلٍ ابْتَاعَ سِلْعَةً مِنْ رَجُلٍ
بِعَشْرَةِ دَنَائِيرَ نَقْدًا . أَوْ بِخَمْسَةِ عَشَرَ دِينَارًا إِلَى
أَجَلٍ . قَدْ وَجَّهَتْ لِلْمُشْتَرِي بِأَحَدِ الثَّمَنَيْنِ ؛
لِأَنَّهُ لَا يَنْبَغِي ذَلِكَ . لِأَنَّهُ إِنِ اخْرَ الْعَشْرَةَ كَانَتْ
خَمْسَةَ عَشَرَ إِلَى أَجَلٍ . وَإِنْ نَقَدَ الْعَشْرَةَ كَانَ
إِنَّمَا اشْتَرَى بِهَا الْخَمْسَةَ عَشَرَ الثَّمَنِي إِلَى أَجَلٍ .

قَالَ مَالِكٌ ، فِي رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ رَجُلٍ
سِلْعَةً بِدِينَارٍ ، نَقْدًا . أَوْ بِشَاةٍ مَوْصُوفَةٍ ، إِلَى
أَجَلٍ . قَدْ وَجَّهَ عَلَيْهِ بِأَحَدِ الثَّمَنَيْنِ ؛ إِنَّ ذَلِكَ
مَكْرُوهٌ لَا يَنْبَغِي . لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ نَهَى
عَنْ بَيْعَتَيْنِ لِي بَيْعَةٍ . وَهَذَا مِنْ بَيْعَتَيْنِ فِي
بَيْعَةٍ .

قَالَ مَالِكٌ ، فِي رَجُلٍ قَالَ لِرَجُلٍ : اشْتَرِ
مِنْكَ هَذِهِ الْعَجْوَةَ خَمْسَةَ عَشَرَ صَاعًا . أَوْ الصَّبْحَانِ

بِدَا بَيْدَ . وَلَا يُؤْخَذُ مِنْ صِنْفٍ وَاحِدٍ مِنْهُ . ائْتَانِ
بِوَاحِدٍ . إِلَى أَجَلٍ . فَإِنْ اخْتَلَفَ الصَّنْفَانِ . فَيَا
اخْتِلَافَهُمَا . فَلَا بَأْسَ بِأَنْ يُؤْخَذَ مِنْهُمَا ائْتَانِ
بِوَاحِدٍ إِلَى أَجَلٍ وَمَا اشْتَرَى مِنْ هَذِهِ الْأَصْنَافِ
كُلُّهَا . فَلَا بَأْسَ بِأَنْ يُتَاعَ قَبْلَ أَنْ يُسْتَوْفَى .
إِذَا قَبَضَ ثَمَنَهُ مِنْ غَيْرِ صَاحِبِهِ الَّذِي اشْتَرَاهُ
مِنْهُ .

قَالَ مَالِكٌ : وَكُلُّ شَيْءٍ يَنْتَفِعُ بِهِ النَّاسُ مِنَ
الْأَصْنَافِ كُلِّهَا . وَإِنْ كَانَتْ الْحَصْبَاءُ وَالْقَصَّةُ .
فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِحِلِّهِ إِلَى أَجَلٍ . فَهُوَ رِبَاً .
وَوَاحِدٌ مِنْهُمَا بِحِلِّهِ . وَزِيَادَةُ شَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ
إِلَى أَجَلٍ . فَهُوَ رِبَاً .

• • •

(٧٣) بَابُ التَّحْيِي عَنْ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ

٧٢ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ ، أَنَّهُ بَلَغَهُ
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ .
وصلة الترمذي عن أبي هريرة في ١٢ - كتاب البيوع ؛
١٨ - باب ما جاء في بيعتين في بَيْعَةٍ . وقال : حسن صحيح .
والنسائي في : ٤٤ - كتاب البيوع ؛ ٧٣ - باب بيعتين
في بَيْعَةٍ .

• • •

٧٣ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَجُلًا

(الحصباء) صغار الحصى . (القصة) الجرس ، يلقا
أهل الحجاز .

عَشْرَةَ أَصْوَع . أَوْ الْحِنْطَةَ الْمَحْمُولَةَ خَمْسَةَ
عَشَرَ صَاعًا . أَوْ الشَّامِيَّةَ عَشْرَةَ أَصْوَع بِدِينَارٍ .
قَدْ وَجِبَتْ لِي إِحْدَاهُمَا : إِنَّ ذَلِكَ مَكْرُوهٌ لَا يَحِلُّ
وَذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ أُوجِبَ لَهُ عَشْرَةُ أَصْوَعٍ صَحِيحًا .
فَهُوَ يَدْعُهَا وَيَأْخُذُ خَمْسَةَ عَشَرَ صَاعًا مِنَ الْعَجْوَةِ .
أَوْ نَجِبُ عَلَيْهِ خَمْسَةَ عَشَرَ صَاعًا مِنَ الْحِنْطَةِ
الْمَحْمُولَةِ . فَيَدْعُهَا وَيَأْخُذُ عَشْرَةَ أَصْوَعٍ مِنَ
الشَّامِيَّةِ . فَهَذَا أَيْضًا مَكْرُوهٌ لَا يَحِلُّ . وَهُوَ أَيْضًا
يُشْبِهُ مَا نَهَى عَنْهُ مِنْ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ . وَهُوَ
أَيْضًا مِمَّا نَهَى عَنْهُ أَنْ يُبَاعَ مِنْ صِنْفٍ وَاحِدٍ مِنَ
الطُّعَامِ . الثَّنَانِ بِوَاحِدٍ .

(٣٤) بَابُ بَيْعِ الْغَرَرِ

٧٥ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ أَبِي
حَازِمٍ بَنِي دِينَارٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ ، أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ .
مرسل باتفاق رواية المروئي .
وقد رواه مسلم عن طريق سعيد بن جابر ، عن أبي الزناد ،
عن الأعرج ، عن أبي هريرة .
ف : ٢١ - كتاب البيوع ، ٢ - باب بطلان بيع
المحسة والبيع الذي فيه غرر ، حديث ٤ .

(بيع الغرر)

هو ما كان له ظاهر يخرى المشتري ، وباطن مجهول . وقال
الأزهري : بيع الغرر ما كان على غير مهدة ولا ثقة . وتدخل
فيه البيوع التي لا يحيط بكنها المتبايعان ، من كل مجهول .

قَالَ مَالِكٌ : وَالْأَمْرُ عِنْدَنَا ، أَنَّ مِنَ الْمُخَاطَرَةِ
وَالْغَرَرِ اشْتِرَاءَ مَا فِي بَطْنِ الْإِنَاثِ . مِنَ النِّسَاءِ
وَالدُّوَابِّ . لِأَنَّهُ لَا يُدْرَى أَيَخْرُجُ أَمْ لَا يَخْرُجُ .
فَإِنْ خَرَجَ لَمْ يُلْزَمْ أَنْ يَكُونَ حَسَنًا أَمْ قَبِيحًا .
أَمْ تَامًا أَمْ نَاقِصًا . أَمْ ذَكَرًا أَمْ أُنْثَى . وَذَلِكَ
كُلُّهُ بِتَفَاضُلٍ . إِنْ كَانَ عَلَى كَذَا ، فَقِيمَتُهُ كَذَا
وَإِنْ كَانَ عَلَى كَذَا ، فَقِيمَتُهُ كَذَا .

قَالَ مَالِكٌ : وَلَا يَنْتَبِهُ بِبَيْعِ الْإِنَاثِ وَاشْتِفْنَاءِ
مَا فِي بَطْنِهَا . وَذَلِكَ أَنَّ يَقُولُ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ :
ثَمَنُ شَاتِي الْغَزِيرَةِ ثَلَاثَةُ دَنَانِيرَ . فَبِهِ لَكَ

وَلَيْسَ بِرَبِّهِ . وَلَيْسَ مَالِي بِطَعْنِهَا . فَهَذَا مَكْرُوهٌ .
لأنه غَرَرٌ وَمُخَاطَرَةٌ .
قَالَ مَالِكٌ : وَلَا يَحِلُّ بَيْعُ الزَّيْتُونِ بِالزَّيْتِ .
وَلَا الْجُلْجُلَانِ بِذَهْنِ الْجُلْجُلَانِ . وَلَا الزَّيْدِ
بِالسَّمَنِ . لِأَنَّ الْمُرَابَنَةَ تَدْخُلُهُ . وَلِأَنَّ الَّذِي
يَشْتَرِي الْحَبَّ وَمَا أَشْبَهَهُ ، بِشَيْءٍ مُسَمًّى
مِمَّا يَخْرُجُ مِنْهُ ، لَا يَتْرَى أَنْ يَخْرُجَ مِنْهُ أَقْلٌ مِنْ
ذَلِكَ ، أَوْ أَكْثَرُ . فَهَذَا غَرَرٌ وَمُخَاطَرَةٌ .
قَالَ مَالِكٌ : وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا ، اشْتِرَاكَ حَبِّ
الْبَانِ بِالسَّلِيخَةِ . فَلِذَلِكَ غَرَرٌ . لِأَنَّ الَّذِي يَخْرُجُ
مِنْ حَبِّ الْبَانِ ، هُوَ السَّلِيخَةُ . وَلَا يَتَأَسَّرُ بِحَبِّ
الْبَانِ بِالْبَانِ الْمُطَيَّبِ . لِأَنَّ الْبَانِ الْمُطَيَّبَ قَدْ
طُيَّبَ وَتَوَشَّى وَتَحَوَّلَ عَنْ حَالِ السَّلِيخَةِ .

• • •

(٣٥) بَابُ الْمَلَامَةِ وَالْمَنَابَةِ

٦٦ - حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ
ابْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانٍ : وَعَنْ أَبِي الزِّنَادِ ، عَنْ
الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
نَهَى عَنِ الْمَلَامَةِ وَالْمَنَابَةِ .
أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي ٤٣ - كِتَابُ الْبِرِّ ، ٦٣ -
بَابُ بَيْعِ الْمَنَابَةِ .
وَمُسْلَى ٢١ - كِتَابُ الْبِرِّ ، ١٤ - بَابُ إِطْلَالِ
بَيْعِ الْمَلَامَةِ وَالْمَنَابَةِ ، حَدِيثٌ ١ .
قَالَ مَالِكٌ : وَالْمَلَامَةُ أَنْ يَلْمِسَ الرَّجُلُ
الثُّوبَ وَلَا يَتَشَفَّرُهُ . وَلَا يَتَّبِعِينَ مَا فِيهِ . أَوْ يَتَنَاعَهُ
لَيْلًا وَلَا يَتَلَمَّ مَا فِيهِ . وَالْمَنَابَةُ أَنْ يَنْبِذَ الرَّجُلُ
إِلَى الرَّجُلِ ثَوْبَهُ . وَيَنْبِذَ الْآخَرُ إِلَيْهِ ثَوْبَهُ . عَلَى
غَيْرِ تَأَمُّلٍ مِنْهُمَا . وَيَقُولُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا :
(نَحْنُ هُنَا) أَوْ (هُنَا) .

قَالَ مَالِكٌ : وَلَا يَحِلُّ بَيْعُ الزَّيْتُونِ بِالزَّيْتِ .
وَلَا الْجُلْجُلَانِ بِذَهْنِ الْجُلْجُلَانِ . وَلَا الزَّيْدِ
بِالسَّمَنِ . لِأَنَّ الْمُرَابَنَةَ تَدْخُلُهُ . وَلِأَنَّ الَّذِي
يَشْتَرِي الْحَبَّ وَمَا أَشْبَهَهُ ، بِشَيْءٍ مُسَمًّى
مِمَّا يَخْرُجُ مِنْهُ ، لَا يَتْرَى أَنْ يَخْرُجَ مِنْهُ أَقْلٌ مِنْ
ذَلِكَ ، أَوْ أَكْثَرُ . فَهَذَا غَرَرٌ وَمُخَاطَرَةٌ .

قَالَ مَالِكٌ : وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا ، اشْتِرَاكَ حَبِّ
الْبَانِ بِالسَّلِيخَةِ . فَلِذَلِكَ غَرَرٌ . لِأَنَّ الَّذِي يَخْرُجُ
مِنْ حَبِّ الْبَانِ ، هُوَ السَّلِيخَةُ . وَلَا يَتَأَسَّرُ بِحَبِّ
الْبَانِ بِالْبَانِ الْمُطَيَّبِ . لِأَنَّ الْبَانِ الْمُطَيَّبَ قَدْ
طُيَّبَ وَتَوَشَّى وَتَحَوَّلَ عَنْ حَالِ السَّلِيخَةِ .

قَالَ مَالِكٌ ، فِي رَجُلٍ بَاعَ سِلْعَةً مِنْ رَجُلٍ
عَلَى أَنَّهُ لَا نَقْصَانَ عَلَى الْمُبْتَاعِ : إِنْ ذَلِكَ
بَيْعٌ غَيْرُ جَائِزٍ وَهُوَ مِنَ الْمُخَاطَرَةِ . وَتَقْسِيمُهُ
ذَلِكَ : أَنَّهُ كَانَ مُشْتَرِيَهُ وَرَبِّحَ . إِنْ كَانَ فِي
تِلْكَ السِّلْعَةِ . وَإِنْ بَاعَ بِرَأْسِ الْمَالِ أَوْ بِنَقْصَانٍ
فَلَا شَيْءَ لَهُ . وَدَعَبَ حَتَاؤُهُ بِاطِّلَا . فَهَذَا
لَا يَفْلَحُ . وَلِكُلِّ مُبْتَاعٍ فِي هَذَا أَجْرَةٌ بِمَقْدَارِ
مَا عَالَجَ مِنْ ذَلِكَ . وَمَا كَانَ فِي تِلْكَ السِّلْعَةِ
مِنْ نَقْصَانٍ أَوْ رِبْحٍ ، فَهُوَ لِلْبَائِعِ ، وَعَلَيْهِ .

(الجلجلان) المسموع في شعره قيل أن يصعد .

(السليخة) دهن ثمر البان قيل أن يربب .

(نحس) أي خلط . وذهن عشوش مرهيب بالسليخ .

(نحس هني) أي أسطى هني . ٧٦ - (يذهب) يطرح .

(٣٦) باب بيع المراكبة

٧٧ - حَدَّثَنِي يَحْيَى : قَالَ مَالِكٌ : الْأَمْرُ

الْمُجْتَمِعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا فِي الْبَيْزِ يَشْتَرِيهِ الرَّجُلُ
بِبَلَدٍ . ثُمَّ يَقْتَمُ بِهِ بَلَدًا آخَرَ . فَيَبِيعُهُ مَرَابَحَةً :
لِأَنَّهُ لَا يُحْسَبُ فِيهِ أَجْرُ السَّامِرَةِ . وَلَا أَجْرُ الْعُلَى
وَلَا الشَّد . وَلَا النَّفَقَةُ . وَلَا كِرَاءُ بَيْتٍ . فَأَمَّا
كِرَاءُ الْبَيْزِ فِي حُلَايِهِ ، فَإِنَّهُ يُحْسَبُ فِي أَصْلِ
الْثَمَنِ . وَلَا يُحْسَبُ فِيهِ رِبْحٌ . إِلَّا أَنْ يُعْلِمَ
الْبَائِعُ مَنْ يُسَاوِمُهُ بِذَلِكَ كُلَّهُ . فَإِنْ رَبَّحُوهُ عَلَى
ذَلِكَ كُلِّهِ . بَعْدَ الْعِلْمِ بِهِ . فَلَا بَأْسَ بِهِ .

قَالَ مَالِكٌ : فَأَمَّا الْفَيْصَارَةُ وَالْخَيْطَلَةُ وَالصَّبَاغُ
وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ . فَهُوَ بِحَنْزَلَةِ الْبَيْزِ . يُحْسَبُ فِيهِ
الرَّيْبُ . كَمَا يُحْسَبُ فِي الْبَيْزِ . فَإِنْ بَاعَ الْبَيْزَ وَكَمَ
يُبَيِّنُ شَيْئًا مِمَّا سَمِيتُ . لِأَنَّهُ لَا يُحْسَبُ لَهُ فِيهِ
رِبْحٌ . فَإِنْ فَاتَ الْبَيْزُ ، فَإِنَّ الْكِرَاءَ يُحْسَبُ .
وَلَا يُحْسَبُ عَلَيْهِ رِبْحٌ . فَإِنْ لَمْ يَفُتِ الْبَيْزُ ،
فَالْبَيْعُ مَقْشُوعٌ بَيْنَهُمَا . إِلَّا أَنْ يَتَرَافَعَا عَلَى
شَيْءٍ مِمَّا يَجُوزُ بَيْنَهُمَا .

قَالَ مَالِكٌ ، فِي الرَّجُلِ يَشْتَرِي الْمَتَاعَ
بِالذَّهَبِ أَوْ بِالوَرِقِ . وَالصَّرْفُ يَوْمَ اشْتَرَاهُ

هَذَا بِهَذَا . فَهَذَا الَّذِي تَهَيَّ عَنْهُ مِنَ الْمَلَامَةِ
وَالْمُنَابَذَةِ .

قَالَ مَالِكٌ ، فِي السَّاجِ الْمُنْتَرَجِ فِي جِرَابِهِ .
أَوِ الثُّوبِ الْقُبُطِيِّ الْمُنْتَرَجِ فِي طِيٍّ : إِنَّهُ لَا يَجُوزُ
بَيْنَهُمَا حَتَّى يَنْشَرَا . وَيَنْظَرَ إِلَى مَا فِي أَجْوَافِهِمَا .
وَذَلِكَ أَنَّ بَيْنَهُمَا مِنْ بَيْعِ الْغَرَرِ . وَهُوَ مِنَ
الْمَلَامَةِ .

قَالَ مَالِكٌ : وَتَبِعَ الْأَعْدَالِ عَلَى الْبَرْتَانِجِ ،
مُخَالِفٌ لِبَيْعِ السَّاجِ فِي جِرَابِهِ . وَالثُّوبِ فِي
طِيٍّ . وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ . فَرَقَ ، بَيْنَ ذَلِكَ ،
الْأَمْرَ الْمُتَعَمُّولَ بِهِ . وَمَعْرِفَةَ ذَلِكَ فِي صَلَواتِ
النَّاسِ . وَمَا مَقَى مِنْ عَمَلِ الْعَامِسِينَ فِيهِ . وَأَنَّهُ
لَمْ يَزَلْ مِنْ بَيُوعِ النَّاسِ الْجَائِزَةِ . وَالتَّجَارَةِ
بَيْنَهُمْ . الَّتِي لَا يَرَوْنَ فِيهَا بَأْسًا . لِأَنَّ بَيْعَ
الْأَعْدَالِ عَلَى الْبَرْتَانِجِ ، عَلَى غَيْرِ نَشْرِ ،
لَا يُرَادُ بِهِ الْغَرَرُ . وَلَيْسَ فِيهِ الْمَلَامَةُ .

• • •

(الساج) الطيلسان الأخضر أو الأسود . (جرابه) اللزود
أو الوعاء .

(القبطي) نسبة إلى القبط ، بالكسر ، تصاري مصر ،
على غير قياس ، وقد تكررت الغاف ، في الكتابة ، على القياس .
(البرنانج) معرب بزمانه بالقواسية . معناه الورقة المكتوب
فيها ما في العدل .

٧٧ - (البيز) الثياب . أو متاع البيت ، من البياض ونحوها .
(السامرة) جمع صمار . المتوسط بين البائع والمشتري .
(حلالته) أي حله . (القصارة) قصرت الثوب قصراً ،
يفضه . والقصارة ، بالكسر ، الصنعة .

فَقَالَ : قَامَتْ عَلَى بَيْعَةِ دِينَارٍ . ثُمَّ جَاءَهُ بَعْدَ ذَلِكَ أَنَّهَا قَامَتْ بِمِائَةِ وَعَشْرِينَ دِينَارًا . خَيْرَ الْمُبْتَاعِ . فَإِنْ شَاءَ أُعْطِيَ الْبَائِعُ قِيَمَةُ السَّلْعَةِ يَوْمَ قَبَضَهَا ، وَإِنْ شَاءَ أُعْطِيَ الثَّمَنُ الَّذِي ابْتِاعَ بِهِ عَلَى حِسَابِ مَا رِيعَهُ . بَالِغًا مَا بَلَغَ . إِلَّا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ أَقْلَ مِنَ الثَّمَنِ الَّذِي ابْتِاعَ بِهِ السَّلْعَةَ . فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَنْقُصَ رَبُّ السَّلْعَةِ مِنَ الثَّمَنِ الَّذِي ابْتِاعَهَا بِهِ . لِأَنَّهُ قَدْ كَانَ رِجْحَى لِلْبَائِعِ . وَإِنَّمَا جَاءَ رَبُّ السَّلْعَةِ يَطْلُبُ الْفَضْلَ . فَلَيْسَ لِلْمُبْتَاعِ فِي هَذَا حُجَّةٌ عَلَى الْبَائِعِ . بِأَنْ يَقَعَ مِنَ الثَّمَنِ الَّذِي ابْتِاعَ بِهِ عَلَى الْبَرْتَانِجِ .

• • •

(٣٧) بَابُ الْبَيْعِ عَلَى الْبَرْتَانِجِ

٧٨ - قَالَ مَالِكٌ : الْأَمْرُ حِينَئِذٍ فِي الْقَوْمِ يَشْتَرُونَ السَّلْعَةَ . الْبَرُّ أَوْ الرِّقِيقُ . فَيَسْمَعُ بِهِ الرَّجُلُ فَيَقُولُ لِرَجُلٍ مِنْهُمْ : الْبَرُّ الَّذِي اشْتَرَيْتَ مِنْ فُلَانٍ قَدْ بَلَغَتْ حِفَّتُهُ وَأَمْرُهُ . فَهَلْ لَكَ أَنْ أُرِيعَكَ فِي نَصِيبِكَ كَذَا وَكَذَا ؟ فَيَقُولُ : نَعَمْ فَيُرِيعُهُ وَيَكُونُ شَرِيكًا لِلْقَوْمِ مَكَانَهُ . فَإِذَا نَظَرَ إِلَيْهِ رَأَاهُ قَبِيحًا وَاسْتَغْلَاهُ .

قَالَ مَالِكٌ : ذَلِكَ لَا زِمَ لَهُ وَلَا حِيَارَ لَهُ فِيهِ . إِذَا كَانَ ابْتِاعَهُ عَلَى بَرْتَانِجٍ وَصِفَةٍ مَقْلُومَةٍ .

(الفضل) الزالة . (يفسح) يقط .

عَشْرَةَ دَرَاهِمٍ بِدِينَارٍ . فَيَقْدَمُ بِهِ بَلَدًا قَبِيحَةً مُرَابِحَةً . أَوْ بَيْعَهُ حَيْثُ اشْتَرَاهُ . مُرَابِحَةً عَلَى صَرَفِ ذَلِكَ الْيَوْمِ الَّذِي بَاعَهُ فِيهِ . فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ ابْتِاعَهُ بِدَرَاهِمٍ . وَبَاعَهُ بِدَنَانِيرٍ . أَوْ ابْتِاعَهُ بِدَنَانِيرٍ ، وَبَاعَهُ بِدَرَاهِمٍ . وَكَانَ الْمَتَاعُ لَمْ يَمُتْ . فَالْمُبْتَاعُ بِالْخِيَارِ . إِنْ شَاءَ أَحَدُهُ . وَإِنْ شَاءَ تَرَكَهُ . فَإِنْ فَاتَ الْمَتَاعُ ، كَانَ لِلْمُشْتَرِي بِالْثَمَنِ الَّذِي ابْتِاعَهُ بِهِ الْبَائِعُ . وَيَحْسَبُ لِلْبَائِعِ الرَّبْحُ عَلَى مَا اشْتَرَاهُ بِهِ . عَلَى مَا رِيعَهُ الْمُبْتَاعُ .

قَالَ مَالِكٌ : وَإِذَا بَاعَ رَجُلٌ سِلْعَةً قَامَتْ عَلَيْهِ بِمِائَةِ دِينَارٍ ، لِلْعَشْرَةِ أَحَدَ عَشَرَ . ثُمَّ جَاءَهُ بَعْدَ ذَلِكَ أَنَّهَا قَامَتْ عَلَيْهِ بِعِشْرِينَ دِينَارًا . وَقَدْ فَاتَتِ السَّلْعَةَ . خَيْرَ الْبَائِعِ . فَإِنْ أَحَبَّ فَلَهُ قِيَمَةُ سِلْعَتِهِ يَوْمَ قَبِضَتْ مِنْهُ . إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْقِيَمَةُ أَكْثَرَ مِنَ الثَّمَنِ الَّذِي وَجِبَ لَهُ بِهِ الْبَيْعُ أَوَّلَ يَوْمٍ فَلَا يَكُونُ لَهُ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ . وَذَلِكَ مَا قَدْ دِينَارٍ وَعَشْرَةَ دَنَانِيرٍ . وَإِنْ أَحَبَّ ضَرْبَ لَهُ الرَّبْحُ عَلَى التَّسْمِينِ . إِلَّا أَنْ يَكُونَ الَّذِي بَلَغَتْ سِلْعَتُهُ مِنَ الثَّمَنِ أَقْلَ مِنَ الْقِيَمَةِ . فَيُخَيَّرُ فِي الَّذِي بَلَغَتْ سِلْعَتُهُ . وَفِي رَأْيِ مَالِكٍ وَرِيعُهُ . وَذَلِكَ نِصْفَةٌ وَيَسْمَعُونَ دِينَارًا .

قَالَ مَالِكٌ : وَإِنْ بَاعَ رَجُلٌ سِلْعَةً مُرَابِحَةً .

«الْمُتَّيِّعَانِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ عَلَى صَاحِبِهِ .
مَا لَمْ يَفْتَرَقَا . إِلَّا بَيْعَ الْخِيَارِ » .

أخرجه البخارى في : ٣٤ - كتاب البيوع : ٤٤ - باب اليمان بالخيار ما لم يفترقا .
ومسلم في : ٢١ - كتاب البيوع : ١٠ - باب ثبوت خيار المجلس للتيامين ، حديث ٤٣ :
ورواه الشافعى في الرسالة ، فقرة ٨٦٣ ، بتحقيق أحمد عبد شاكر .

قَالَ مَالِكٌ : وَلَيْسَ لِهَذَا عِنْدَنَا حَدٌّ مَعْرُوفٌ وَلَا أَمْرٌ مَعْمُولٌ بِهِ فِيهِ .

٨٠ - وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ ، أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ كَانَ يُحَدِّثُ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « أَيْمَانُ بَيْعَيْنِ تَبَايَعَا . فَقَالَ مَا قَالَ الْبَائِعُ . أَوْ يَتَرَادَانِ » .

وصله الترمذى في : ١٢ - كتاب البيوع : ٤٣ - باب ما جاء إذا اختلف اليمان .

قَالَ مَالِكٌ ، فِيمَنْ بَاعَ مِنْ رَجُلٍ سَلْعَةً . فَقَالَ الْبَائِعُ عِنْدَ مُوَاجَةِ الْبَيْعِ : أَيْبِعْكَ عَلَى أَنْ أَسْتَشِيرَ فَلَانًا . فَإِنْ رَضِيَ فَقَدْ جَازَ الْبَيْعُ . وَإِنْ كَرِهَ فَلَا بَيْعَ بَيْنَنَا . فَيَتَبَايَعَانِ عَلَى ذَلِكَ . ثُمَّ يَنْدُمُ الْمُشْتَرِي قَبْلَ أَنْ يَسْتَشِيرَ الْبَائِعَ فَلَانًا : لِأَنَّ ذَلِكَ الْبَيْعَ لَازِمٌ لَهُمَا . عَلَى مَا وَصَفْنَا . وَلِاخْتِيَارِ اللَّيْبَتَاعِ . وَهُوَ لَازِمٌ لَهُ . لِأَنَّ أَحَبَّ إِلَيْهِ اشْتَرَاكَ لَهُ الْبَائِعُ أَنْ يُجِيزَهُ .

٧٩ - (بالخيار) اسم من الاختيار . وهو طلب غير الأمرين من إفساخ البيع أو رده .

قَالَ مَالِكٌ ، فِي الرَّجُلِ يَتَّخِذُ لَهُ أَصْنَافًا مِنَ الْبُرِّ . وَيَحْضَرُهُ السَّوَامُ . وَيَقْرَأُ عَلَيْهِمْ بِرِئَايَتِهِ . وَيَقُولُ : فِي كُلِّ عِدَلٍ كَذَا وَكَذَا مِلْحَفَةً بِصُرِيَّةٍ . وَكَذَا وَكَذَا رِبْعَةً سَابِرِيَّةٍ . فَرُوعَهَا كَذَا وَكَذَا . وَيَسْمَى لَهُمْ أَصْنَافًا مِنَ الْبُرِّ بِأَجْنَاسِهِ . وَيَقُولُ : اشْتَرُوا مِنِّي عَلَى هَذِهِ الصَّفَةِ . فَيَسْتَرُونَ الْأَعْدَالَ حَتَّى مَا وَصَفَ لَهُمْ . ثُمَّ يَفْتَحُونَهَا فَيَسْتَفْلُونَهَا وَيَنْدُمُونَ .

قَالَ مَالِكٌ : ذَلِكَ لَازِمٌ لَهُمْ . إِذَا كَانَ مُوَافِقًا لِلْبُرِّ نَائِمِجٍ الَّذِي يَأْتِيهِمْ عَلَيْهِ .
قَالَ مَالِكٌ : وَهَذَا الْأَمْرُ الَّذِي لَمْ يَزَلْ عَلَيْهِ النَّاسُ عِنْدَنَا . يُجِيزُونَهُ بَيْنَهُمْ . إِذَا كَانَ الْمَتَاعُ مُوَافِقًا لِلْبُرِّ نَائِمِجٍ . وَكَمْ يَكُنْ مُخَالِفًا لَهُ .

• • •

(٣٨) باب بيع الخياط

٧٩ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ :

٧٨ - (السوام) جمع سائم من ساء البائع السلعة سوما ، هرضها البيع . وسامها المشتري واستلمها ، طلب بيها . (ملحفة) ملادة يلتحف بها . (بصرية) نسبة إلى البصرة ، البلد المعروف . (ربيعة) كل ملادة ليست للفتين ، أي فلتين . والجمع ربياط وربيط . وقد يسمى كل ثوب رقيق ربيعة . (سابرية) نوع رقيق من الثياب . قيل إنه نسبة إلى سابور ، كورة من كور فارس . (فرخها) قيلها . (فيستفلونها) أي يستكثرون منها .

٨٢ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ عُمَانَ بْنِ
حَفْصِ بْنِ خَلْدَةَ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ سَالِمِ
ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، أَنَّهُ سُئِلَ
عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ الدِّينُ عَلَى الرَّجُلِ إِلَى أَجَلٍ .
فَيَضَعُ عَنْهُ صَاحِبُ الْحَقِّ . وَيُعْطِيهِ الْآخَرُ . فَكُرِهَ
ذَلِكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ . وَنَهَى عَنْهُ .

• • •

٨٣ - وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ،
أَنَّهُ قَالَ : كَانَ الرَّبَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، أَنَّهُ يَكُونُ
لِلرَّجُلِ عَلَى الرَّجُلِ الْحَقُّ إِلَى أَجَلٍ . فَلِذَا حُلَّ
الْأَجَلُ . قَالَ : أَتَقْضَى أَمْ تُرْتَبَى ؟ فَإِنْ قَضِيَ ،
أُخِذَ . وَإِلَّا زَادَهُ فِي حَقِّهِ . وَأُخِّرَ عَنْهُ إِلَى
الْأَجَلِ .

قَالَ مَالِكٌ : وَالْأَمْرُ الْمَكْرُوهُ الَّذِي لَا اخْتِلَافَ
فِيهِ عِنْدَنَا . أَنَّ يَكُونَ لِلرَّجُلِ عَلَى الرَّجُلِ الدِّينُ
لِأَجَلٍ . فَيَضَعُ عَنْهُ الطَّالِبُ وَيُعْطِيهِ الْمَطْلُوبُ
وَذَلِكَ عِنْدَنَا بِمَنْزِلَةِ الَّذِي يُؤَخَّرُ دَيْنُهُ بَعْدَ مَطْلِهِ
عَنْ غَرِيْبِهِ . وَبِزَيْلَتِهِ الْقَرِيبِ فِي حَقِّهِ . قَالَ :
فَهَذَا الرَّبَا بِعَيْنِهِ . لَا شَكَّ فِيهِ .
قَالَ مَالِكٌ ، فِي الرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ عَلَى الرَّجُلِ
مِائَةُ دِينَارٍ . إِلَى أَجَلٍ . فَلِذَا حُلَّتْ ، قَالَ لَهُ الَّذِي

قَالَ مَالِكٌ : الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِي الرَّجُلِ يَشْتَرِي
السَّلْعَةَ مِنَ الرَّجُلِ . فَيَخْتَلِفَانِ فِي الثَّمَنِ .
فَيَقُولُ الْبَائِعُ : بِحُكْمِهَا بِمَشْرَةِ كَتَائِيرَ . وَيَقُولُ
الْمُبْتَاعُ ابْتِغَاهَا مِنْكَ بِحُكْمِ كَتَائِيرَ . إِنَّهُ يُقَالُ
لِلْبَائِعِ : إِنْ شِئْتَ فَأَعْطِيهَا لِلْمُشْتَرِي بِمَا قَالَ .
وَإِنْ شِئْتَ فَأَخِيفِ بِاللَّهِ مَا بَعْتَ سِلْعَتَكَ إِلَّا
بِمَا قُلْتَ . فَإِنْ حَلَفَ قِيلَ لِلْمُشْتَرِي : إِمَّا أَنْ
تَأْخُذَ السَّلْعَةَ بِمَا قَالَ الْبَائِعُ . وَإِمَّا أَنْ تَخْلِفَ
بِاللَّهِ مَا اشْتَرَيْتَهَا إِلَّا بِمَا قُلْتَ . فَإِنْ حَلَفَ بَرِيءٌ
مِنْهَا . وَذَلِكَ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُدْعٍ عَلَى
صَاحِبِهِ .

• • •

(٣٩) باب ما جاء في الربا في الدين

٨١ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ أَبِي
الْوَثَّابِ ، عَنْ بَسْرِ بْنِ مَعِيَدٍ ، عَنْ حَبِيبٍ ، أَبِي
صَالِحٍ مَوْلَى السَّقَّاحِ ، أَنَّهُ قَالَ : بَعْتُ بَرًّا لِي مِنْ
أَهْلِ دَارِ نَخْلَةٍ . إِلَى أَجَلٍ . ثُمَّ أَرَدْتُ الْخُرُوجَ
إِلَى الْكُوفَةِ . فَعَرَضُوا عَلَيَّ أَنْ أَضَعُ عَنْهُمْ بَعْضَ
الثَّمَنِ . وَيَنْقُلُونِي فَسَأَلْتُ عَنْ ذَلِكَ زَيْدُ بْنُ
ثَابِتٍ . فَقَالَ : لَا أَمْرُكَ أَنْ تَأْكُلَ هَذَا
وَلَا تُوَكِّلَهُ .

• • •

٨٣ - (تري) لى تزيه حتى اصبر عليك .
(وأخره في الأجل) معنى زاده في الأجل . (عله)
للى حلوه . (الفرج) للدين .

٨١ - (دار نخلة) محل بالمدينة فيه البزازون . (أضع
منهم) أسقط . (وينقلون) يسجلوا لى باقيه بعد الوضع ، قبل
الأجل .

أَتَبِعَ أَحَدُكُمْ عَلَى بَيْعٍ فَلْيَتَّبِعْ .
أخرجه البخاري في : ٢٨ - كتاب الموالات ١ -
باب في الموالات .
ورسل في : ٢٢ - كتاب المساقاة ٧ - باب تحريم
مطل النبي ، حديث ٣٢ .

• • •

٨٥ - وحديث مالك عن مومي بن ميسرة :
أنه سمع رجلاً يسأل سعيد بن المسيب ،
فقال : إني رجل أبيع بالدين . فقال سعيد :
لا تبع إلا ما آويت إلى رحلك

قال مالك ، في الذي يشتري السلعة من
الرجل . على أن يؤتيه تلك السلعة إلى أجل
مسمى . إما يسوق يزوج نفقاً فيه . وإما الحاجة
في ذلك الزمان الذي اشترط عليه . ثم يخلفه
البائع من ذلك الأجل . فيريد المشتري رد تلك
السلعة على البائع : إن ذلك ليس للمشتري .
وإن البيع لازم له . وإن البائع لو جاء بثلث
السلعة قبل مجل الأجل لم يكره المشتري
على أخذها .

قال مالك ، في الذي يشتري الطعام
فيكتله . ثم يأتيه من يشتريه منه . فيخبر
الذي ياتي به أنه قد احتاله لينفسه واستوفاه .
فيريد المتبائع أن يصدقه ويأخذ به ككيله :

(وله) مأخوذ من الإملاء . يقال ماو الرجل أي صار
ملياً . ورجل مله ، في مقتدر .
٨٥ - (الطلاق) الرواج .

عليه الدين : يعني سلعة يكون ثمنها مائة دينار
فقدنا . بمائة وخمسين إلى أجل : هذا بيع
لا يضر . وتم يزك أهل العلم بتهون عنه .
قال مالك : وإنما كره ذلك . لأنه إنما
يعطيه لمن ماباهه بعينه . ويؤخر عنه البائة
الأولى . إلى الأجل الذي ذكر له آخر مرة .
ويؤدأ عليه خمسين ديناراً في تأخير عنه .
فهذا مكره . ولا يضر . وهو أيضاً يشبه
حيث زيد بن أسلم في بيع أهل الجاهلية .
إنهم كانوا إذا حلت ديونهم ، قالوا للذي
عليه الدين : إما أن تقضي وإما أن تؤني
فإن قضى أخذوا . وإلا زادوهم في حقوقهم .
وزادوهم في الأجل .

• • •

(٤٠) باب جامع الدين والحوال

٨٤ - حدثنا يحيى عن مالك ، عن أبي
الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة ، أن
رسول الله ﷺ قال : « مظل الغني ظلم . وإذا

(في تأخير) أي بسبب تأخير عنه .

(جامع الدين والحوال)

(الحوال) الحوال للدين على غير الدين .

٨٤ - (المطل) منع قبضه ما استحق أداءه مع
التمكن من ذلك ، وطلب صاحب الحق حقه .
وأصل المطل للدين . تقول مطللت الحديدة أمطلتها مطلاً ، إذا
مدهتها لتطول .

(ظلم) الظلم وضع الشيء في غير موضعه . والمطل وضع
المنع موضع القضاء .

لَيْسَ عَنْهُ أَصْلُهُ . أَنَّ صَاحِبَ الْبَيْتَةِ إِذَا مَا يَحْوِلُ
دَعَاهُ النَّجِيُّ يُرِيدُ أَنْ يَتَنَاقَ بِهَا . فَيَقُولُ : هَلِ
عَشْرَةُ دَنَانِيرٍ . فَمَا تُرِيدُ أَنْ أَشْتَرِيَ لَكَ بِهَا ؟
فَكَأَنَّهُ يَبِيعُ عَشْرَةَ دَنَانِيرٍ نَقْدًا . بِخَمْسَةِ عَشَرَ
دِينَارًا إِلَى أَجَلٍ . فَلِهَذَا ، كَرِهَ هَذَا . وَإِنَّمَا نِلَكَ
الدُّخْلُ وَالْأَلْمَسُ .

...

(٤١) باب ما جاء في الشركة والتولية والإزالة

٨٦ - قَالَ مَالِكٌ ، لِي الرَّجُلُ يَبِيعُ الْبُرَّ
الْمُصَنَّفَ . وَيَسْتَتْنِي نِيَابًا بِرُقُومِهَا : إِنَّهُ إِذَا
اشْتَرَطَ أَنْ يَخْتَارَ مِنْ ذَلِكَ ، الرَّقْمَ ، فَلَا بَأْسَ
بِهِ . وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِطْ أَنْ يَخْتَارَ مِنْهُ حِينَ امْتَنَنَتْ
فَلَيْسَ أَرَاهُ شَرِيكًا فِي عَدَدِ الْبُرِّ الَّذِي اشْتَرَى مِنْهُ .
وَذَلِكَ أَنَّ الثَّرِيئَيْنِ يَكُونُ رَقْمُهُمَا سَوَاكَ . وَيَبِينُهُمَا
تَفَاوُتٌ فِي الثَّمَنِ .

(البينة) فسرها الفقهاء بأن يبيع الرجل متاعه إلى أجل .
ثم يشتريه في المجلس ضمن حال ليسلم به من الربا . وقيل لهذا
البيع مبهمة لأن مشتری السلعة إلى أجل يأخذ بلغا منها ، أي نقدا
حاضرا ، وذلك حرام إذا اشترط مشتری حل البائع أن
يشتريها ضمن معلوم .
(النخلة) أي التية إلى التوصل إلى الربا . (والدلسة)

التدليس .

٨٦ - (المصنف) للمجروح من أصناف .
(برقومها) جمع رقم . وقمت الثوب رقما ، من باع
قتل وشيته ، فهو مرقوم .

إِنَّ مَا بَيْعَ عَلَى هَلِهِ الصَّفَقَ يَنْقُذُ قَلَا بِأَسِ بِهِ .
وَمَا بَيْعَ عَلَى هَلِهِ الصَّفَقَ إِلَى أَجَلٍ فَإِنَّهُ مَكْرُوهٌ .
حَتَّى يَكْتَالَهُ الْمُشْتَرِي الْآخَرُ لِنَفْسِهِ . وَإِنَّمَا كَرِهَ
الَّذِي إِلَى أَجَلٍ . لِأَنَّهُ ذَرِيعَةٌ إِلَى الرِّبَا . وَتَخَوَّفُ
أَنْ يُدَارَ ذَلِكَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ بِغَيْرِ كَيْلٍ وَلَا وَزْنٍ .
فَإِنْ كَانَ إِلَى أَجَلٍ فَهُوَ مَكْرُوهٌ . وَلَا اخْتِلَافَ
فِيهِ عِنْدَنَا .

قَالَ مَالِكٌ : لَا يَنْبَغِي أَنْ يَشْتَرِيَ تَيْنَ عَلَى
رَجُلٍ غَالِبٍ وَلَا حَاضِرٍ . إِلَّا بِإِفْرَاقٍ مِنَ الَّذِي عَلَيْهِ
الدَّيْنُ . وَلَا عَلَى مَيْتٍ ، وَإِنْ عَلِمَ الَّذِي تَرَكَ
الْمَيْتَ . وَذَلِكَ أَنَّ أَشْيَاءَ ذَلِكَ هَرَرٌ . لَا يَهْدَى
أَيُّمٌ أَمْ لَا يَتِمُّ .

قَالَ : وَتَفْسِيرُهُ مَا كَرِهَ مِنْ ذَلِكَ ، أَنَّهُ إِذَا
اشْتَرَى تَيْنًا عَلَى غَالِبٍ ، أَوْ مَيْتٍ : أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي
مَائِلَتَهُ الْمَيْتَ مِنَ الدَّيْنِ ، الَّذِي لَمْ يُعْلَمَ بِهِ .
فَإِنْ لَحِقَ الْمَيْتَ تَيْنٌ ، ذَهَبَ الثَّمَنُ الَّذِي أُعْطِيَ
الْمُبْتَاعُ بِأَطْلًا .

قَالَ مَالِكٌ : وَفِي ذَلِكَ أَيُّضًا عَيْبٌ آخَرٌ .
أَنَّهُ اشْتَرَى شَيْئًا لَيْسَ بِمَضْمُونٍ لَهُ . وَإِنْ لَمْ يَتِمَّ
ذَهَبَ ثَمَنُهُ بِأَطْلًا . فَهَذَا هَرَرٌ لَا يَصْلُحُ .

قَالَ مَالِكٌ : وَإِنَّمَا فُرِقَ بَيْنَ أَنْ لَا يَبِيعَ
الرَّجُلُ إِلَّا مَا عَنْهُ . وَأَنْ يَسْلِفَ الرَّجُلُ فِي شَيْءٍ

أَبِيعَهَا لَكَ : إِنْ ذَلِكَ لَا يَصْلُحُ . حِينَ قَالَ :
انْقَضَ عَنِّي وَأَنَا أَبِيعُهَا لَكَ . وَإِنَّمَا ذَلِكَ سَلَفٌ
يُحْلِفُهُ لِإِيَّاهُ . عَلَى أَنْ يَبِيعَهَا لَهُ . وَلَوْ أَنَّ ذَلِكَ
السَّلْعَةَ هَلَكَتْ . أَوْ فَاتَتْ . أَخَذَ ذَلِكَ الرَّجُلُ
الَّذِي نَقَدَ الثَّمَنَ . مِنْ شَرِيكِهِ مَا نَقَدَ عَنْهُ .
فَهَلَّا مِنَ السَّلَفِ الَّذِي يَجْرُ مُنْفَعَةٌ .

قَالَ مَالِكٌ : وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا ابْتَنَعَ سِلْعَةً .
فَوَجِبَتْ لَهُ . ثُمَّ قَالَ لَهُ رَجُلٌ : أَشْرِكْنِي بِنِصْفِ
هَذِهِ السَّلْعَةِ ، وَأَنَا أَبِيعُهَا لَكَ جَمِيعًا . كَانَ ذَلِكَ
حَلَالًا لَا بَأْسَ بِهِ . وَتَفْسِيرُ ذَلِكَ : أَنَّ هَذَا بَيْعُ
جَدِيدٍ . بِاعٍ نِصْفِ السَّلْعَةِ . عَلَى أَنْ يَبِيعَ لَهُ
النِّصْفَ الْآخَرَ .

• • •

(٤٧) بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِلَاسِ الْغَرِيمِ

٨٧ - حَتَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ بَنِي
شِهَابٍ ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ
الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ :
« إِنَّمَا رَجُلِي بَاعَ مَتَاعًا . فَأَقْلَسَ الَّذِي ابْتَنَعَهُ

(مَا جَاءَ فِي الْإِلَاسِ الْغَرِيمِ)

يَقَالُ : أَقْلَسَ الرَّجُلُ ، كَأَنَّهُ صَارَ إِلَى حَالٍ لَيْسَ لَهُ ظُلُوسٌ
وَيَضَعُهُمْ يَقُولُ : صَارَ ظُلُوسٌ بِهِ أَنْ كَانَ ظَا دِرَاهِمَ وَدُنَانِيرَ
نَهَرَ مَفْلَسَ وَالْجَمْعُ مَفَالِيسَ . وَحَقِيقَتُهُ الْإِفْتِقَالُ مِنْ حَالَةِ الْبَسَرِ
إِلَى حَالَةِ السَّرِّ . وَفِي الْمَقَامِ : الْمَقْلَسُ ، لِقَاءُ مَنْ لَا حِينَ لَهُ وَلَا
حَرَصَ . وَشَرَاهَا ، مَنْ تَصَرَّ بِمَا يَدُهُ عَمَّا عَلَيْهِ مِنَ الدُّيُونِ .

٨٧ - (أَيْمًا) مَرَكِبَةٌ مِنْ « أَيْ » وَهِيَ أَسْمُ يَنْوِبِ مَتَابِعِ
حُرُوفِ الشَّرْطِ . وَمِنْ « مَا » الْمِهْمَةُ الْمَزِيدَةُ قَالَ الْأَبِيُّ : مِنْ
الْمَقَامَاتِ الَّتِي يَصْنَعُ بِهَا مِنْ تَضْمِينِ غَيْرِ حَاسِرٍ . لَوْ مِنْ تَطْوِيلِ
غَيْرِ مَلٍّ .

قَالَ مَالِكٌ : الْإِمْرُ عِنْدَنَا ، أَنَّهُ لَا بَأْسَ
بِالشَّرِكِ وَالْتَوَلِيَةِ وَالْأَقَالَةِ مِنْهُ فِي الطَّعَامِ وَغَيْرِهِ .
فَبِئْسَ ذَلِكَ أَوْ لَمْ يَقْبُضْ . إِذَا كَانَ ذَلِكَ بِالنَّقْدِ
وَلَمْ يَكُنْ فِيهِ رِبْحٌ وَلَا وَضِيعَةٌ وَلَا تَأْخِيرٌ لِلثَّمَنِ
فَإِنْ دَخَلَ ذَلِكَ رِبْحٌ أَوْ وَضِيعَةٌ أَوْ تَأْخِيرٌ بَيْنَ
وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، صَارَ بَيْنَهُمَا يُحِلُّهُ مَا يُحِلُّ الْبَيْعَ .
وَيُحَرِّمُهُ مَا يُحَرِّمُ الْبَيْعَ . وَلَيْسَ بِشَرِكٍ وَلَا تَوَلِيَةٍ
وَلَا إِقَالَةٍ .

قَالَ مَالِكٌ : مَنْ اشْتَرَى سِلْعَةً بَرًّا أَوْ رَقِيقًا .
فَبِتَّ بِهِ . ثُمَّ سَأَلَهُ رَجُلٌ أَنْ يَشْرَكَهُ فَفَعَلَ
وَتَقَدَّ الثَّمَنُ صَاحِبِ السَّلْعَةِ جَمِيعًا . ثُمَّ أَذْرَكَ
السَّلْعَةَ شَيْءٌ يَنْتَزِعُهَا مِنْ أَيْدِيهِمَا . فَإِنَّ الشَّرَكَ
يَأْخُذُ مِنَ الَّذِي أَشْرَكَهُ الثَّمَنَ . وَيَطْلُبُ الَّذِي
أَشْرَكَهُ بَيْعَهُ الَّذِي بِاعَهُ السَّلْعَةَ بِالثَّمَنِ كُلِّهِ .
إِلَّا أَنْ يَفْشُرَ الشَّرَكَ عَلَى الَّذِي أَشْرَكَهُ بِمَحْضَرَةٍ
الْبَيْعِ . وَحِينَئِذٍ مُبَايَعَةُ الْبَائِعِ الْأَوَّلِ . وَقَبْلَ أَنْ
يَتَفَاوَتْ ذَلِكَ . أَنَّ مَهْدَتَكَ عَلَى الَّذِي ابْتَنَعَ
مِنْهُ . وَإِنْ تَفَاوَتْ ذَلِكَ . وَقَاتَ الْبَائِعُ الْأَوَّلُ .
فَشَرَطَ الْآخَرَ بِاطِّلٍ . وَعَلَيْهِ الْمَهْدَةُ .

قَالَ مَالِكٌ ، فِي الرَّجُلِ يَقُولُ لِلرَّجُلِ : اشْتَرِ
هَلِيهِ السِّلْعَةَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ . وَانْقَضَ عَنِّي وَأَنَا

فَعْلٌ ، وَهِيَ : هُوَ مَرْقُومٌ . (وَهِيَ) لِي تَقَسُّ . (وَتَقَدَّ)
قَالَ الزُّرْقَانِيُّ : بِالتَّنْيَةِ . لِي الْمُتَرَى وَمِنْ شَرَكِهِ .
(جَمِيعًا) قَالَ الزُّرْقَانِيُّ : تَأْكِيدُهُ لِصِحْرِ التَّنْيَةِ .

قَالَ مَالِكٌ : وَمِنْ أَشْتَرَى سَلْعَةً مِنَ السَّلْعِ .
 غَزَلًا أَوْ مَتَاعًا أَوْ بَقْعَةً مِنَ الْأَرْضِ . ثُمَّ أَخَذَتْ
 فِي ذَلِكَ الْمُشْتَرَى عَمَلًا . بَنَى الْبَقْعَةَ دَارًا .
 أَوْ نَسَجَ الْغَزَلَ ثَوْبًا . ثُمَّ أَفْلَسَ الَّذِي ابْتِاعَ ذَلِكَ
 فَقَالَ رَبُّ الْبَقْعَةِ : أَنَا أَخَذْتُ الْبَقْعَةَ وَمَا فِيهَا مِنْ
 الْبَنِيَانِ : لِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ لَهُ . وَلَكِنْ تَقَوْمُ الْبَقْعَةِ
 وَمَا فِيهَا بِمَا أَصْلَحَ الْمُشْتَرَى . ثُمَّ يُنْظَرُ كَمْ لَمْ
 الْبَقْعَةُ ؟ وَكَمْ تَمُنَ الْبَنِيَانِ مِنْ ذَلِكَ الْيَمِينِ ؟
 ثُمَّ يَكُونَانِ شَرِيكَيْنِ فِي ذَلِكَ . لِصَاحِبِ الْبَقْعَةِ
 بِقَدْرِ حَصَّتِهِ . وَيَكُونُ لِلْغُرْمَاءِ بِقَدْرِ حَصَّتِهِ
 الْبَنِيَانِ .

قَالَ مَالِكٌ : وَتَفْسِيرُ ذَلِكَ أَنْ تَكُونَ قِيَمَةُ ذَلِكَ
 كُلُّهُ أَلْفَ دِرْهَمٍ وَخَمْسِمِائَةَ دِرْهَمٍ . فَتَكُونُ
 قِيَمَةُ الْبَقْعَةِ خَمْسِمِائَةَ دِرْهَمٍ وَقِيَمَةُ الْبَنِيَانِ
 أَلْفَ دِرْهَمٍ . فَيَكُونُ لِصَاحِبِ الْبَقْعَةِ الثُّلُثُ .
 وَيَكُونُ لِلْغُرْمَاءِ الثُّلُثَانِ .

قَالَ مَالِكٌ : وَكَذَلِكَ الْغَزْلُ . وَغَيْرُهُ .
 بِمَا أَشْبَهَهُ . إِذَا دَخَلَهُ هَذَا . وَلِجِئِ الْمُشْتَرَى
 دِينَ . لَا وَفَاءَ لَهُ عِنْدَهُ . وَهَذَا ، الْعَمَلُ فِيهِ .
 قَالَ مَالِكٌ : فَأَمَّا مَا يَبِيعُ مِنَ السَّلْعِ الَّتِي لَمْ
 يُحْدِثْ فِيهَا الْمُتَبَاعَ شَيْئًا . إِلَّا أَنَّ تِلْكَ السَّلْعَةَ
 نَفَقَتْ وَارْتَفَعَ ثَمَنُهَا . فَصَاحِبُهَا يَرْعُبُ فِيهَا .
 وَالْغُرْمَاءُ يَرِيدُونَ إِسْكَانَهَا . فَإِنَّ الْغُرْمَاءَ يُحْبِرُونَ

مِنْهُ . وَلَمْ يَقْبِضِ الَّذِي بَاعَهُ مِنْ ثَمَنِهِ شَيْئًا .
 فَوَجَدَهُ بِعَيْنِهِ . فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ . وَإِنْ مَاتَ الَّذِي
 ابْتِاعَهُ ، فَصَاحِبُ الْمَتَاعِ فِيهِ أَسْوَأُ الْغُرْمَاءِ .
 قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : هَكَذَا فِي جَمِيعِ الْمَوَلَّاتِ . وَلِجِئِ
 الرُّوَاةِ عَنْ مَالِكٍ مَرْسَلًا . إِلَّا عَبْدَ الرَّزَّاقِ فَوَصَلَهُ .

٨٨ - وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ،
 عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ ،
 عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ
 عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ ، عَنْ أَبِي
 هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : أَيُّمَا رَجُلٍ
 أَفْلَسَ . فَأَدْرَكَ الرَّجُلُ مَالَهُ بِعَيْنِهِ . فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ
 مِنْ غَيْرِهِ .

أَعْرَجَةُ الْبُخَارِيِّ فِي : ٤٣ - كِتَابُ الْأَسْتِغْرَافِ وَأَدَاءِ
 الدِّيْنِ ، ١٤ - بَابُ إِذَا وَجَدَ مَالَهُ عِنْدَ مَفْلُوسٍ فِي الْبَيْعِ وَالْقَرْضِ .
 وَاسْمُ فِي : ٢٢ - كِتَابُ الْمَلَقَاتِ ، ٥ - بَابُ مَنْ أَدْرَكَ
 مَا بَاعَهُ عِنْدَ الْمُشْتَرَى وَقَدْ أَفْلَسَ ، حَدِيثُ ٢٢ .

قَالَ مَالِكٌ ، فِي رَجُلٍ بَاعَ مِنْ رَجُلٍ مَتَاعًا .
 فَأَفْلَسَ الْمُتَبَاعُ . فَإِنَّ الْبَائِعَ إِذَا وَجَدَ شَيْئًا مِنْ
 مَتَاعِهِ بِعَيْنِهِ ، أَخَذَهُ . وَإِنْ كَانَ الْمُشْتَرَى قَدْ بَاعَ
 بَعْضَهُ ، وَفَرَّقَهُ . فَصَاحِبُ الْمَتَاعِ أَحَقُّ بِهِ مِنْ
 الْغُرْمَاءِ . لَا يَمْتَنِعُهُ مَا فَرَّقَ الْمُتَبَاعُ مِنْهُ ، أَنْ يَأْخُذَ
 مَا وَجَدَ بِعَيْنِهِ ، فَإِنْ اقْتَضَى مِنْ ثَمَنِ الْمُتَبَاعِ
 شَيْئًا . فَلَحَبَّ أَنْ يَرُدَّهُ وَيَقْبِضَ مَا وَجَدَ مِنْ مَتَاعِهِ
 وَيَكُونُ فِيمَا لَمْ يَجِدْ أَسْوَأُ الْغُرْمَاءِ ، فَذَلِكَ لَهُ .

إِلَّا جَمَلًا رِبَاعِيًّا رِبَاعِيًّا . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
« أَعْطِهِ إِيَّاهُ . فَإِنَّ خِيَارَ النَّاسِ أَحْسَنُهُمْ
قَضَاءً » .

أخرج مسلم في ٢٧ - كتاب المساقاة ، ٢٢ - باب
من استلف شيئاً قضي غير آت ، حديث ١١٨٨ .
ورواه الشافعي في الرسالة ، فقرة ١٦٠٦ ، بصحيح
أحمد محمد شاكر .

٩٠ - وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ
قَيْسِ الْمَكِّيِّ ، عَنْ مُجَاهِدٍ ، أَنَّهُ قَالَ اسْتَسْلَفَ
عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عُمَرَ مِنْ رَجُلٍ دَرَاهِمَ . ثُمَّ قَضَاهُ
دَرَاهِمَ خَيْرًا مِنْهَا . فَقَالَ الرَّجُلُ : يَا أَبَا
عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، هَذِهِ خَيْرٌ مِنْ دَرَاهِمِي الَّتِي اسْتَسْلَفْتُكَ
فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عُمَرَ : قَدْ عَلِمْتُ . وَلَكِنْ
نَفْسِي بِذَلِكَ طَيِّبَةٌ .

قَالَ مَالِكٌ لَا بَأْسَ بِأَنْ يُقْبِضَ مَنْ اسْتَسْلَفَ
شَيْئًا مِنَ اللَّحْمِ أَوْ الْوَرِقِ أَوْ الطَّعَامِ أَوْ الْحَيَوَانَ
مِنْ اسْتَلْفَ ذَلِكَ ، أَفْضَلُ مِمَّا اسْتَلْفَهُ . إِذَا لَمْ
يَكُنْ ذَلِكَ عَلَى شَرْطٍ مِنْهُمَا . أَوْ عَادَةً . فَإِنْ كَانَ
ذَلِكَ عَلَى شَرْطٍ . أَوْ وَائِي . أَوْ عَادَةٍ . فَذَلِكَ
مَكْرُوهٌ . وَلَا خَيْرَ فِيهِ .

قَالَ : وَذَلِكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى
جَمَلًا رِبَاعِيًّا خَيْرًا . مَكَانَ بَكْرٍ اسْتَسْلَفَهُ . وَأَنَّ

بَيْنَ أَنْ يُعْطُوا رَبَّ السَّلْعَةِ الثَّمَنَ الَّذِي بَاعَهَا
بِهِ وَلَا يُنْقَضُوا شَيْئًا ، وَبَيْنَ أَنْ يُسَلَّمُوا إِلَيْهِ
سَلْعَتُهُ . وَإِنْ كَانَتْ السَّلْعَةُ قَدْ نَقَصَ ثَمَنُهَا ،
فَالَّذِي بَاعَهَا بِالْخِيَارِ . إِنْ شَاءَ أَنْ يَأْخُذَ سَلْعَتَهُ
وَلَا يَبْعَاةَ لَهُ فِي شَيْءٍ مِنْ مَالٍ غَرِمَهُ . فَلِذَلِكَ لَهُ .
وَإِنْ شَاءَ أَنْ يَكُونَ غَرِيمًا مِنَ الْغَرَامِ ، يُحَاصِرُ
بِحَقِّهِ ، وَلَا يَأْخُذَ سَلْعَتَهُ ، فَذَلِكَ لَهُ .

وَقَالَ مَالِكٌ ، فَيَمُنُّ اشْتَرَى جَارِيَةً أَوْ دَابَّةً
فَوَلَدَتْ عَنْتَهُ . ثُمَّ أَفْلَسَ الْمُشْتَرَى : فَإِنَّ الْجَارِيَةَ
أَوْ الدَّابَّةَ وَوَلَدَهَا لِلْبَائِعِ . إِلَّا أَنْ يَرِغَبَ الْغَرَامُ
فِي ذَلِكَ . فَيُعْطَوْنَهُ حَقَّهُ كَامِلًا . وَيُمَسِّكُونَ
ذَلِكَ .

• • •

(٤٣) باب ما يجوز من السلف

٨٩ - وَحَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ زَيْدِ
ابْنِ أَسْلَمَ ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَّارٍ ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ .
مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : اسْتَسْلَفَ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ بَكْرًا . فَجَعَلَتْهُ لِإِبِلٍ مِنَ الصَّلَعَةِ . قَالَ
أَبُو رَافِعٍ : فَأَتَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَقْضِيَ
الرَّجُلَ بَكْرَهُ . فَقُلْتُ : : لَمْ أَجِدْ فِي الْإِبِلِ

٨٩ - (بكرًا) هو البقي من الإبل كالغلام من الذكور
(خيارًا) يقال جعل خيارًا ولتختار أي غنار وخنثارة (رباعيًا)
والأثنى رباعي . وهو ما دخل في السنة السابعة . قال الهروي :
إذا أتى البعير رباعيه في السنة السابعة فهو رباعي .
٩٠ - (عن) أي بين . (ولي) المواصلة .

(لأبائة) بوزن كتابه : التي . التي لك فيه بقية شبه
ثلاثة ونحوها . والمراد هنا ، لا يرجع .
(بحاس) تحاس القوم . إذا اقتسموا جميعاً . وكذا
الخاصة .

وَجْهَ اللَّهِ . وَتَلَفْتُ تُسْلِفُهُ تُرِيدُ بِهِ وَجْهَ صَاحِبِكَ ،
فَلَيْكَ وَجْهَ صَاحِبِكَ . وَتَلَفْتُ تُسْلِفُهُ لِيَتَأَخَّضَ خِيَابًا
بِطَبِّبٍ ، فَلَيْكَ الرَّبَا . قَالَ : فَكَيْفَ تَأْمُرُنِي
يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ ؟ قَالَ : أَرَى أَنْ تُشَقِّقَ
الصَّحِيفَةَ . فَإِنْ أَعْطَاكَ مِثْلَ الَّذِي أَسْلَفْتَهُ قَبْلَتَهُ .
وَلِنْ أَعْطَاكَ ثُونِ الَّذِي أَسْلَفْتَهُ فَأَخْلَعْتَهُ أُجِرْتَ .
وَلِنْ أَعْطَاكَ أَفْضَلَ مِمَّا أَسْلَفْتَهُ طَبِيبٌ بِهِ نَفْسُهُ
فَلَيْكَ شُكْرٌ . شُكْرٌ لَكَ . وَلَكَ أُجْرٌ مَا أَنْفَرْتَهُ .

٩٣ - وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ ، أَنَّهُ سَمِعَ
عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يَقُولُ : مَنْ أَسْلَفَ سَلَفًا
فَلَا يَشْتَرِطُ إِلَّا قَضَاءَهُ .

• • •

٩٤ - وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ ، أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ
ابْنَ مَسْعُودٍ كَانَ يَقُولُ : مَنْ أَسْلَفَ سَلَفًا فَلَا
يَشْتَرِطُ أَفْضَلَ مِنْهُ . وَإِنْ كَانَتْ قَبِضَةٌ مِنْ
عَلَفٍ ، فَهَوَّ رَبًّا .

قَالَ مَالِكٌ : الْأَمْرُ الْمُجْتَمَعُ عَلَيْهِ هُنْدَانًا .
أَنْ مَنْ اسْتَسْلَفَ شَيْئًا مِنَ الْحَيَوَانِ بِصِفَةٍ وَتَخْلِيفَةٍ
مَطْلُومَةٍ . فَإِنَّهُ لَا بِأَسَ بِذَلِكَ . وَعَلَيْهِ أَنْ يَرُدَّ
مِثْلَهُ . إِلَّا مَا كَانَ مِنَ الْوَلَادِ . فَإِنَّهُ يُخَافُ ،
فِي ذَلِكَ ، النَّزِيعَةَ إِلَى إِخْلَالِ مَا لَا يَجِلُّ .

٩٥ - (وَجْهَ اللَّهِ) أَيِ الثَّوَابِ مِنْ اللَّهِ . (وَجْهَ صَاحِبِكَ)
أَيِ التَّحِبِّ إِلَيْهِ وَالْخُطُوبِ .

(عَيْنًا بِطَبِّبٍ) أَيِ حَرَامًا بِذَلِكَ حَلَالٍ . (أَنْظَرْتَهُ) أَعْرَضَهُ .
٩٤ - (الْوَلَادِ) الْإِمَامُ . جَمِيعٌ وَلِيدَةٌ ، وَهِيَ الْأُمَةُ .
(النَّزِيعَةُ) الرِّسَالَةُ .

عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ اسْتَسْلَفَ دَرَاهِمَ . فَقَضَى خَيْرًا
مِنْهَا . فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ عَلَى طَيْبٍ نَفْسٍ مِنْ
الْمُسْتَسْلِفِ . وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ عَلَى شَرْطٍ وَلَا وَائٍ
وَلَا عَادَةٍ . كَانَ ذَلِكَ حَلَالًا لَا بِأَسَ بِهِ .

• • •

(٤٤) بَابُ مَا لَا يَجُوزُ مِنَ السَّلَفِ

٩١ - وَحَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ ، أَنَّهُ بَلَغَهُ
أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ فِي رَجُلٍ أَسْلَفَ رَجُلًا
طَعَامًا . عَلَى أَنْ يُعْطِيَ إِيَّاهُ فِي بَلَدٍ آخَرَ . فَكَرِهَ
ذَلِكَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ . وَقَالَ : فَأَيْنَ الْحَمْلُ ؟
يَعْنِي حُمْلَانَهُ .

• • •

٩٢ - وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ ، أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَجُلًا
أَتَى عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ . فَقَالَ : يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ ،
لِمَنْ أَسْلَفْتُ رَجُلًا سَلَفًا . وَاشْتَرَطْتُ عَلَيْهِ
أَفْضَلَ مِمَّا أَسْلَفْتَهُ . فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ :
فَلَيْكَ الرَّبَا . قَالَ : فَكَيْفَ تَأْمُرُنِي يَا أَبَا
عَبْدِ الرَّحْمَنِ ؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ : السَّلَفُ عَلَى ثَلَاثَةِ
وُجُوهِ . سَلَفْتُ تُسْلِفُهُ تُرِيدُ بِهِ وَجْهَ اللَّهِ ، فَلَيْكَ

وَلَا تُصَرُّوا الْإِبِلَ وَالْفَتَمَ . قَمَنَ ابْتِاعَهَا بَعْدَ ذَلِكَ
فَهُوَ يَخْصِرُ النَّظْرَيْنِ . بَعْدَ أَنْ يَحْلِبَهَا . إِنْ
رَضِيَهَا ، أَمْسَكَهَا . وَإِنْ سَخِطَهَا ، رَدَّهَا وَصَاعًا
مِنْ تَمَرٍ ٤ .

أخرجه البخاري في : ٣٤ - كتاب البيوع : ٦٤ - باب
التي لبائع أن لا يغل الإبل .
ومسلم في : ٧١ - كتاب البيوع : ٤ - باب تحريم
بيع الرجل حل بيع أخيه ، حديث ١١ .

قَالَ مَالِكٌ : وَتَفْسِيرُ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ،
فِيمَا نَرَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ : لَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ
بَعْضٍ . أَنَّهُ إِنَّمَا نَهَى أَنْ يَسُومَ الرَّجُلُ عَلَى
سُومِ أَخِيهِ . إِذَا رَكَنَ الْبَائِعُ إِلَى السَّائِمِ . وَجَعَلَ
يَشْتَرِطُ وَزَنَ اللَّحَبَ . وَيَتَّبِعُ مِنَ الْعُيُوبِ
وَمَا أَتْبَعَهُ هَذَا . مِمَّا يُعْرِفُ بِهِ أَنَّ الْبَائِعَ قَدْ أَرَادَ
مُبَايَعَةَ السَّائِمِ . فَهَذَا الَّذِي نَهَى عَنْهُ . وَاللَّهُ
أَعْلَمُ .

قَالَ مَالِكٌ : وَلَا بَأْسَ بِالسُّومِ بِالسَّلْعَةِ .
تَوَقَّفَ لِيَبْتَيعَ . فَيَسُومُ بِهَا خَيْرٌ وَاحِدٍ .

تصروا (من التصرية ، مصدر صرى يصري إذا جمع . يقال :
صريت الماء في الحوض أي جمعته . ومنه صرى الماء في الظاهر ،
إذا جمعه سنين لا يتزوج . فالتصرية ، في حرف الفقهاء ، لجمع
البن في الصرع ، اليومين والثلاثة ، حتى يعظم . فيمن المشتري
أنه لكثرة البن . وقال الشافعي : التصرية أن تربط اختلاف
الثاقبة أو الأثارة ويترك حلها اليوم واليومين . فيزيد المشتري في
ثمنها ، لما يرى من ذلك . (بنجر النظرين) أي أفضل الرأين .
(إن وضعا) أي للصرامة . (وصاعاً من تمر) الواو بمعنى
مع . أو لطلق الجمع ، لا شغلا منه . (السائم) المشتري .

فَلَا يَصْلُحُ . وَتَفْسِيرُ مَا كَرِهَ مِنْ ذَلِكَ . أَنْ
يَسْتَسْلِفَ الرَّجُلُ الْجَارِيَةَ . فَيُصِيبُهَا مَبْدَأَهُ .
ثُمَّ يَرُدُّهَا إِلَى صَاحِبِهَا بِعَيْنِهَا . فَذَلِكَ لَا يَصْلُحُ
وَلَا يَحِلُّ . وَكَمْ يَزُلْ أَهْلُ الْإِسْلَامِ يَتَهَوَّنَ عَنْهُ .
وَلَا يَرْحُصُونَ فِيهِ لِأَحَدٍ .

• • •

(٤٥) باب ما ينهى عنه من المساومة والمباينة

٩٥ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ نَافِعٍ ،
عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُمَرٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ
(لَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ) .

أخرجه البخاري في : ٣٤ - كتاب البيوع : ٥٨ - باب ،
لا يبيع حل بيع أخيه .
ومسلم في : ٧١ - كتاب البيوع : ٤ - باب تحريم
بيع الرجل حل بيع أخيه ، حديث ٧ .

• • •

٩٦ - وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزُّنَادِ ، عَنْ
الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
قَالَ (لَا تَلْقُوا الرُّكْبَانَ لِلْبَيْعِ) . وَلَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ
عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ . وَلَا تَنَاجَشُوا . وَلَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَائِدٍ .

٩٦ - (لا تلقوا) أصله لا تلقوا ، فحلت إحدى
التائين . أي لا تستقبلوا (الركبان) الذين يحملون المتاع إلى
البلد قبل أن يقدسوا . (يبيع) أي لحل بيعها .
(ولا تناجشوا) يجلف إحدى التائين . تقابل من التجش .
والنجش في البيع هو أن يجمع السلامة ليعقبا ويروجها أو يزيد
في ثمنها وهو لا يريد شراءها ، ليقع خيره فيها . والأصل فيه
تغير الوحش من مكان إلى مكان .
(ولا يبيع حاضر لباد) أي لا يكون مسلولاً له .

خِلَابَةً ۚ قَالَ ۚ فَكَانَ الرَّجُلُ إِذَا بَاتَ يَقُولُ ۚ لَا خِلَابَةَ ۚ

أخرجه البخارى في ٢٤ - كتاب البيوع ٤٨ - باب ما يكره من الخلفاء في البيع .
ومسلم في ٢١ - كتاب البيوع ١٢ - باب من يرفع في البيع ، حديث ٤٨ .

• • •

٩٩ - وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ ۚ إِذَا جِئْتَ أَرْضًا يُوَفُونَ الْبِكَالَ وَالْمِيزَانَ ۚ فَاطْلُ الْمَقَامَ بِهَا ۚ وَإِذَا جِئْتَ أَرْضًا يُنْقُصُونَ الْوَكِيلَانَ وَالْمِيزَانَ ۚ فَالْقَلِيلِ الْمَقَامَ بِهَا ۚ

• • •

١٠٠ - وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ سَمِعَ مُحَمَّدَ بْنَ الْمُثَنَّى يَقُولُ ۚ أَحَبُّ إِلَهِ حَبْدًا . سَمَحًا إِنْ يَاعَ . سَمَحًا إِنْ ابْتَاعَ . سَمَحًا إِنْ قَصَى . سَمَحًا إِنْ اقْتَصَى ۚ

أخرجه البخارى في طريقين إلى شان محمد بن سرف ، من عهد بن المنكر ، عن جابر بن عبد الله مرفوعا .
في ٢٤ - كتاب البيوع ١٦ - باب السهولة والسحابة في الشراء والبيع .

٩٩ - (المقام) الإقامة .

١٠٠ - (عبدا) أى إنسانا . (سمحا) من السحابة وهي الجود . صفة مشقة تدل على التبرع .
(إن باع) بأن يرضى بتقليل الربح . (سمحا إن قصى) أى أدى ما عليه طيبة به نفسه . ويقضى ما يجد . ويسجل القضاء * (سمحا إن اقتصى) أى طلب قضاء حقه برفق ولين .

قَالَ ۚ وَكَوْ تَرَكَ النَّاسُ السَّوْمَ عِنْدَ أَوَّلِ مَنْ يَسُومُ بِهَا ۚ أَخْلَعْتَ بِشَيْبِهِ الْبَاطِلَ مِنَ الثَّمَنِ ۚ وَدَخَلَ عَلَى الْبَاغَةِ ۚ فَبِى سَلَامِهِمْ ۚ الْمَكْرُوهُ ۚ وَكَمْ يَزِلُّ الْأَمْرُ عِنْدَنَا عَلَى هَذَا ۚ

• • •

٩٧ - قَالَ مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ ۚ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ۚ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ النَّجْشِ ۚ

أخرجه البخارى في ٢٤ - كتاب البيوع ٦٠ - باب النجش .

ومسلم في ٢١ - كتاب البيوع ٤٤ - باب نحر بيع الرجل على بيع أخيه ، حديث ١٣ .

قَالَ مَالِكٌ ۚ وَالنَّجْشُ أَنْ تُعْطِيَهُ بِسِلْعَتِهِ أَكْثَرَ مِنْ ثَمَنِهَا ۚ وَكَيْسٌ فَوْ نَفْسِكَ اشْتَرَاوُهَا ۚ فَيَقْتَدِي بِكَ غَيْرُكَ ۚ

• • •

(٤٦) باب جامع البيوع

٩٨ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ ۚ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ ۚ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ۚ أَنَّ رَجُلًا ذَكَرَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ يَخْدَعُ فِي الْبَيْعِ ۚ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ۚ إِذَا بَاتَتْ فَقُلْ لَا

٩٧ - (النجش) لفة ، تضيير الصبي واستنثاره من مكانه ليصاد . ومنه قيل لفساد ناجش .

٩٩ - (لا خِلَابَةَ) أى لا خديعة في الدين . لأن الدين النصيحة .

الرجل . وكَيْسَ مِنْ بَابِ الْإِجَارَةِ . وَكَوْ كَانَ مِنْ
بَابِ الْإِجَارَةِ ، لَمْ يَصْلُحْ .

قَالَ مَالِكُ : فَأَمَّا الرَّجُلُ يُعْطَى السَّلْعَةُ ؛
فَيُقَالُ لَهُ : يَعْهَا وَلَكَ كَذَا وَكَذَا . فِي كُلِّ
دِينَارٍ . لِشَيْءٍ يُسَمَّى . فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَصْلُحُ .
لأنَّهُ كُلَّمَا نَقَصَ دِينَارٌ مِنْ ثَمَنِ السَّلْعَةِ ، نَقَصَ
مِنْ حَقِّهِ الَّذِي سَمِيَ لَهُ . فَهَذَا غَرَرٌ . لَا يَنْبَغِي
كَمْ جَعَلَ لَهُ .

...

١٠١ - وَحَدَّثَنِي مَالِكُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ؛
أَنَّهُ سَأَلَهُ عَنِ الرَّجُلِ يَتَكَارَى الدَّابَّةَ . ثُمَّ يُكْرِيهَا
بِمُكْتَرٍ مِمَّا تَكَارَاهَا بِهِ . فَقَالَ : لَا بَأْسَ
بِذَلِكَ .

...

قَالَ مَالِكُ ، فِي الرَّجُلِ يَشْتَرِي الْأَيْلَ أَوْ
الْقَنَمَ أَوْ الْبَرَّ أَوْ الرَّقِيقَ . أَوْ شَيْئًا مِنَ الْمَرْوِضِ
جَزْأً ؛ إِنَّهُ لَا يَكُونُ الْجَزَأُ فِي شَيْءٍ مِمَّا يُعَدُّ
حَدًّا .

قَالَ مَالِكُ ، فِي الرَّجُلِ يُعْطَى الرَّجُلَ السَّلْعَةَ
يَبِيعُهَا لَهُ . وَقَدْ قَوْمَهَا صَاحِبُهَا قِيمَةً . فَقَالَ ؛
إِنْ يَعْهَا بِهَذَا الثَّمَنِ الَّذِي أَمَرْتَنِي بِهِ ، فَذَلِكَ
دِينَارٌ . أَوْ شَيْءٌ يُسَمَّى لَهُ . يَتَرَاضِيَانِ عَلَيْهِ . وَإِنْ
لَمْ يَبِيعْهَا . فَلَيْسَ لَكَ شَيْءٌ ؛ إِنَّهُ لَا بَأْسَ
بِذَلِكَ . إِذَا سَمِيَ ثَمَنًا يَبِيعُهَا بِهِ . وَسَمِيَ أَجْرًا
مَعْلُومًا . إِذَا بَاعَ أَخَذَهُ . وَإِنْ لَمْ يَبِيعْ فَلَا شَيْءَ لَهُ
قَالَ مَالِكُ ؛ وَيُمْلَأُ ذَلِكَ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ
لِلرَّجُلِ : إِنْ قَدَرْتُ عَلَى غَلَايِ الْأَيْقِ . أَوْجِثَتْ
يُجْمَلِي الشَّارِدَ . فَذَلِكَ كَذَا . فَهَذَا مِنْ بَابِ

١٠١ - (تَكَارَى) أَكْرَى وَاسْتَكْرَى وَتَكَارَى ؛ بِمَعْنَى
وَأَكْرَى الْفَارِ فِيهِ مَكْرًا .

(الْيَل) يُقَالُ : جُمِلَتْ كَذَا جَمَلًا وَجَمَلًا . وَهُوَ الْأَجْرُ
مِلَ الشَّيْءِ ؛ فَمِلَ أَوْ فَوَلَ ؛ الْمَصْدَرُ بِالْفَتْحِ ، وَالْإِسْمُ بِالضَّمِّ .

٣٢ - كتاب القراض

(١) باب ما جاء في القراض

فَأَسْلَفَكُمْ . أَدْبَا الْمَالِ وَرَيْعُهُ . فَلَمَّا عَبْدُ اللَّهِ ،
فَسَكَتَ . وَأَمَّا عُبَيْدُ اللَّهِ ، فَقَالَ : مَا يَنْبَغِي
لَكَ ، يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، هَذَا . لَوْ نَقَصَ هَذَا
الْمَالُ أَوْ هَلَكَ لَضَمِنَاهُ . فَقَالَ عُمَرُ : أَدْبَاهُ .
فَسَكَتَ عَبْدُ اللَّهِ . وَرَاجِعَهُ عُبَيْدُ اللَّهِ . فَقَالَ رَجُلٌ
مِنْ جُلَسَاءِ عُمَرَ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، لَوْ جَعَلْتَهُ
قِرَاضًا . فَقَالَ عُمَرُ : قَدْ جَعَلْتَهُ قِرَاضًا . فَأَخَذَ
عُمَرُ رَأْسَ الْمَالِ وَنِصْفَ رَيْعِهِ . وَأَخَذَ عَبْدُ اللَّهِ
وَعُبَيْدُ اللَّهِ ، ابْنَا عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ، نِصْفَ
رَيْعِ الْمَالِ .

٢ - وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ ، عَنْ الْمَلَاءِ بْنِ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، أَنَّ عُمَانَ
ابْنَ عَمَانَ أَعْطَاهُ مَالًا قِرَاضًا يَعْمَلُ فِيهِ . عَلَى
أَنَّ الرِّبْحَ بَيْنَهُمَا .

(٢) باب ما يجوز في القراض

٣ - قَالَ مَالِكٌ : وَجْهُ الْقِرَاضِ الْمَعْرُوفِ
الْجَائِزِ ، أَنْ يَأْخُذَ الرَّجُلُ الْمَالَ مِنْ صَاحِبِهِ . عَلَى
أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ . وَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ . وَتَفَقُّهُ الْعَامِلِ
فِي الْمَالِ ، فِي سَفَرِهِ مِنْ طَعَامِهِ وَكِسْوَتِهِ ،

١ - حَدَّثَنِي مَالِكٌ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ،
عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّهُ قَالَ : خَرَجَ عَبْدُ اللَّهِ وَعُبَيْدُ اللَّهِ
ابْنَا عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فِي جَيْشٍ إِلَى الْحِرَاقِ .
فَلَمَّا قَفَلَا مَرَّ عَلَى أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ . وَهُوَ
أَمِيرُ الْبَصْرَةِ . فَرَحَّبَ بِهِمَا وَهَوَّلَ . ثُمَّ قَالَ :
لَوْ أَقْبِرُ لَكُمْ عَلَى أَمْرِ أَنْفَعَكُمْ بِهِ لَفَعَلْتُ . ثُمَّ
قَالَ : بَلَى ، هَاهُنَا مَالٌ مِنْ مَالِ اللَّهِ أُرِيدُ أَنْ
أُبْعَثَ بِهِ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ . فَأَسْلَفَكُمْ .
فَتَبَنَّاكَانَ بِهِ مَتَاعًا مِنْ مَتَاعِ الْبِرَاقِ . ثُمَّ تَبَيَعَانِي
بِالْمُبِينَةِ . فَتَوَقَّيْنَا رَأْسَ الْمَالِ إِلَى أَمِيرِ
الْمُؤْمِنِينَ . وَيَكُونُ الرِّبْحُ لَكُمْ . فَقَالَا : وَدِدْنَا
ذَلِكَ . ففَعَلَ . وَكَتَبَ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ،
أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُمَا الْمَالَ . فَلَمَّا قَدِمَا بَاغَا قَارِبَهَا
فَلَمَّا دَفَعَا ذَلِكَ إِلَى عُمَرَ ، قَالَ : أَكُلُ الْجَيْشِ
أَسْلَفَهُ مِثْلَ مَا أَسْلَفَكُمْ ؟ قَالَا : لَا . فَقَالَ
عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ : ابْنَا أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ .

(القراض)

(القراض) هو أن يدفع إليه مالا يجبر فيه . والربح
مشارك بينهما . مشتق من القرض ، وهو القلع . لأنه قلع
المال . قلعة من ماله يتصرف فيها . أو قلعة من الربح . أو من
المقارضة وهي المساواة للتساوي في الربح .

١ - (فلما قفلا) رجعا من القزو . (فرحبهما) قال
مرحباً . (ودننا) أحيينا .

أَصْرَ بِمَالِهِ . قَهْوٌ يُرِيدُ أَنْ يُؤْخَّرَ ذَلِكَ . عَلَى أَنْ يَزِيدَهُ فِيهِ .

قَالَ مَالِكٌ ، فِي رَجُلٍ دَفَعَ إِلَى رَجُلٍ مَالًا قِرَاضًا . قَهْلَكَ بَعْضُهُ قَبْلَ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ . ثُمَّ حَمَلَ فِيهِ قَرِيبَ . فَلَرَادَ أَنْ يَحْمَلَ رَأْسَ الْمَالِ بَقِيَّةَ الْمَالِ . بَعْدَ الَّذِي هَلَكَ مِنْهُ ، قَبْلَ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ . قَالَ مَالِكٌ : لَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ . وَيُجْبَرُ رَأْسُ الْمَالِ مِنْ رِبْحِهِ . ثُمَّ يَقْتَسِمَانِ مَا بَقِيَ بَعْدَ رَأْسِ الْمَالِ عَلَى شَرْطِهِمَا مِنَ الْقِرَاضِ .

قَالَ مَالِكٌ : لَا يَصْلُحُ الْقِرَاضُ إِلَّا فِي الثَّعْبِ مِنَ اللَّحَبِ أَوْ الْوَرَقِ وَلَا يَكُونُ فِي قَهْوِهِ مِنْ الْعُرُوضِ وَالسَّلْعِ وَمِنَ الْبُيُوعِ ، مَا يَجُوزُ إِذَا تَفَاوَتْ أَمْرُهُ وَتَفَاحَشَ رَدُّهُ . فَأَمَّا الرِّبَا ، فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ فِيهِ إِلَّا الرَّدُّ أَبَدًا . وَلَا يَجُوزُ مِنْهُ قَلِيلٌ وَلَا كَثِيرٌ . وَلَا يَجُوزُ فِيهِ مَا يَجُوزُ فِي غَيْرِهِ

لِأَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَالَ فِي كِتَابِهِ وَإِنْ تُبْنِمَ فَلَكُمْ رَمُوسَ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ -

• • •

(٤) بَابُ مَا يَجُوزُ مِنَ الشَّرْطِ فِي الْقِرَاضِ

٥ - قَالَ يَحْيَى قَالَ مَالِكٌ ، فِي رَجُلٍ دَفَعَ لِرَجُلٍ مَالًا قِرَاضًا . وَشَرَطَ عَلَيْهِ أَنْ لَا تَشْتَرِيَ بِمَالِهِ

وَمَا يُضْلِحُهُ بِالْمَعْرُوفِ ، يَقْنَرِ الْمَالُ إِذَا شَخَصَ فِي الْمَالِ ، إِذَا كَانَ الْمَالُ يَحْمِلُ ذَلِكَ . فَإِنْ كَانَ مُقِيمًا فِي أَهْلِهِ ، فَلَا نَفَقَةَ لَهُ مِنَ الْمَالِ ، وَلَا كِسْفَةً .

قَالَ مَالِكٌ : وَلَا بَأْسَ بِأَنْ يُعَيِّنَ الْمُتَقَارِضَانِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَاحِبَهُ عَلَى وَجْهِ الْمَعْرُوفِ . إِذَا صَحَّ ذَلِكَ مِنْهُمَا .

قَالَ مَالِكٌ : وَلَا بَأْسَ بِأَنْ يَشْتَرِيَ رَبُّ الْمَالِ مِنْ قَارِضِهِ بَعْضَ مَا يَشْتَرِي مِنَ السَّلْعِ . إِذَا كَانَ ذَلِكَ صَحِيحًا . عَلَى غَيْرِ شَرْطٍ .

قَالَ مَالِكٌ ، فَيَمْنُ دَفَعَ إِلَى رَجُلٍ وَلَمْ يَخْلَمْ لَهُ مَالًا قِرَاضًا ، يَعْمَلَانِ فِيهِ جَمِيعًا : إِنْ ذَلِكَ جَائِزٌ . لَا بَأْسَ بِهِ . لِأَنَّ الرِّبْحَ مَالٌ لِفُلَانِهِ . لَا يَكُونُ الرِّبْحُ لِلسَّيِّدِ . حَتَّى يَنْتَزِعَهُ مِنْهُ . وَهُوَ يَمْنُزِلُهُ غَيْرِهِ مِنْ كَسْبِهِ .

• • •

(٣) بَابُ مَا لَا يَجُوزُ فِي الْقِرَاضِ

٤ - قَالَ مَالِكٌ : إِذَا كَانَ لِرَجُلٍ عَلَى رَجُلٍ دَيْنٌ . فَسَأَلَهُ أَنْ يُقِرَّهُ عِنْدَهُ قِرَاضًا : إِنْ ذَلِكَ يَكُونُهُ حَتَّى يَقْبِضَ مَالَهُ . ثُمَّ يَقَارِضُهُ بَعْدَ ، أَوْ يُمَسِّكُ . وَإِنَّمَا ذَلِكَ ، مَخَافَةٌ أَنْ يَكُونَ

٣ - (إِذَا شَخَصَ) أَيْ سَافَرَ .

٤ - (يَقْرَهُ) يَبْقِيهِ .

(لَا تَظْلِمُونَ) زِيَادَةٌ . (وَلَا تُظْلَمُونَ) بِقَسْ .

(٥) باء ما لا يجوز من الشرط في القراض

٦ - قَالَ يَحْيَى : قَالَ مَالِكٌ : لَا يَنْبَغِي

لصاحب المال أن يشترط لنفسه شيئاً من الربح خالصاً . دون العايل . ولا ينبغي للعامل أن يشترط لنفسه شيئاً من الربح خالصاً . دون صاحبه . ولا يكون مع القراض بيع ، ولا كراء ، ولا عمل ، ولا سلف ، ولا مرفق . يشترط أحدهما لنفسه دون صاحبه . إلا أن يبين أحدهما صاحبه على غير شرط . على وجه المعروف . إذا صح ذلك بينهما . ولا ينبغي للمتعاقضين أن يشترط أحدهما على صاحبه زيادة ، من ذهب ولا فضة ولا طعام ، ولا شيء من الأشياء . يزاد أحدهما على صاحبه . قال : فإن دخل القراض شيء من ذلك ، صار إجارة . ولا تصلح الإجارة إلا بشيء ثابت معلوم . ولا ينبغي للذي أخذ المال أن يشترط ، مع أخذه المال ، أن يكافئ . ولا يؤتى من صلح أحد . ولا يؤتى منها شيئاً لنفسه . فإذا كفر المال . وحصل عزل رأس المال . ثم اقتسم الربح على شرطهما . فإن لم يكن للمال ربح . أو دخلته وضية .

إلا صلحة كذا . أو ينهأ أن يشتري صلحة باسمها .

قَالَ مَالِكٌ : مَنْ اشْتَرَطَ عَلَى مَنْ قَارَضَ أَنْ لَا يَشْتَرِيَ حَيَوَانًا أَوْ صَلَاحًا بِاسْمِهَا ، فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ . وَمَنْ اشْتَرَطَ عَلَى مَنْ قَارَضَ أَنْ لَا يَشْتَرِيَ إِلَّا صَلَاحًا كَذَا ، مَوْكَدًا فَإِنَّ ذَلِكَ مَكْرُوهٌ . إِلَّا أَنْ تَكُونَ السَّلْعَةُ ، الَّتِي أَمَرَهُ أَنْ لَا يَشْتَرِيَ غَيْرَهَا ، كَثِيرَةٌ مَوْجُودَةٌ . لَا تَخْلِفُ فِي شِئَاءٍ وَلَا صَيْفٍ . فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ .

قَالَ مَالِكٌ ، فِي رَجُلٍ دَفَعَ إِلَى رَجُلٍ مَالَ قَرَارًا وَاشْتَرَطَ عَلَيْهِ فِيهِ شَيْئًا مِنَ الرِّبْحِ . خَالِصًا دُونَ صَاحِبِهِ : فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَصْلَحُ . وَإِنْ كَانَ جِزْمًا وَاحِدًا . إِلَّا أَنْ يَشْتَرَطَ نِصْفَ الرِّبْحِ لَهُ . وَنِصْفَهُ لِصَاحِبِهِ . أَوْ ثُلُثَهُ أَوْ رُبْعَهُ . أَوْ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ أَوْ أَكْثَرَ . فَإِذَا سَمِيَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ ، قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا . فَإِنَّ كُلَّ شَيْءٍ سَمِيَ مِنْ ذَلِكَ حَلَالٌ . وَهُوَ قَرَارٌ الْمُسْلِمِينَ .

قَالَ : وَلَكِنْ إِنْ اشْتَرَطَ أَنْ لَهُ مِنَ الرِّبْحِ جِزْمًا وَاحِدًا . فَمَا قَوْفَهُ . خَالِصًا لَهُ دُونَ صَاحِبِهِ . وَمَا بَقِيَ مِنَ الرِّبْحِ فَهُوَ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَصْلَحُ . وَلَيْسَ عَلَى ذَلِكَ قَرَارُ الْمُسْلِمِينَ .

٦ - (ولا مرفق) يفتح الميم وكسر الفاء ، وعكسه . هو ما يرفق به . (وغير) زاد . (وضية) نقص .

قَمْ يَنْجُوَ الْمَالُ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ . لَا مِمَّا أَنْفَقَ عَلَى قَفْسِهِ . وَلَا مِنْ الْوُضِيْعَةِ . وَذَلِكَ عَلَى رَبِّ الْمَالِ فِي مَالِهِ . وَالْقِرَاضُ جَائِزٌ عَلَى مَا تَرَاضَى عَلَيْهِ رَبُّ الْمَالِ وَالْمَالُ . مِنْ نِصْفِ الرَّبْحِ ، أَوْ ثُلُوثِهِ ، أَوْ رُبُعِهِ ، أَوْ أَقَلِّ مِنْ ذَلِكَ أَوْ أَكْثَرُ .

قَالَ مَالِكٌ : لَا يَجُوزُ لِلدَّيِّ أَنْ يَأْخُذَ الْمَالَ قِرَاضًا أَنْ يَشْتَرِطَ أَنْ يَتَمَلَّ فِيهِ سِنِينَ لَا يَنْتَزِعَ مِنْهُ . قَالَ : وَلَا يَصْلُحُ لِصَاحِبِ الْمَالِ أَنْ يَشْتَرِطَ أَنَّكَ لَا تَرُدُّهُ إِلَّا سِنِينَ ، لِأَجْلِ تَسْمِيَةِ . لِأَنَّ الْقِرَاضَ لَا يَكُونُ إِلَّا أَجَلٌ . وَلَكِنْ يَنْتَفِعُ رَبُّ الْمَالِ مَالَهُ إِلَى الدَّيِّ بِعَمَلٍ لَهُ فِيهِ . فَإِنْ بَدَأَ لِاحِدِهِمَا أَنْ يَتَرَكَ ذَلِكَ . وَالْمَالُ نَاصِرٌ لِمَنْ يَشْتَرِي بِهِ شَيْئًا ، تَرَكَهُ . وَأَخَذَ صَاحِبُ الْعَالِ مَالَهُ . وَإِنْ بَدَأَ لِرَبِّ الْمَالِ أَنْ يَقْبِضَهُ ، بَعْدَ أَنْ يَشْتَرِيَ بِهِ سَلْعَةً . فَلَيْسَ ذَلِكَ لَهُ . حَتَّى يُبَاعَ الْمَتَاعُ وَيَصِيرَ عَيْنًا . فَإِنْ بَدَأَ لِلْعَامِلِ أَنْ يَرُدَّهُ ، وَهُوَ عَرَضٌ ، لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ لَهُ . حَتَّى يَبِيعَهُ ، فَيَرُدَّهُ عَيْنًا كَمَا أَخَذَهُ .

قَالَ مَالِكٌ : وَلَا يَصْلُحُ لِمَنْ دَفَعَ إِلَى رَجُلٍ مَالًا قِرَاضًا ، أَنْ يَشْتَرِطَ عَلَيْهِ الزَّكَاةَ فِي حِصَّتِهِ مِنَ الرَّبْحِ خَاصَّةً . لِأَنَّ رَبَّ الْمَالِ ، إِذَا اشْتَرِطَ

ذَلِكَ ، فَقَدْ اشْتَرِطَ لِنَفْسِهِ ، فَضْلًا مِنَ الرَّبْحِ ثَابِتًا . فِيمَا سَقَطَ عَنْهُ مِنْ حِصَّةِ الزَّكَاةِ . الَّتِي تُصِيبُهُ مِنْ حِصَّتِهِ . وَلَا يَجُوزُ لِرَجُلٍ أَنْ يَشْتَرِطَ عَلَى مَنْ قَارَضَهُ ، أَنْ لَا يَشْتَرِيَ إِلَّا مِنْ قُلَانٍ . لِرَجُلٍ يُسَمِّيهِ . فَلِلَّذِي غَيْرُ جَائِزٍ . لِأَنَّهُ يَصِيرُ لَهُ أَجِيرًا بِأَجْرِ لَيْسَ بِمَعْرُوفٍ . قَالَ مَالِكٌ ، فِي الرَّجُلِ يَدْفَعُ إِلَى رَجُلٍ مَالًا قِرَاضًا . وَيَشْتَرِطُ عَلَى الدَّيِّ دَفْعَ إِلَيْهِ الْمَالَ الضَّمَانَ .

قَالَ : لَا يَجُوزُ لِصَاحِبِ الْمَالِ أَنْ يَشْتَرِطَ فِي مَالِهِ غَيْرَ مَا وَضَعَ الْقِرَاضَ عَلَيْهِ . وَمَا مَضَى مِنْ سُنَّةِ الْمُسْلِمِينَ فِيهِ . فَإِنْ نَمَّا الْعَامِلُ عَلَى شَرْطِ الضَّمَانِ . كَانَ قَدْ أَزَادَ فِي حَقِّهِ مِنَ الرَّبْحِ مِنْ أَجْلِ مَوْضِعِ الضَّمَانِ . وَإِنَّمَا يَقْتَسِمَانِ الرَّبْحَ عَلَى مَا لَوْ أُعْطَاهُ إِيَّاهُ عَلَى غَيْرِ ضَمَانٍ . وَإِنْ تَلِفَ الْمَالُ لَمْ أَرْ عَلَى الدَّيِّ اخْذَ ضَمَانًا . لِأَنَّ شَرْطَ الضَّمَانِ فِي الْقِرَاضِ بَاطِلٌ .

قَالَ مَالِكٌ ، فِي رَجُلٍ دَفَعَ إِلَى رَجُلٍ مَالًا قِرَاضًا . وَاشْتَرِطَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَبْتِنَعَ بِهِ إِلَّا لَفْلًا أَوْ دَوَابٍّ . لِأَجْلِ أَنَّهُ يَطْلُبُ ثَمَرَ النَّخْلِ أَوْ ثَمَلِ النَّوَابِ . وَيَحْبِسُ رِقَابَهَا . قَالَ مَالِكٌ : لَا يَجُوزُ هَذَا . وَلَيْسَ هَذَا مِنْ سُنَّةِ الْمُسْلِمِينَ فِي الْقِرَاضِ .

(والمال فاض) هو ما كان ذهابا أو فضا ، صينا وورقا .

وقد نفس المال ينض إذا تحول نقدا ، بعد أن كان متاعا .

(فضلا) أي زيادة . (يد) أي يجوز .

مِنْ ذَلِكَ . فَيَكُونُ الْعَامِلُ قَدْ رَجَعَ بِصَفَةِ مَا نَقَصَ
مِنْ ثَمَنِ الْعَرْضِ . فِي حِصَّتِهِ مِنَ الرَّبْحِ . أَوْ يَأْخُذَ
الْعَرْضُ فِي زَمَانٍ ثَمَنُهُ فِيهِ قَلِيلٌ . فَيَعْمَلُ فِيهِ
حَتَّى يَكْثُرَ الْمَالُ فِي يَدَيْهِ . ثُمَّ يَغْلُو ذَلِكَ الْعَرْضُ
وَيَرْتَفِعَ ثَمَنُهُ حِينَ يَرُدُّهُ . فَيُسْتَرِيدُ بِكُلِّ مَا فِي
يَدَيْهِ . فَيَلْهَبُ عَمَلُهُ وَعِلَاجُهُ بِاطِّلًا . فَهَذَا غَرَرٌ
لَا يَضْلُحُ . فَإِنْ جُهِلَ ذَلِكَ . حَتَّى يَنْفِي . نَظَرَ
إِلَى قَدْرِ أَجْرِ الَّذِي دُفِعَ إِلَيْهِ الْفِرَاضُ ، فِي بَتْنِيهِ
لِيَأْهُ ، وَعِلَاجِهِ فَيُعْطَاهُ . ثُمَّ يَكُونُ الْمَالُ قِرَاضًا .
مِنْ يَوْمِ نَفَسَ الْمَالُ . وَاجْتَمَعَ عَيْنًا . وَبُرِدَ إِلَى
قِرَاضٍ مِثْلِهِ .

• • •

(٧) باب الكراء في القراض

٨ - قَالَ يَحْيَى : قَالَ مَالِكٌ ، فِي رَجُلٍ
دَفَعَ إِلَى رَجُلٍ مَالًا قِرَاضًا . فَأَشْتَرَى بِهِ مَتَاعًا .
فَحَمَلَهُ إِلَى بَلَدٍ التَّجَارَةِ . فَبَارَ عَلَيْهِ . وَخَافَ
النُّقْصَانَ إِنْ بَاعَهُ . فَتَكَارَى عَلَيْهِ إِلَى بَلَدٍ آخَرَ .
فَبَاعَ بِثَقْنَيْنِ . فَأَغْتَرَقَ الْكِرَاءُ أَضْلَ الْمَالِ كُلَّهُ .
قَالَ مَالِكٌ : إِنْ كَانَ لِيِمَا بَاعَ وَقَاءَ لِلْكِرَاءِ ،
فَسَبِيلُهُ ذَلِكَ . وَإِنْ بَعِيَ مِنَ الْكِرَاءِ شَيْءٌ ، بَعْدَ
أَضْلِ الْمَالِ كَانَ عَلَى الْعَامِلِ . وَلَمْ يَكُنْ عَلَى
رَبِّ الْمَالِ مِنْهُ شَيْءٌ يُتْبَعُ بِهِ . وَذَلِكَ أَنَّ رَبَّ

إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيَ ذَلِكَ . ثُمَّ يَبِيعَهُ كَمَا يَبَاعُ غَيْرُهُ
مِنَ السَّلْعِ .

قَالَ مَالِكٌ : لَا بَأْسَ أَنْ يَشْتَرِكَ الْمُقَارِضُ
عَلَى رَبِّ الْمَالِ غَلَامًا يُبِيعُهُ بِهِ . عَلَى أَنْ يَقُومَ
نَمَةُ الْغَلَامِ فِي الْمَالِ . إِذَا لَمْ يَقَدْ أَنْ يُبِيعَهُ
فِي الْمَالِ . لَا يُبِيعُهُ فِي غَيْرِهِ .

• • •

(٦) باب القراض في العروض

٧ - قَالَ يَحْيَى : قَالَ مَالِكٌ : لَا يَتَّبِعِي
لِأَحَدٍ أَنْ يُقَارِضَ أَحَدًا إِلَّا فِي التَّيْنِ . لِأَنَّهُ
لَا تَتَّبِعِي الْمُقَارِضَةَ فِي الْعُرُوضِ . لِأَنَّ الْمُقَارِضَةَ
فِي الْعُرُوضِ إِنَّمَا تَكُونُ عَلَى أَحَدٍ وَجْهَيْنِ . إِمَّا أَنْ
يَقُولَ لَهُ صَاحِبُ الْعَرْضِ : خُذْ هَذَا الْعَرْضَ فَبِيعْهُ .
فَمَا خَرَجَ مِنْ ثَمَنِهِ فَأَشْتَرِ بِهِ . وَيَبِيعْ عَلَى وَجْهِ
الْقِرَاضِ . فَقَدْ اشْتَرَكَ صَاحِبُ الْمَالِ فَضْلًا
لِنَفْسِهِ . مِنْ بَيْعِ سَلْعِهِ وَمَا يَكْفِيهِ مِنْ مَوْنَتِهَا .
أَوْ يَقُولَ : اشْتَرِ بِهِ هَذِهِ السَّلْعَةَ وَبِعْ . فَلَمَّا فَرَحَتْ
فَانْتَبَهَ لِي مِثْلَ عَرْضِي الَّذِي دَفَعْتُ إِلَيْكَ . فَإِنْ
فَضَّلَ شَيْءٌ فَهُوَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ . وَلَعَلَّ صَاحِبَ
الْعَرْضِ أَنْ يَدْفَعَهُ إِلَى الْعَامِلِ فِي زَمَنِ هُوَ فِيهِ
نَافِقٌ . كَثِيرُ الثَّمَنِ . ثُمَّ يَرُدُّهُ الْعَامِلُ حِينَ يَرُدُّهُ
وَقَدْ رَخَّصَ . فَيُسْتَرِيدُ بِثُلْثِ ثَمَنِيهِ . أَوْ أَقَلَّ

إِنْ شَاءَ أَنْ يَأْخُذَ السَّلْمَةَ ، أَخَذَهَا وَقَضَاهُ مَا أَسْلَمَهُ
فِيهَا . وَإِنْ أَبَى ، كَانَ الْمُقَارَضُ شَرِيكَاً لَهُ
بِحِصَّتِهِ مِنَ الثَّمَنِ فِي الثَّمَا وَالنَّقْصَانِ . بِحِسَابِ
مَا زَادَ الْعَايِلُ فِيهَا مِنْ عِنْدِهِ .

قَالَ مَالِكٌ ، فِي رَجُلٍ أَخَذَ مِنْ رَجُلٍ مَالاً
قِرَاضاً . ثُمَّ دَعَاهُ إِلَى رَجُلٍ آخَرَ . فَعَمِلَ فِيهِ
قِرَاضاً بِغَيْرِ إِذْنِ صَاحِبِهِ : إِنَّهُ ضَامِنٌ لِلْمَالِ . إِنْ
نَقَصَ فَعَلَيْهِ النَّقْصَانُ . وَإِنْ رِبَحَ فَلِصَاحِبِ الْمَالِ
شَرْطُهُ مِنَ الرِّبْحِ . ثُمَّ يَكُونُ لِلَّذِي عَمِلَ ، شَرْطُهُ
بِمَا بَكَى مِنَ الْمَالِ .

قَالَ مَالِكٌ ، فِي رَجُلٍ تَعَدَّى قَسَلَتْ مِمَّا
يَبْتَئِيهِ مِنَ الْقِرَاضِ مَالاً . فَأَبْتَنَعَ بِهِ سِلْعَةً لِنَفْسِهِ .
قَالَ مَالِكٌ : إِنْ رِبَحَ ، فَالرِّبْحُ عَلَى شَرِطِهَا
فِي الْقِرَاضِ . وَإِنْ نَقَصَ ، فَهُوَ ضَامِنٌ
لِلنَّقْصَانِ .

قَالَ مَالِكٌ ، فِي رَجُلٍ دَفَعَ إِلَى رَجُلٍ مَالاً
قِرَاضاً . فَاسْتَسْلَفَ مِنْهُ الْمَدْفُوعُ إِلَيْهِ الْمَالُ
مَالاً . وَاشْتَرَى بِهِ سِلْعَةً لِنَفْسِهِ : إِنْ صَاحِبُ
الْمَالِ بِالْخِيَارِ . إِنْ شَاءَ شَرَكَهُ فِي السِّلْعَةِ عَلَى
قِرَاضِهَا . وَإِنْ شَاءَ خَلَى بَيْنَهُ وَبَيْنَتِهَا . وَأَخَذَ
مِنْهُ رَأْسَ الْمَالِ كُلَّهُ . وَكَذَلِكَ يُفْعَلُ بِكُلِّ
مَنْ تَعَدَّى .

الْمَالِ إِذَا أَمَرَهُ بِالتَّجَارَةِ فِي مَالِهِ . فَلَيْسَ
لِلْمُقَارِضِ أَنْ يَتَّبِعَهُ بِمَا سِوَى ذَلِكَ مِنَ الْمَالِ .
وَكُلُّ مَا كَانَ ذَلِكَ يُتَّبَعُ بِهِ رَبُّ الْمَالِ ، لَكَانَ ذَلِكَ
حِثّاً عَلَيْهِ . مِنْ خَيْرِ الْمَالِ إِلَيْهِ قَارَضَهُ فِيهِ .
فَلَيْسَ لِلْمُقَارِضِ أَنْ يَخْبِلَ ذَلِكَ عَلَى رَبِّ
الْمَالِ .

• • •

(٨) بَابُ التَّعْدِي فِي الْقِرَاضِ

٩ - قَالَ يَحْيَى : قَالَ مَالِكٌ ، فِي رَجُلٍ
دَفَعَ إِلَى رَجُلٍ مَالاً قِرَاضاً . فَعَمِلَ فِيهِ فَرِيحاً . ثُمَّ
اشْتَرَى مِنْ رِبْحِ الْمَالِ أَوْ مِنْ جُمْلَتِيهِ جَارِيَةً .
فَوَطَّئَهَا . فَحَمَلَتْ مِنْهُ . ثُمَّ نَقَصَ الْمَالُ . قَالَ
مَالِكٌ : إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ ، أَخِذَتْ قِيَمَةُ الْجَارِيَةِ
مِنْ مَالِهِ . فَيُجْبَرُ بِهِ الْمَالُ . فَإِنْ كَانَ فَضْلٌ بَعْدَ
وَقَاةِ الْمَالِ . فَهُوَ بَيْنَهُمَا عَلَى الْقِرَاضِ الْأَوَّلِ .
وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَقَاة ، يَبْعَثُ الْجَارِيَةَ حَتَّى
يُجْبَرَ الْمَالُ مِنْ ثَمَنِهَا .

قَالَ مَالِكٌ ، فِي رَجُلٍ دَفَعَ إِلَى رَجُلٍ مَالاً
قِرَاضاً . فَتَعَدَّى فَاشْتَرَى بِهِ سِلْعَةً . وَزَادَ فِي ثَمَنِهَا
مِنْ عِنْدِهِ . قَالَ مَالِكٌ : صَاحِبُ الْمَالِ بِالْخِيَارِ .
إِنْ يَبْعَثُ السِّلْعَةَ بِرِبْحٍ أَوْ بِخِصْبَةٍ . أَوْ لَمْ يَبْعَثْ .

(يُحْمَلُ) بِحَمَلِ

٩ - (يُجْبَرُ بِهِ الْمَالُ) كَقَوْلِهِ لِقَوْلِهِ . (وَعِصْبَةٌ) أَيْ نَقْصٌ

• • •

(٩) باب ما يجوز من النفقة في القراض

١٠ - قَالَ يَحْيَى : قَالَ مَالِكٌ ، فِي رَجُلٍ دَفَعَ إِلَى رَجُلٍ مَالًا قِرَاضًا : إِنَّهُ إِذَا كَانَ الْمَالُ كَثِيرًا يَحْمِلُ النِّفَقَةَ ، فَإِذَا شَخَّصَ فِيهِ الْعَامِلُ ، فَإِنْ لَهُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ ، وَيَكْتُمِي بِالْمَعْرُوفِ مِنْ قَدْرِ الْمَالِ . وَيَسْتَأْجِرُ مِنَ الْمَالِ إِذَا كَانَ كَثِيرًا لَا يَقْرَى عَلَيْهِ بَعْضُ مَنْ يَكْفِيهِ بَعْضُ مَوْتِنِهِ . وَمِنْ الْأَعْمَالِ أَعْمَالٌ لَا يَحْمِلُهَا الَّذِي يَأْخُذُ الْمَالَ . وَلَيْسَ بِمِثْلِهِ يَحْمِلُهَا . مِنْ ذَلِكَ تَقَاضَى اللَّبَنِ ، وَتَقْلُ الْمَتَاعِ ، وَغَدَهُ وَأَشْبَاهُ ذَلِكَ . فَلَهُ أَنْ يَسْتَأْجِرَ مِنَ الْمَالِ مَنْ يَكْفِيهِ ذَلِكَ . وَلَيْسَ لِلْمُعَارَفِينَ أَنْ يَسْتَنْفِقُوا مِنَ الْمَالِ . وَلَا يَكْتُمِي مِنْهُ . مَا كَانَ مُقِيمًا فِي أَهْلِهِ إِنَّمَا يَجُوزُ لَهُ النِّفَقَةُ إِذَا شَخَّصَ فِي الْمَالِ . وَكَانَ الْمَالُ يَحْمِلُ النِّفَقَةَ فَإِنْ كَانَ إِنَّمَا يَتَجَرَّ فِي الْمَالِ فِي الْبَلَدِ الَّذِي هُوَ بِهِ مُقِيمٌ ، فَلَا نَفَقَةَ لَهُ مِنَ الْمَالِ وَلَا كِسْفَةً .

قَالَ مَالِكٌ : فِي رَجُلٍ دَفَعَ إِلَى رَجُلٍ مَالًا قِرَاضًا . فَخَرَجَ بِهِ وَبِمَالٍ نَفْسِهِ . قَالَ : يَجْعَلُ النِّفَقَةَ مِنَ الْقِرَاضِ وَمِنْ مَالِهِ ، عَلَى قَدْرِ حَصَصِ الْعَامِلِ .

(١٠) باب ما لا يجوز من النفقة في القراض

١١ - قَالَ يَحْيَى : قَالَ مَالِكٌ ، فِي رَجُلٍ مَعَهُ مَالٌ قِرَاضٌ . فَهُوَ يَسْتَنْفِقُ مِنْهُ وَيَكْتُمِي ؛ إِنَّهُ لَا يَهَبُ مِنْهُ شَيْئًا . وَلَا يُعْطِي مِنْهُ سَائِلًا وَلَا غَيْرَهُ . وَلَا يُكَافِي فِيهِ أَحَدًا . فَأَمَّا إِنْ اجْتَمَعَ هُوَ وَقَوْمٌ . فَجَاءُوا بِطَعَامٍ وَجَاءَ هُوَ بِطَعَامٍ . فَارْجَوْ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ وَاسِعًا . إِذَا لَمْ يَتَعَمَّدْ أَنْ يَتَفَضَّلَ عَلَيْهِمْ . فَإِنْ تَعَمَّدَ ذَلِكَ ، أَوْ مَا يُشَبِّهُهُ يَغْيِرُ إِذِنْ صَاحِبِ الْمَالِ ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَحْتَلِلَ ذَلِكَ مِنْ رَبِّ الْمَالِ . فَإِنْ حَلَّلَهُ ذَلِكَ ، فَلَا بَأْسَ بِهِ . وَإِنْ أَيْبَى أَنْ يَحْلُلَهُ ، فَعَلَيْهِ أَنْ يُكَافِيَهُ بِجِزْلِ ذَلِكَ . إِنْ كَانَ ذَلِكَ شَيْئًا لَهُ مُكَافَأَةٌ .

(١١) باب الدين في القراض

١٢ - قَالَ يَحْيَى : قَالَ مَالِكٌ : الْأَمْرُ الْمُجْتَمِعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا فِي رَجُلٍ دَفَعَ إِلَى رَجُلٍ مَالًا قِرَاضًا فَاشْتَرَى بِهِ سِلْعَةً . ثُمَّ بَاعَ السِّلْعَةَ بِثَنَيْنِ . فَزِيحَ فِي الْمَالِ . ثُمَّ مَلَكَ الَّذِي أَخَذَ الْمَالَ . قَبِلَ أَنْ يَقْبِضَ الْمَالَ . قَالَ : إِنْ أَرَادَ وَرَثَتُهُ أَنْ يَقْبِضُوا ذَلِكَ الْمَالَ ، وَهُمْ عَلَى شَرْطِهِ أَيْبُومَ مِنَ الرَّبْحِ ، فَلِلَّذِي لَهُمْ . إِذَا كَانُوا أَشْنَاءَ عَلَى ذَلِكَ . فَإِنْ كَرِهُوا أَنْ يَقْبِضُوهُ ، وَخَلُّوا بَيْنَ صَاحِبِ الْمَالِ وَبَيْنَهُ ، لَمْ يُكْلَفُوا أَنْ

يَقْتَضُوهُ . وَلَا تُؤَى عَلَيْهِمْ . وَلَا تُؤَى لَهُمْ . إِذَا
 أَسْأَلُوهُ إِلَى رَبِّ الْمَالِ . فَإِنْ اقْتَضَوْهُ . فَلَهُمْ فِيهِ
 مِنَ الشَّرْطِ وَالنَّفَقَةِ ، وَمِنْ مَا كَانَ لِأَبِيهِمْ فِي ذَلِكَ
 هُمْ فِيهِ بِمَنْزِلَةِ آبِيهِمْ . فَإِنْ لَمْ يَكُونُوا أَمَنَاءَ
 عَلَى ذَلِكَ . فَإِنْ لَهُمْ أَنْ يَقُولُوا بِأَمِينٍ نَفَقَةٍ .
 فَيَقْتَضِي ذَلِكَ الْمَالُ . فَإِذَا اقْتَضَى جَمِيعَ الْمَالِ
 وَجَمِيعَ الرِّبْعِ . كَانُوا فِي ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ آبِيهِمْ .
 قَالَ مَالِكٌ ، فِي رَجُلٍ دَفَعَ إِلَى رَجُلٍ مَالًا
 قِرَاضًا . عَلَى أَنَّهُ يَمْتَلِكُ فِيهِ . فَمَبَاعٌ بِهِ مِنْ بَيْنِي
 فَهَوَّ ضَامِنٌ لَهُ : إِنْ ذَلِكَ لَازِمٌ لَهُ . إِنْ بَاعَ بَيْنِي
 فَقَدْ ضَمِنَهُ .

* * *

(١٢) بَابُ الْبَضَاعَةِ فِي الْقِرَاضِ

١٣ - قَالَ يَحْيَى : قَالَ مَالِكٌ ، فِي رَجُلٍ
 دَفَعَ إِلَى رَجُلٍ مَالًا قِرَاضًا . وَاسْتَسْلَفَ مِنْ صَاحِبِ
 الْمَالِ سَلَفًا . أَوْ اسْتَسْلَفَ مِنْهُ صَاحِبُ الْمَالِ
 سَلَفًا . أَوْ ابْتِزَعَ مَعَهُ صَاحِبُ الْمَالِ بَضَاعَةً
 يَبِيعُهَا لَهُ . أَوْ يَدْنَانِيرَ يَشْتَرِي لَهُ بِهَا سِلْعَةً .
 قَالَ مَالِكٌ : إِنْ كَانَ صَاحِبُ الْمَالِ إِذَا ابْتِزَعَ
 مَعَهُ ، وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ مَالُهُ عِنْدَهُ ،
 ثُمَّ سَأَلَهُ بِثَلِّ ذَلِكَ فَعَلَّهُ ، لِإِخَاءِ بَيْنَهُمَا ،
 أَوْ لِيَسَارَةِ مَوْتِنَهُ ذَلِكَ عَلَيْهِ . وَلَوْ أَبَى ذَلِكَ

١٣ - (أَبِيعَ) الشَّيْءَ وَاسْتَبَدَّ بِهِ ، جَعَلَهُ بَضَاعَةً .
 (أُولَاسَارَةً) لِسَهْوَةٍ .

* * *

(١٣) بَابُ السَّلَفِ فِي الْقِرَاضِ

١٤ - قَالَ يَحْيَى : قَالَ مَالِكٌ ، فِي رَجُلٍ
 اسْتَسْلَفَ رَجُلًا مَالًا . ثُمَّ سَأَلَهُ الْمَلِيَّ تَسْلَفَ الْمَالِ
 أَنْ يُقِرَّهُ عِنْدَهُ قِرَاضًا . قَالَ مَالِكٌ : لَا أَحِبُّ
 ذَلِكَ حَتَّى يَقْبِضَ مَالَهُ مِنْهُ . ثُمَّ يَدْفَعُهُ إِلَيْهِ
 قِرَاضًا إِنْ شَاءَ ، أَوْ يُنْسِكُهُ .

قَالَ مَالِكٌ ، فِي رَجُلٍ دَفَعَ إِلَى رَجُلٍ مَالًا
 قِرَاضًا . فَاخْتَبَرَهُ أَنَّهُ قَدْ اجْتَمَعَ عِنْدَهُ . وَسَأَلَهُ
 أَنْ يَكْتُبَهُ عَلَيْهِ سَلَفًا . قَالَ : لَا أَحِبُّ ذَلِكَ .

قَالَ : لَا يُؤْخَذُ مِنْ رَبِّحِ الْقِرَاضِ شَيْءٌ . حَتَّى
يَحْضُرَ صَاحِبُ الْمَالِ قِيَاخَذَ مَالَهُ . ثُمَّ يَقْتَسِمَانِ
الرَّبِيحَ عَلَى شَرْطِهِمَا .

قَالَ مَالِكٌ ، فِي رَجُلٍ دَفَعَ إِلَى رَجُلٍ مَالًا
قِرَاضًا . فَتَجَرَ فِيهِ قَرِيحٌ . ثُمَّ حَزَلَ رَأْسَ الْمَالِ
وَقَسَمَ الرَّبِيحَ . فَلَاخَذَ حِصَّتَهُ وَطَرَحَ حِصَّةَ صَاحِبِ
الْمَالِ فِي الْمَالِ . بِحَضْرَةِ شُهَدَاءَ أَشْهَدَهُمْ عَلَى
ذَلِكَ . قَالَ : لَا يَجُوزُ قِسْمَةُ الرَّبِيحِ إِلَّا بِحَضْرَةِ
صَاحِبِ الْمَالِ . وَإِنْ كَانَ أَخَذَ شَيْئًا وَدَّهَ حَتَّى
يَسْتَوْفِيَ صَاحِبُ الْمَالِ رَأْسَ مَالِهِ . ثُمَّ يَقْتَسِمَانِ
مَا بَقِيَ بَيْنَهُمَا عَلَى شَرْطِهِمَا .

قَالَ مَالِكٌ ، فِي رَجُلٍ دَفَعَ إِلَى رَجُلٍ مَالًا
قِرَاضًا . فَعَمِلَ فِيهِ فَجَاهٌ . فَقَالَ لَهُ : هَذِهِ
حِصَّتُكَ مِنَ الرَّبِيحِ . وَكَذَلِكَ أَخَذْتُ لِنَفْسِي مِنْهُ .
وَرَأْسَ مَالِكَ وَأَقْرَ حَنْدِي . قَالَ مَالِكٌ : لَا أَحِبُّ
ذَلِكَ . حَتَّى يَحْضُرَ الْمَالُ كُلَّهُ . فَيَحَاسِبُهُ حَتَّى
يَحْضُرَ رَأْسَ الْمَالِ . وَيَعْلَمَ أَنَّهُ وَأَقْرَ . وَيَصِلَ
إِلَيْهِ . ثُمَّ يَقْتَسِمَانِ الرَّبِيحَ بَيْنَهُمَا . ثُمَّ يَرُدُّ
إِلَيْهِ الْمَالُ إِنْ شَاءَ ، أَوْ يَحْسِبُهُ . وَإِنَّمَا يَجِبُ
حُضُورُ الْمَالِ . مَخَافَةَ أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ قَدْ نَقَصَ
فِيهِ . فَهُوَ يُجِبُ أَنْ لَا يُنْزَعَ مِنْهُ . وَأَنْ يُقَرَّهُ
فِي يَدَيْهِ .

• • •

حَتَّى يَقْبِضَ مِنْهُ مَالَهُ . ثُمَّ يَسْلِفُهُ إِيَّاهُ إِنْ شَاءَ ،
أَوْ يُمْسِكُهُ . وَإِنَّمَا ذَلِكَ ، مَخَافَةَ أَنْ يَكُونَ قَدْ
نَقَصَ فِيهِ . فَهُوَ يُجِبُ أَنْ يُؤَخَّرَهُ عَنْهُ . عَلَى
أَنْ يَرِيدَهُ فِيهِ مَا نَقَصَ مِنْهُ . فَلِذَلِكَ مَكْرُوهٌ .
وَلَا يَجُوزُ وَلَا يَصْلَحُ .

• • •

(١٤) بَابُ الْحَاسِبَةِ فِي الْقِرَاضِ

١٥ - قَالَ يَحْيَى : قَالَ مَالِكٌ ، فِي رَجُلٍ
دَفَعَ إِلَى رَجُلٍ مَالًا قِرَاضًا . فَعَمِلَ فِيهِ قَرِيحٌ .
فَأَرَادَ أَنْ يَأْخُذَ حِصَّتَهُ مِنَ الرَّبِيحِ . وَصَاحِبُ
الْمَالِ غَائِبٌ . قَالَ لَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ
شَيْئًا إِلَّا بِحَضْرَةِ صَاحِبِ الْمَالِ . وَإِنْ أَخَذَ
شَيْئًا فَهُوَ لَهُ ضَامِنٌ . حَتَّى يُحْسَبَ مَعَ الْمَالِ إِذَا
اِقْتَسَمَاهُ . قَالَ مَالِكٌ : لَا يَجُوزُ لِلْمُتَقَارِضِينَ
أَنْ يَتَحَاسَبَا وَيَتَفَاصِلَا . وَالْمَالُ غَائِبٌ عَنْهُمَا .
حَتَّى يَحْضُرَ الْمَالُ . فَيَسْتَوْفِيَ صَاحِبُ الْمَالِ
رَأْسَ مَالِهِ . ثُمَّ يَقْتَسِمَانِ الرَّبِيحَ عَلَى شَرْطِهِمَا .
قَالَ مَالِكٌ ، فِي رَجُلٍ أَخَذَ مَالًا قِرَاضًا . فَأَشْتَرَى
بِهِ بِلْعَةً . وَكَذَلِكَ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ . فَطَلَبَهُ حُرْمَاؤُهُ .
فَأَدْرَكُوهُ بِبَيْدٍ غَائِبٍ عَنْ صَاحِبِ الْمَالِ . وَكَيْ
يَتَبَّعَ حُرْمَ مَرْبُوحٍ بَيْنَ فَضْلِهِ . فَأَرَادُوا أَنْ
يُبَاعَ لَهُمُ الْعَرْضُ فَيَأْخُذُوا حِصَّتَهُ مِنَ الرَّبِيحِ .

(١٥) باب ما جاء في القراض

١٦ - قَالَ يَحْيَى : قَالَ مَالِكٌ ، فِي رَجُلٍ دَفَعَ إِلَى رَجُلٍ مَالًا قِرَاضًا . فَأَبْنَعَ بِهِ سِلْعَةً . فَقَالَ لَهُ صَاحِبُ الْمَالِ : بِعْهَا . وَقَالَ الَّذِي أَخَذَ الْمَالَ : لَا أَرَى وَجْهَ بَيْعٍ . فَاخْتَلَفَا فِي ذَلِكَ . قَالَ : لَا يُنْظَرُ إِلَى قَوْلِهِ وَاحِدٍ مِنْهُمَا . وَيُسْأَلُ عَنْ ذَلِكَ أَهْلُ الْمَعْرِفَةِ وَالْبَصِيرُ بِتِلْكَ السِّلْعَةِ . فَإِنْ رَأَوْا وَجْهَ بَيْعٍ ، بَيْعَتْ عَلَيْهِمَا . وَإِنْ رَأَوْا وَجْهَ انْتِظَارٍ ، انْتَظَرِ بِهَا .

قَالَ مَالِكٌ ، فِي رَجُلٍ أَخَذَ مِنْ رَجُلٍ مَالًا قِرَاضًا . فَعَوَّلَ فِيهِ . ثُمَّ سَأَلَهُ صَاحِبُ الْمَالِ عَنْ مَالِهِ . فَقَالَ : هُوَ عِنْدِي وَافِرٌ . فَلَمَّا أَخَذَهُ بِهِ ، قَالَ : قَدْ هَلَكَ عِنْدِي مِنْهُ كَذَا وَكَذَا . لِيَمَالَ يُسَمِّيهِ . وَإِنَّمَا قُلْتُ لَكَ ذَلِكَ لِكَيْ تَتَرَكَّهُ عِنْدِي . قَالَ : لَا يَنْتَفِعُ بِإِنْكَارِهِ بَعْدَ إِقْرَارِهِ أَنَّهُ عِنْدَهُ . وَيُؤْخَذُ بِإِقْرَارِهِ عَلَى نَفْسِهِ . إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ فِي هَلَكَ ذَلِكَ الْمَالِ بِأَمْرٍ يُعْرَفُ بِهِ قَوْلُهُ . فَإِنْ لَمْ يَأْتِ بِأَمْرٍ مَعْرُوفٍ . أُخِذَ بِإِقْرَارِهِ وَلَمْ يَنْتَفِعْ بِإِنْكَارِهِ .

قَالَ مَالِكٌ : وَكَذَلِكَ أَيْضًا لَوْ قَالَ : رَبِّحْتُ فِي الْمَالِ كُلِّمَا وَكَذَا . فَسَأَلَهُ رَبُّ الْمَالِ أَدْبَعْتَ إِلَيْهِ مَالَهُ وَرَبِحَهُ . فَقَالَ : مَا رَبِّحْتُ فِيهِ شَيْئًا .

وَمَا قُلْتُ ذَلِكَ إِلَّا لِأَنْ تُعْرِفَهُ فِي يَدِي : فَذَلِكَ لَا يَنْتَفِعُهُ . وَيُؤْخَذُ بِمَا أَقْرَبَهُ . إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ بِأَمْرٍ يُعْرَفُ بِهِ قَوْلُهُ وَصِدْقُهُ . فَلَا يُلْزَمُهُ ذَلِكَ .

قَالَ مَالِكٌ ، فِي رَجُلٍ دَفَعَ إِلَى رَجُلٍ مَالًا قِرَاضًا . فَرِيحَ فِيهِ رِبْحًا . فَقَالَ الْعَامِلُ : قَارَضْتُكَ عَلَى أَنْ لِي الثُّلَثَيْنِ . وَقَالَ صَاحِبُ الْمَالِ : قَارَضْتُكَ عَلَى أَنْ لَكَ الثُّلُثُ . قَالَ مَالِكٌ : الْقَوْلُ قَوْلُ الْعَامِلِ . وَعَلَيْهِ هِيَ ذَلِكَ ، الْيَمِينُ . إِذَا كَانَ مَقَالٌ يُشْبِهُ قِرَاضَ مِثْلِهِ . وَكَانَ ذَلِكَ نَحْوًا وَمَا يَتَقَارَضُ عَلَيْهِ النَّاسُ . وَإِنْ جَاءَ بِأَمْرٍ يُسْتَنَكِرُ ، لَيْسَ عَلَى مِثْلِهِ يَتَقَارَضُ النَّاسُ ، لَمْ يُصَدَّقْ . وَرُدَّ إِلَى قِرَاضِ مِثْلِهِ .

قَالَ مَالِكٌ ، فِي رَجُلٍ أَعْطَى رَجُلًا مِائَةَ دِينَارٍ قِرَاضًا . فَاشْتَرَى بِهَا سِلْعَةً . ثُمَّ ذَهَبَ لِيَدْفَعَهَا إِلَى رَبِّ السِّلْعَةِ الْمِائَةَ دِينَارٍ . فَوَجَدَهَا قَدْ سُرِقَتْ . فَقَالَ رَبُّ الْمَالِ : بَعِ السِّلْعَةَ . فَإِنْ كَانَ فِيهَا فَضْلٌ كَانَ لِي . وَإِنْ كَانَ فِيهَا نَقْصَانٌ كَانَ عَلَيْكَ . لِأَنَّكَ أَنْتَ ضَاعَتْ . وَقَالَ الْمُقَارِضُ : بَلْ عَلَيْكَ وَقَاءٌ حَقٌّ هَذَا . إِنَّمَا اشْتَرَيْتَهَا بِمَالِكَ الَّذِي أَعْطَيْتَنِي . قَالَ مَالِكٌ : يُلْزَمُ الْعَامِلُ الْمُشْتَرِيَ أَكْثَرُ نَسَبِهَا إِلَى الْبَائِعِ . وَيُقَالُ لِصَاحِبِ الْمَالِ الْقِرَارِضِ : إِنْ شِئْتَ فَأَدِّ الْمِائَةَ الدِّينَارِ إِلَى

الْمُقَارَضِينَ ، وَالسَّلْعَةَ بَيْنَكُمَا . وَتَكُونُ قِرَاضًا
عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ الْيَأْتِ الْأُولَى . وَإِنْ شِفَتْ
فَأَبْرَأَ مِنَ السَّلْعَةِ . فَإِنْ قَفَعَ الْيَأْتِ جِنْدَارٌ إِلَى
الْعَامِلِ كَانَتْ قِرَاضًا عَلَى سُنَةِ الْقِرَاضِ الْأُولِ .
وَإِنْ أَبَى ، كَانَتْ السَّلْعَةُ لِلْعَامِلِ . وَكَانَ عَلَيْهِ
نَمْنَهَا .

قَالَ مَالِكٌ ، هِيَ الْمُتَقَارَضِينَ إِذَا تَفَاصَلَا
فَبَقِيَ بَيْنَهُمَا الْعَامِلُ مِنَ الْمَتَاعِ الَّذِي يَعْمَلُ فِيهِ
حُلُقُ الْقِرْبَةِ أَوْ حُلُقُ الثُّوبِ أَوْ مَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ .

قَالَ مَالِكٌ : كُلُّ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ كَانَ تَأْوِيلًا ،
لَا حَظَبَ لَهُ ، فَهُوَ لِلْعَامِلِ . وَلَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا
أَقْنَى بِرَدِّ ذَلِكَ . وَإِنَّمَا يُرَدُّ ، مِنْ ذَلِكَ ، الشَّيْءُ
الَّذِي لَهُ قَمَرٌ . وَإِنْ كَانَ قَمِيرًا لَهُ اسْمٌ . يَمْلُ
الذَّبَابُ أَوْ الْجَمَلُ أَوْ الشَّاذِكُونَةُ . أَوْ أَشْبَاهُ ذَلِكَ
مِمَّا لَهُ قَمَرٌ . فَإِنِّي أَرَى أَنْ يَرُدَّ مَا بَقِيَ عِنْدَهُ مِنْ
هَذَا . إِلَّا أَنْ يَتَحَلَّلَ صَاحِبُهُ مِنْ ذَلِكَ .

٣٣ - كتاب المساقاة

ابْنُ رَوَاحَةَ : يَمْنَعُشَرُ الْيَهُودَ ! وَاللَّهُ إِنَّكُمْ لَمِنْ
أَبْغَضِ خَلْقِ اللَّهِ إِلَيَّ وَمَا ذَاكَ بِحَامِلِي عَلَى أَنْ
أُحْيِيَ عَلَيْكُمْ . فَأَمَّا مَا عَرَضْتُمْ مِنَ الرُّشُوةِ فَلِإِنَّهَا
سُخْتُ . وَإِنَّا لَا نَأْكُلُهَا . فَقَالُوا : بِهَذَا قَامَتِ
السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ .
مرسل في جميع الموطات

قَالَ مَالِكٌ : إِذَا سَأَى الرَّجُلُ النَّخْلَ وَلِيبَهَا
الْبَيَاضُ ، فَمَا أَزْدَرَخَ الرَّجُلُ الدَّائِلُ فِي
الْبَيَاضِ ، فَهُوَ لَهُ .

قَالَ : وَإِنْ اشْتَرَطَ صَاحِبُ الْأَرْضِ أَنَّهُ
يَزْرَعُ فِي الْبَيَاضِ لِنَفْسِهِ ، فَلِذَلِكَ لَا يَصْلُحُ . لِأَنَّ
الرَّجُلَ الدَّائِلُ فِي الْمَالِ ، يَسْقَى لِرَبِّ الْأَرْضِ .
فَلِذَلِكَ زِيَادَةُ إِزْدَاخَهَا عَلَيْهِ .

قَالَ : وَإِنْ اشْتَرَطَ الزَّرْعَ بَيْنَهُمَا ، فَلَا بَأْسَ
بِلِذَلِكَ . إِذَا كَانَتِ الْمُؤُونَةُ كُلُّهَا عَلَى الدَّائِلِ
فِي الْمَالِ . الْبَلَرُ وَالسَّقَى وَالْعِلَاجُ كُلُّهُ . فَإِنْ
اشْتَرَطَ الدَّائِلُ فِي الْمَالِ عَلَى رَبِّ الْمَالِ أَنْ
الْبَلَرُ عَلَيْهِ . كَانَ ذَلِكَ حَيْرَ جَائِزٍ . لِأَنَّهُ قَدْ
اشْتَرَطَ عَلَى رَبِّ الْمَالِ زِيَادَةَ إِزْدَاخَهَا عَلَيْهِ .
وَإِنَّمَا تَكُونُ الْمُسَاقَاةُ عَلَى أَنْ عَلَى الدَّائِلِ فِي الْمَالِ

(أحيث) أبجود . (سخت) حرام . (الرجل الدائل)
عادل المساقاة .
(البار والسقى والعلاج كله) بيان للمؤونة .

(١) باب ما جاء في المساقاة

١ - حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ بَنِي
شِهَابٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، أَنَّ رَسُولَ
اللَّهِ ﷺ قَالَ لِيَهُودَ خَيْبَرَ ، يَوْمَ افْتَتَحَ خَيْبَرَ :
« أَفَرُكُمْ فِيهَا مَا أَفَرُّكُمْ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ . عَلَى أَنْ
الشَّعْرَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ » قَالَ ، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ يَبْعَثُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ رَوَاحَةَ فَيَخْرُصُ بَيْنَهُ
وَبَيْنَهُمْ . ثُمَّ يَقُولُ : إِنْ شِئْتُمْ فَلَكُمْ . وَإِنْ
شِئْتُمْ فَلِي . فَكَانُوا يَأْخُذُونَهُ .
قال ابن عبد البر : أوله جميع رواة الموطأ . وأكثر
اصحاب ابن شهاب .

• • •

٢ - وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ
سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ
يَبْعَثُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ رَوَاحَةَ إِلَى خَيْبَرَ . فَيَخْرُصُ
بَيْنَهُ وَبَيْنَ يَهُودِ خَيْبَرَ . قَالَ ، فَجَمَعُوا لَهُ حَلِيًّا
مِنْ حَلْيِ نِسَائِهِمْ . فَقَالُوا لَهُ : هَذَا لَكَ .
وَحَفَفَ عَنَّا . وَتَجَاوَزَ فِي الْقَسَمِ . فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ

« كتاب المساقاة »

(المساقاة) مفاعلة من السق . لأنه معظم عملها وأصل
منعتها وأكثرها مؤنة . والمفاعلة إما لوالد نحو عفاك الله .
أولوظن المقد ، وهو منها .

١ - (فيخرس) الخرس حذر ماعل النخل من الرطب
تجراً . يقال خرص النخل يخرسه .

٢ - (حلياً) ضبط بفتح فسكون ، حل أنه مفرد ،
ويضم فكسر فثد إليه ، حل أنه جمع . (وتجاوز في القسم)
أجمعه وأضفى فيه .

فِي كَذَا وَكَذَا مَعَ الْمَاءِ . عَلَى أَلَّا تَعْمَلَ لِي
بِعَشْرَةِ دَنَاقِيرَ . لَيْسَتْ مِنَّا أَقَارِضُكَ عَلَيْهِ .
فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَنْبَغِي وَلَا يَصْلُحُ . وَذَلِكَ الْأَمْرُ
هَذَا .

قَالَ مَالِكٌ : وَالسُّنَّةُ فِي الْمُسَافَةِ الَّتِي يَجُوزُ
لِرَبِّ الْحَائِطِ أَنْ يَشْتَرِطَهَا عَلَى الْمُسَافِي . شُهُ
الْحِطَارِ ، وَهَمُّ الْمَيِّمِ ، وَسُرُّ الشَّرْبِ ، وَإِبَارُ
النَّخْلِ ، وَقَطْعُ الْجَرِيدِ ، وَجَدُّ الثَّمَرِ . هَذَا
وَأَشْبَاهُهُ . عَلَى أَنَّ لِلْمُسَافِي شَطْرَ الثَّمَرِ أَوْ أَقْلَ
مِنْ ذَلِكَ . أَوْ أَكْثَرَ إِذَا تَرَاضَا عَلَيْهِ . فَمَنْ أَنْ
صَاحِبُ الْأَصْلِ لَا يَشْتَرِطُ ابْتِدَاءَهُ عَمَلُ جَلِيدٍ ،
يُحْلِلُهُ الْعَامِلُ فِيهَا . مِنْ يَشْرِي بِخَفِيرِهَا . أَوْ حِينَ
يَرْفَعُ رَأْسَهَا . أَوْ غَيْرَاسِ يَغْرُسُ فِيهَا . يَأْتِي
بِأَصْلِ ذَلِكَ مِنْ عِنْدِهِ . أَوْ ضَغِيرَةٍ يَبْنِيهَا . تَغْظُمُ
فِيهَا نَفَقَتُهُ . وَإِنَّمَا ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ أَنْ يَقُولَ رَبُّ
الْحَائِطِ لِرَجُلٍ مِنَ النَّاسِ : ابْنِ لِي هَاهُنَا بَيْتًا .
أَوْ احْفَظْ لِي بَيْتًا ، أَوْ أَجِرْ لِي عَيْنًا . أَوْ اْعْمَلْ لِي

الْمَوْتَةَ كُلَّهَا . وَالنَّفَقَةَ . وَلَا يَكُونُ عَلَى رَبِّ
الْمَالِ مِنْهَا شَيْءٌ . فَهَذَا وَجْهُ الْمُسَافَةِ الْمَعْرُوفِ .
قَالَ مَالِكٌ ، فِي الْعَيْنِ تَكُونُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ .
فَيَنْقَطِعُ مَاوَاهَا . فَيُرِيدُ أَحَدُهُمَا أَنْ يَعْمَلَ فِي الْعَيْنِ
وَيَقُولَ الْآخَرُ : لَا أَجِدُ مَا أَعْمَلُ بِهِ : إِنَّهُ يَقَالُ
لِلَّذِي يُرِيدُ أَنْ يَعْمَلَ فِي الْعَيْنِ : اْعْمَلْ وَأَنْفِقْ ،
وَيَكُونُ لَكَ الْمَاءُ كُلُّهُ . تَسْقَى بِهِ حَتَّى يَأْتِيَ
صَاحِبُكَ بِنِصْفِ مَا أَنْفَقْتَ . فَإِذَا جَاءَ بِنِصْفِ
مَا أَنْفَقْتَ أَخَذَ حِصَّتَهُ مِنَ الْمَاءِ . وَإِنَّمَا أُعْطِيَ
الْأَوَّلُ الْمَاءَ كُلَّهُ . لِأَنَّهُ أَنْفَقَ . وَلَوْ لَمْ يَذَرِكْ
شَيْئًا يَعْمَلُ بِهِ ، لَمْ يَتَلَقَ الْآخَرُ مِنَ النَّفَقَةِ شَيْءٌ .

قَالَ مَالِكٌ : وَإِذَا كَانَتْ النَّفَقَةُ كُلَّهَا
وَالْمَوْتَةُ عَلَى رَبِّ الْحَائِطِ . وَلَمْ يَكُنْ عَلَى
الدَّاهِلِ فِي الْمَالِ شَيْءٌ . إِلَّا أَنَّهُ يَعْمَلُ بِيَسِهِ .
إِنَّمَا هُوَ أَجِيرُ بِبَعْضِ الثَّمَرِ . فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَصْلُحُ .
لِأَنَّهُ لَا يَنْدَرِي كَمْ لِحَارَتُهُ إِذَا لَمْ يَسْمَ لَهُ شَيْئًا
يَعْرِفُهُ وَيَعْمَلُ عَلَيْهِ . لَا يَنْدَرِي أَقْبَلُ ذَلِكَ أَمْ
يَكْثُرُ ؟ .

قَالَ مَالِكٌ : وَكُلُّ مُقَارِضٍ أَوْ مُسَافٍ فَلَا
يَتَنَبَّهِي لَهُ أَنْ يَسْتَنْبِيهِ مِنَ الْمَالِ وَلَا مِنَ النَّخْلِ
شَيْئًا دُونَ صَاحِبِهِ . وَذَلِكَ أَنَّهُ يَصِيرُ لَهُ أَجِيرًا
بِلِذَلِكَ . يَقُولُ : أَسَاقِيكَ عَلَى أَنْ تَعْمَلَ لِي
فِي كَذَا وَكَذَا نَخْلَةً . تَسْقِيهَا وَتَكْبِّرُهَا . وَأَقَارِضُكَ

(لَمْ يَلَقَ) لَمْ يَلَزَمْ ، (وَتَابَرَهَا) تَلَفَّحَهَا وَتَصَلَحَهَا .

(شُدَّ الحِطَارُ) تَحْصِينُ الزُّوْرَةِ . وَالحِطَارُ جَمْعُ حَظِيرَةٍ . وَهِيَ
الْمِيدَانُ الَّتِي بِأَصْلِ الْحَائِطِ تَنْبُعُ مِنَ التُّسُورِ عَلَيْهِ . وَقَالَ ابْنُ قَتَيْبَةَ :
هُوَ حَائِطُ الْبَيْتَانِ .

(وَعَمُّ الْعَيْنِ) تَنْقِيَتُهَا . وَالحِصْمُ التَّنِي . (وَسُرُّ الشَّرْبِ)
السُّرُّو الْكُنْسُ . وَالشَّرْبُ : قَالَ حِمْيَرٌ : هُوَ الْخَفِيرُ الَّتِي
حَوْلَ النَّخْلَةِ وَهِيَ كَالْمَوْضِعِ تَشْرَبُ مِنْهُ ، وَاجْعَلْهَا شَرِبَةً .
(وَإِبَارُ النَّخْلِ) أَيْ تَدْكِرُهَا .
(وَجَدُّ الثَّمَرِ) أَيْ قَطْعُهُ .

(ضَغِيرَةٍ) مَوْضِعٌ يَجْتَمِعُ فِيهِ الْمَاءُ كَالصَّهْرِيحِ .

قَالَ مَالِكٌ : وَالْمُسَاقَاةُ أَيْضًا تَجُوزُ فِي الزَّرْعِ إِذَا خَرَجَ وَاسْتَقَلَّ . فَعَجَرَ صَاحِبُهُ عَنْ سَقْيِهِ وَعَمَلِهِ وَعِلَاجِهِ . فَالْمُسَاقَاةُ فِي ذَلِكَ أَيْضًا جَائِزَةٌ .

قَالَ مَالِكٌ : لَا تَصْلُحُ الْمُسَاقَاةُ فِي ثَمَرِ مِنَ الْأَصُولِ مِمَّا تَحِلُّ فِيهِ الْمُسَاقَاةُ . إِذَا كَانَ فِيهِ ثَمَرٌ قَدْ طَابَ وَبَدَا صَلَاحُهُ وَحَلَّ بَيْعُهُ . وَإِنَّمَا يَنْبَغِي أَنْ يُسَاقَى مِنَ الثَّمَرِ الْمُغْلِيلِ . وَإِنَّمَا مُسَاقَاةُ مَحَلِّ بَيْعِهِ مِنَ الثَّمَرِ إِجَارَةٌ . لِأَنَّهُ إِنَّمَا سَاقَى صَاحِبُ الْأَصْلِ ثَمَرًا قَدْ بَدَا صَلَاحُهُ . عَلَى أَنْ يَكْفِيَهُ لِيَأْهُ وَيَجِدْهُ لَهُ . يَمْنُوزِلُهُ الدَّائِمِينَ وَاللَّزَاهِمِ يُعْطِيهِ إِيَّاهَا . وَلَيْسَ ذَلِكَ بِالْمُسَاقَاةِ . إِنَّمَا الْمُسَاقَاةُ مَا بَيْنَ أَنْ يَجِدَ النُّخْلَ إِلَى أَنْ يَطِيبَ الثَّمَرُ وَيَحِلَّ بَيْعُهُ .

قَالَ مَالِكٌ : وَمَنْ سَاقَى ثَمَرًا فِي أَصْلِ قَبْلَ أَنْ يَبْلُغَ صَلَاحَهُ وَيَحِلَّ بَيْعُهُ ، فَبَيْعُ الْمُسَاقَاةِ يَعْتَبَرُ جَائِزَةٌ .

قَالَ مَالِكٌ : وَلَا يَنْبَغِي أَنْ تُسَاقَى الْأَرْضُ الْبَيْضَاءُ . وَذَلِكَ أَنَّهُ يَحِلُّ لِصَاحِبِهَا كِرَاؤُهَا بِاللَّتَائِيهِ وَاللَّزَاهِمِ . وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الْأَثْمَانِ الْمَعْلُومَةِ .

قَالَ : فَأَمَّا الرَّجُلُ الَّذِي يُعْطَى أَرْضَهُ

عَمَلًا . بِنِصْفِ ثَمَرِ حَائِطِي هَذَا . قَبْلَ أَنْ يَطِيبَ ثَمَرُ الْحَائِطِ . وَيَحِلَّ بَيْعُهُ . فَهَذَا بَيْعُ الثَّمَرِ قَبْلَ أَنْ يَبْلُغَ صَلَاحَهُ . وَقَدْ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَبْلُغَ صَلَاحَهَا .

قَالَ مَالِكٌ : فَأَمَّا إِذَا طَابَ الثَّمَرُ وَبَدَا صَلَاحُهُ وَحَلَّ بَيْعُهُ ، ثُمَّ قَالَ رَجُلٌ لِرَجُلٍ : اْعْمَلْ لِي بَعْضَ هَذِهِ الْأَعْمَالِ ، لَعَمَلٍ يُسَمِّيهِ لَهُ ، بِنِصْفِ ثَمَرِ حَائِطِي هَذَا . فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ . إِنَّمَا اسْتَأْجَرَهُ بِثَمَرِهِ مَعْرُوفٍ مَعْلُومٍ . قَدْ رَأَاهُ وَرَضِيَهُ . فَأَمَّا الْمُسَاقَاةُ ، فَلِأَنَّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْحَائِطِ ثَمَرٌ . أَوْ قَلَّ ثَمَرُهُ أَوْ فَسَدَ . فَلَيْسَ لَهُ إِلَّا ذَلِكَ . وَأَنْ الْأَجِيرَ لَا يَسْتَأْجِرُ إِلَّا بِثَمَرِهِ مُسَمًّى . لَا تَجُوزُ الْإِجَارَةُ إِلَّا بِذَلِكَ . وَإِنَّمَا الْإِجَارَةُ بَيْعٌ مِنَ الْبُيُوعِ . إِنَّمَا يَشْتَرَى مِنْهُ عَمَلَهُ . وَلَا يَصْلُحُ ذَلِكَ إِذَا دَخَلَهُ الْقَرَرُ . لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْقَرَرِ .

قَالَ مَالِكٌ : السُّنَةُ فِي الْمُسَاقَاةِ عِنْدَنَا ، أَنَّهُ تَكُونُ فِي أَصْلِ كُلِّ نَخْلٍ أَوْ كَرْمٍ أَوْ زَيْتُونٍ أَوْ زَمَانٍ أَوْ فَرْسِكٍ . أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الْأَصُولِ . جَائِزٌ لَا بَأْسَ بِهِ . عَلَى أَنْ لِرَبِّ الْمَالِ نِصْفَ الثَّمَرِ مِنْ ذَلِكَ . أَوْ ثُلُثُهُ أَوْ رُبُعُهُ أَوْ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ أَوْ أَقَلُّ .

(الفرسك) الخوخ ، أو ضرب من أحمر الجرد ، أو ما يثقل من لونه .

(الزروع إذا خرج) أي من الأرض . (ويجده له) يقطعه .

قَالَ مَالِكٌ ، فِي الْمُسَاقَى : إِنَّهُ لَا يَأْخُذُ مِنْ صَاحِبِهِ الَّذِي سَاقَاهُ شَيْئًا مِنْ ذَهَبٍ وَلَا وَرَقٍ يَزِيدُهُ . وَلَا طَعَامٍ وَلَا شَيْئًا مِنَ الْأَشْيَاءِ . لَا يَصْلَحُ ذَلِكَ . وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَأْخُذَ الْمُسَاقَى مِنْ رَبِّ الْحَالِطِ شَيْئًا يَزِيدُهُ لِبَاءَهُ ، مِنْ ذَهَبٍ وَلَا وَرَقٍ وَلَا طَعَامٍ وَلَا شَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ . وَالزِّيَادَةُ فِيمَا بَيْنَهُمَا لَا تَصْلَحُ .

قَالَ مَالِكٌ : وَالْمُقَارَضُ أَيْضًا يَهْدِيهِ الْمُنْزِلُ لَا يَصْلَحُ . إِذَا دَخَلَتْ الزِّيَادَةُ فِي الْمُسَاقَاةِ أَوْ الْمُقَارَضَةِ صَارَتْ إِجَارَةً . وَمَا دَخَلَتْهُ الْإِجَارَةُ فَلَهُ لَا يَصْلَحُ . وَلَا يَنْبَغِي أَنْ تَفْعَ الْإِجَارَةُ بِأَمْرِ غَرَبٍ . لَا يَتَرَى أَيْكُونُ أَمْ لَا يَكُونُ . أَوْ يَقِلُّ أَوْ يَكْثُرُ . قَالَ مَالِكٌ : فِي الرَّجُلِ يُسَاقَى الرَّجُلُ الْأَرْضَ فِيهَا النَّخْلُ وَالكَرْمُ أَوْ مَا أَثْبَتَهُ ذَلِكَ مِنَ الْأَصُولِ فَيَكُونُ فِيهَا الْأَرْضُ الْبَيْضَاءُ .

قَالَ مَالِكٌ إِذَا كَانَ الْبَيَاضُ تَبَعًا لِلْأَصْلِ . وَكَانَ الْأَصْلُ أَكْثَرَ ذَلِكَ . أَوْ أَكْثَرُهُ . فَلَا بَأْسَ بِمَسَاقَاتِهِ . وَذَلِكَ أَنْ يَكُونَ النَّخْلُ الثَّلَاثِينَ أَوْ أَكْثَرَ . وَيَكُونَ الْبَيَاضُ الثَّلَاثُ أَوْ أَقَلُّ مِنْ ذَلِكَ . وَذَلِكَ أَنَّ الْبَيَاضَ حِينَئِذٍ تَبَعٌ لِلْأَصْلِ . وَإِذَا كَانَتْ الْأَرْضُ الْبَيْضَاءُ فِيهَا نَخْلٌ أَوْ كَرْمٌ أَوْ مَا يُشَبِّهُ ذَلِكَ مِنَ الْأَصُولِ فَكَانَ الْأَصْلُ الثَّلَاثُ أَوْ أَقَلُّ . وَالْبَيَاضُ الثَّلَاثِينَ أَوْ أَكْثَرَ . جَازَ ، فِي ذَلِكَ ، الْكَرَاءُ وَحَرِّمَتْ فِيهِ الْمُسَاقَاةُ . وَذَلِكَ أَنَّ مِنْ أَمْرِ النَّاسِ أَنْ يُسَاقُوا الْأَصْلُ وَفِيهِ الْبَيَاضُ وَتُكْرَى الْأَرْضُ وَفِيهَا الشَّيْءُ الْيَسِيرُ مِنَ الْأَصْلِ .

الْبَيْضَاءُ ، بِالثَّلَاثِ أَوْ الرَّبْعِ مِمَّا يَخْرُجُ مِنْهَا . فَلَيْكُ مِمَّا يَنْخُلُهُ الْعَرَرُ . لِأَنَّ الزَّرْعَ يَقِلُّ مَرَّةً وَيَكْثُرُ مَرَّةً . وَرُبَّمَا هَلَكَ رَأْسًا . فَيَكُونُ صَاحِبُ الْأَرْضِ قَدْ تَرَكَ كِرَاءَ مَقْلُومًا يَصْلَحُ لَهُ أَنْ يُكْرَى أَرْضُهُ بِهِ . وَأَخَذَ أَمْرًا غَرَرًا . لَا يَتَرَى أَيْتَمُّ أَمْ لَا ؟ فَهَذَا مَكْرُوهٌ . وَإِنَّمَا ذَلِكَ مَثَلُ رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا لِيَسْفِرَ بَشْيَ مَقْلُومٍ . ثُمَّ قَالَ الَّذِي اسْتَأْجَرَ الْأَجِيرَ : هَلْ لَكَ أَنْ أُعْطِيكَ حُمْرَ مَا أُرْبِحُ فِي سَفَرِي هَذَا إِجَارَةً لَكَ ؟ فَهَذَا لَا يَجِلُّ وَلَا يَنْبَغِي .

قَالَ مَالِكٌ : وَلَا يَنْبَغِي لِلرَّجُلِ أَنْ يُؤَاجِرَ نَفْسَهُ وَلَا أَرْضَهُ وَلَا سَفِينَتَهُ إِلَّا بِشَيْءٍ مَقْلُومٍ لَا يَزُولُ إِلَى غَيْرِهِ .

قَالَ مَالِكٌ : وَإِنَّمَا فَرَّقَ بَيْنَ الْمُسَاقَاةِ فِي النَّخْلِ وَالْأَرْضِ الْبَيْضَاءِ ، أَنَّ صَاحِبَ النَّخْلِ لَا يَقْدِرُ عَلَى أَنْ يَبِيعَ ثَمَرَهَا حَتَّى يَمْلِكُوا صَلَاحَهُ وَصَاحِبُ الْأَرْضِ يُكْرِيهَا وَهِيَ أَرْضٌ بَيْضَاءُ لَا شَيْءَ فِيهَا .

قَالَ مَالِكٌ : وَالْأَمْرُ عِنْدَنَا فِي النَّخْلِ أَيْضًا إِنَّهَا تَسَاقَى السَّنِينَ الثَّلَاثَ وَالْأَرْبَعَ وَأَقَلُّ مِنْ ذَلِكَ وَأَكْثَرُ .

قَالَ : وَذَلِكَ الَّذِي سَمِعْتُ . وَكُلُّ شَيْءٍ مِثْلُ ذَلِكَ مِنَ الْأَصُولِ يَمْتَنَزِلُ النَّخْلَ . يَجُوزُ فِيهِ لِمَنْ سَاقَى مِنَ السَّنِينَ مِثْلُ مَا يَجُوزُ فِي النَّخْلِ .

أَوْ يُبَاعَ الْمُصْحَفُ أَوْ السِّيفُ وَبِهِمَا الْحِلْيَةُ مِنْ
الزُّرْقِ بِالزُّرْقِ . أَوْ الْفِلَادَةُ أَوْ الْخَاتَمُ وَبِهِمَا
الْفُصُوصُ وَاللَّعَبُ بِالذَّالِيهِ . وَلَمْ تَزَلْ هَلِوِ
الْبُيُوعُ جَائِزَةً يَتْبَاعُهَا النَّاسُ وَيَتَنَاعَوْنَهَا . وَلَمْ
يَأْتِ فِي ذَلِكَ شَيْءٌ مَوْصُوفٌ مَوْثُوفٌ عَلَيْهِ .

إِذَا هُوَ بِلَغِهِ كَانَ حَرَامًا . أَوْ قَصَرَ عَنْهُ كَانَ حَلَالًا .
وَالْأَمْرُ فِي ذَلِكَ عِنْدَنَا الَّذِي حَبَلَ بِهِ النَّاسُ
وَأَجَازُوهُ بَيْنَهُمْ ، أَنَّهُ إِذَا كَانَ الشَّيْءُ مِنْ ذَلِكَ

الزُّرْقِ أَوْ الذَّهَبِ تَبَاعًا لِمَا هُوَ فِيهِ ، جَازَ بَيْعُهُ .
وَذَلِكَ أَنْ يَكُونَ النُّضْلُ أَوْ الْمُصْحَفُ أَوْ الْفُصُوصُ
قِيَمَتُهُ الثَّلَاثَانِ أَوْ أَكْثَرَ . وَالْحِلْيَةُ قِيَمَتُهَا الثَّلَاثُ
أَوْ أَقَلُّ .

...

(٧) باب الشرط في الرقيق في المساقاة

٣ - قَالَ يَحْيَى : قَالَ مَالِكٌ : إِنْ أَحْسَنَ
مَأْسُوعٌ فِي عَمَالِ الرِّقِيِّ فِي الْمُسَاقَاةِ . يَشْتَرِطُهُمُ
الْمُسَاقَى عَلَى صَاحِبِ الْأَصْلِ : إِنَّهُ لَا بَأْسَ
بِلَيْلِكَ . لِأَنَّهُمْ عَمَالُ الْمَالِ . فَهُمْ بِمَنْزِلَةِ الْمَالِ .
لَا مَنَافَعَةَ فِيهِمْ لِلدَّخِلِ إِلَّا أَنَّهُ تَخَفُ عَنْهُ بِهِمْ
الْمَوْتَةُ . وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا فِي الْمَالِ اشْتَدَّتْ
مَوْتَتُهُ . وَلَئِنَّمَا ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ الْمُسَاقَاةِ فِي الْعَيْنِ
وَالنَّفْسِ . وَكَانَ تَجِدَ أَحَدًا يُسَاقَى فِي أَرْضَيْنِ سَوَاهِ

فِي الْأَصْلِ وَالْمَنَافَعَةِ . لِأَحَدَاهُمَا بَعْتَن وَائْتَنَ
غَزِيرَةً . وَالْأُخْرَى يَنْضَحُ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ . لِحِفَّةِ
مُوتَةِ الْعَيْنِ . وَشِدَّةِ مُوتَةِ النَّفْسِ . قَالَ : وَعَلَى
ذَلِكَ ، الْأَمْرُ عِنْدَنَا .

قَالَ : وَالْوَائِتَةُ ، الثَّابِتُ مَاوَمَا ، الَّتِي
لَا تَغُورُ وَلَا تَنْقَطِعُ .

قَالَ مَالِكٌ : وَلَيْسَ لِلْمُسَاقَى أَنْ يَعْمَلَ
بِعَمَالِ الْمَالِ فِي غَيْرِهِ . وَلَا أَنْ يَشْتَرِطَهُ . ذَلِكَ
عَلَى الَّذِي سَاقَاهُ .

قَالَ مَالِكٌ : وَلَا يَجُوزُ لِلَّذِي سَاقَى أَنْ
يَشْتَرِطَهُ عَلَى رَبِّ الْمَالِ رَكِيفًا يَتِمَّلُ بِهِمْ
فِي الْحَاطِطِ . لَيْسُوا فِيهِ حِينَ سَاقَاهُ إِيَّاهُ .

قَالَ مَالِكٌ : وَلَا يَنْتَهِي يَرْبُ الْمَالِ أَنْ
يَشْتَرِطَهُ عَلَى الَّذِي دَخَلَ فِي مَالِهِ بِمُسَاقَاةٍ ،
أَنْ يَأْخُذَ مِنْ رَقِيقِ الْمَالِ أَحَدًا يُخْرِجُهُ مِنَ الْمَالِ .
وَلَئِنَّمَا مُسَاقَاةُ الْمَالِ عَلَى حَالِهِ الَّذِي هُوَ عَلَيْهِ .

قَالَ : فَإِنْ كَانَ صَاحِبُ الْمَالِ يُرِيدُ أَنْ
يُخْرِجَ مِنْ رَقِيقِ الْمَالِ أَحَدًا ، فَلْيُخْرِجْهُ قَبْلَ
الْمُسَاقَاةِ . أَوْ يُرِيدُ أَنْ يُدْخِلَ فِيهِ أَحَدًا ، فَلْيَدْخُلْ
ذَلِكَ قَبْلَ الْمُسَاقَاةِ . ثُمَّ لَيْسَاقِي بَعْدَ ذَلِكَ إِنْ
شَاءَ .

قَالَ : وَمَنْ مَاتَ مِنَ الرِّقِيِّ أَوْ هَابَ أَوْ
مَرَضَ ، فَعَلَى رَبِّ الْمَالِ أَنْ يُخَفِّفَهُ .

(والتة) دأمة لاتنطع (غزيرة) كيرة الماء . (ينطع)
أى يأتى به .

٣ - (النضج) أى الماء الذى يحمله الناضج ، وهو الجبل .
(سواء) بالجر سفة ، أى متوئين .

٣٤ - كتاب كراء الارض

(١) باب ما جاء في كراء الأرض

الْحَدِيثَ الَّذِي يُذَكِّرُ عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ ؟
فَقَالَ : أَكْثَرَ رَافِعٍ . وَلَوْ كَانَ لِي مَزْرَعَةٌ
أَكْرَيْتُهَا .

...

٤ - وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ ، أَنَّهُ بَلَغَهُ ، أَنَّ عَبْدَ
الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ تَكَادَى أَرْضًا . فَلَمْ تَزَلْ فِي
يَدَيْهِ بِكَرَاهٍ حَتَّى مَاتَ . قَالَ ابْنُهُ : فَمَا كُنْتُ
أَرَاهَا إِلَّا لَنَا ، مِنْ طَوْلٍ مَا مَكَّنْتُ فِي يَدَيْهِ .
حَتَّى ذَكَرْنَا لَنَا عِنْدَ مَوْتِهِ . فَأَمَرْنَا بِقَضَاءِ شَيْءٍ
كَانَ عَلَيْهِ مِنْ كِرَائِهَا . فَذَهَبَ أَوْ وَرَقٍ .

...

٥ - وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ،
عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّهُ كَانَ يُكْرِي أَرْضَهُ بِالذَّهَبِ
وَالْوَرَقِ .

وَسُئِلَ مَالِكٌ : عَنْ رَجُلٍ أَكْرَى مَزْرَعَتَهُ وَبَانَتْ
صَاعٌ مِنْ تَعْمٍ . أَوْ مِمَّا يَخْرُجُ مِنْهَا مِنَ الْجِنَطِ
أَوْ مِنْ غَيْرِ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا ؟ فَكَفَرَهُ ذَلِكَ .

...

١ - حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ رَبِيعَةَ
ابْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ قَبِيصٍ
الزُّرَيْجِيِّ ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ
ﷺ نَهَى عَنْ كِرَاهِ الْمَزَارِعِ .

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ : ٢١ - كِتَابُ الْبَيْعِ ، ١٩ - بَابُ كِرَاهِ
الْأَرْضِ بِالذَّهَبِ وَالْوَرَقِ ، حَدِيثٌ ١١٥ .

قَالَ حَنْظَلَةُ : فَسَأَلْتُ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ ،
بِالذَّهَبِ وَالْوَرَقِ ؟ فَقَالَ : أَمَّا بِالذَّهَبِ وَالْوَرَقِ ،
فَلَا بَأْسَ بِهِ .

...

٢ - وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، أَنَّهُ
قَالَ : سَأَلْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ عَنْ كِرَاهِ
الْأَرْضِ بِالذَّهَبِ وَالْوَرَقِ ؟ فَقَالَ : لَا بَأْسَ بِهِ .

...

٣ - وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، أَنَّهُ
سَأَلَ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، عَنْ كِرَاهِ
الْمَزَارِعِ ؟ فَقَالَ : لَا بَأْسَ بِهَا . بِالذَّهَبِ
وَالْوَرَقِ .

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ : فَقُلْتُ لَهُ : أَرَأَيْتَ

١ - (المزارع) جمع مزرعة وهي مكان الزراعة .
٢ - (أرايت) أغيرت .
٣ - (أكثر رافع) أي أن يكثر . موم لنير المراد .
٤ - (أراها) أي أظها .

١ - (المزارع) جمع مزرعة وهي مكان الزراعة .
٢ - (أرايت) أغيرت .

٢٥ - كتاب الشفعة

٣ - وَحَتَفَنِي مَالِكٌ : أَنَّهُ بَلَغَهُ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَّارٍ ، وَفِي ذَلِكَ .

قَالَ مَالِكٌ ، فِي رَجُلٍ اشْتَرَى شِقْصًا مَعَ قَوْمٍ فِي أَرْضٍ بِحَيَوَانَ ، عَبْدٌ أَوْ وَلِيْدَةٌ ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الرُّوْضِ . فَجَاءَ الشَّرِيكَ يَأْخُذُ بِشَفْعِهِ بَعْدَ ذَلِكَ . فَوَجَدَ الْعَبْدَ أَوْ الْوَلِيْدَةَ قَدْ هَلَكَ . وَكَمْ يَعْلَمُ أَحَدٌ قَدْرَ قِيَمَتَيْهِمَا . فَيَقُولُ الْمُشْتَرِي : قِيَمَةُ الْعَبْدِ أَوْ الْوَلِيْدَةِ مِائَةُ دِينَارٍ . وَيَقُولُ صَاحِبُ الشَّفْعَةِ الشَّرِيكَ : بَلْ قِيَمَتُهُمَا خَمْسُونَ دِينَارًا .

قَالَ مَالِكٌ : يَخْلِفُ الْمُشْتَرِي أَنَّ قِيَمَةَ مَا اشْتَرَى بِهِ مِائَةَ دِينَارٍ . ثُمَّ إِنْ قَبِلَ أَنْ يَأْخُذَ صَاحِبُ الشَّفْعَةِ ، أَخَذَ أَوْ يَتْرَكَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ الشَّفِيعُ بِبَيِّنَةٍ ، أَنَّ قِيَمَةَ الْعَبْدِ أَوْ الْوَلِيْدَةِ دُونَ مَا قَالِ الْمُشْتَرِي .

قَالَ مَالِكٌ : مَنْ وَهَبَ شِقْصًا فِي دَارٍ ، أَوْ أَرْضٍ مُشْتَرَكَةً ، فَأَتَاهُ الْمَوْهُوبُ لَهُ بِهَا نَقْدًا أَوْ عَرَضًا . فَإِنَّ الشَّرَكَاءَ يَأْخُذُونَهَا بِالشَّفْعَةِ إِنْ شَاؤُوا . وَيَتَقَدَّمُونَ إِلَى الْمَوْهُوبِ لَهُ قِيَمَةُ مَتَوَبِّيهِ . دَنَائِيرٍ أَوْ قَرَاهِمٍ .

٤ - (شِقْصًا) قِطْعَةً . (بِجَوَانٍ) حَقْلٍ بِالشَّرِيِّ . (عَبْدًا أَوْ وَلِيْدَةً) بَدَلٌ مِنْ حَيَوَانَ . وَالْوَلِيْدَةُ هِيَ الْأُمَةُ . (مَوْهُوبٌ) لِمَنْ مَا أَتَى بِهِ .

(١) يَابَ مَا لَقِيَ فِيهِ الشَّفْعَةُ

١ - حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ . وَعَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى بِالشَّفْعَةِ فِيمَا لَمْ يُقَسِّمَ بَيْنَ الشَّرَكَاءِ فَإِذَا وَكَعَتِ الْحُلُودُ بَيْنَهُمْ ، فَلَا شَفْعَةَ فِيهِ . قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : مَوْسَلٌ عَنْ مَالِكٍ ، لِأَكْثَرِ رَوَاةِ الْمَوَاطِنِ وَغَيْرِهِمْ .

قَالَ مَالِكٌ : وَعَلَى ذَلِكَ ، السُّنَّةُ الَّتِي لَا اخْتِلَافَ فِيهَا عِنْدَنَا .

• • •

٢ - قَالَ مَالِكٌ : إِنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ سَأَلَ عَنِ الشَّفْعَةِ ، هَلْ فِيهَا مِنْ سُنَّةٍ ؟ فَقَالَ : نَعَمْ . الشَّفْعَةُ فِي النُّورِ وَالْأَرْضَيْنِ . وَلَا تَكُونُ إِلَّا بَيْنَ الشَّرَكَاءِ .

(كتاب الشفعة)

(الشفعة) لَفْظٌ ، الْقِسْمُ . مِنْ شَفَعْتُ الشَّيْءَ ، خَصَمْتُهُ . فَهُوَ قِسْمٌ نَصِيبٌ إِلَى نَصِيبٍ . وَمِنْهُ شَفَعُ الْأَذَانُ . وَقِيلَ : مِنْ الشَّفْعِ هَذَا الْوَقْتُ . لِأَنَّهُ غِمْ نَصِيبٌ شَرِيكَهُ إِلَى نَصِيبِهِ . وَهَذَا قَرِيبٌ مَا قَبْلَهُ . وَقِيلَ : مِنْ الزِّيَادَةِ لِأَنَّهُ يَزِيدُ مَا يَأْخُذُهُ مِنْهُ إِلَى مَا لَهُ . وَقِيلَ : مِنْ الشَّفَاعَةِ لِأَنَّهُ يَشْفَعُ بِنَصِيبِهِ إِلَى نَصِيبِ صَاحِبِهِ . وَقِيلَ : لِأَنَّهُمْ كَانُوا فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، إِذَا بَاعَ الشَّرِيكَ حَصَّةً أَوْ الْجِبَلِيزَ شَائِعًا إِلَى الْمُشْتَرِي لِيُؤْتِيَ مَا اشْتَرَاهُ . وَهَذَا أَظْهَرُ . وَشَرْمَاةٌ اسْتِغْنَاءُ شَرِيكَهُ أَخَذَ مِصْبَحَ شَرِيكَهُ بِدُونِ .

١ - (فِيمَا لَمْ يُقَسِّمَ) أَيِ فِي كُلِّ مَشْرُوكٍ مَشَاعٍ قَابِلٍ (الْحُلُودُ) جَمِيعُ حِدَّةٍ . وَهُوَ هُنَا مَاتَكْتَبِزُ بِهِ الْأَمْلَاقُ بَعْدَ الْقِسْمَةِ . وَأَمَّا هَذَا الْمَذْمُوعُ ، فَتَحْلِيدُ الشَّيْءِ بِمَنْعِ خُرُوجِ شَيْءٍ مِنْهُ وَمَنْعِ دُخُولِهِ فِيهِ .

قَالَ مَالِكٌ : الشُّفْعَةُ بَيْنَ الشُّرَكَاءِ عَلَى قَدْرِ حِصَصِهِمْ . يَأْخُذُ كُلُّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ بِقَدْرِ نَصِيبِهِ . إِنْ كَانَ قَلِيلًا فَقَلِيلًا . وَإِنْ كَانَ كَثِيرًا فَيُقَدِّرُهُ . وَذَلِكَ إِنْ تَشَاءُوا فِيهَا .

قَالَ مَالِكٌ : فَلَمَّا أَنْ يَشْتَرِي رَجُلٌ مِنْ رَجُلٍ مِنْ شُرَكَائِهِ حَقَّهُ . فَيَقُولُ أَحَدُ الشُّرَكَاءِ : أَنَا أَخُذُ مِنَ الشُّفْعَةِ بِقَدْرِ حِصَّتِي . وَيَقُولُ الْمُشْتَرِي : إِنْ شِئْتَ أَنْ تَأْخُذَ الشُّفْعَةَ كُلَّهَا أَسْلَمْتُهَا إِلَيْكَ . وَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَدَعَ قَدَحَ . فَإِنَّ الْمُشْتَرِي إِذَا حَبَرَهُ فِي هَذَا وَأَسْلَمَهُ إِلَيْهِ . فَلَيْسَ لِلشُّفْعِ إِلَّا أَنْ يَأْخُذَ الشُّفْعَةَ كُلَّهَا . أَوْ يُسَلِّمَهَا إِلَيْهِ . فَإِنْ أَخَذَهَا فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا . وَإِلَّا فَلَا شَيْءَ لَهُ .

قَالَ مَالِكٌ ، فِي الرَّجُلِ يَشْتَرِي الْأَرْضَ فَيَعْمُرُهَا بِالْأَصْلِ يَضَعُ فِيهَا . أَوْ الْبُيُوتَ يَحْفِرُهَا . ثُمَّ يَأْتِي رَجُلٌ فَيُتْرِكُ فِيهَا حَقًّا . فَيُرِيدُ أَنْ يَأْخُذَهَا بِالشُّفْعَةِ : إِنَّهُ لَا شُفْعَةَ لَهُ فِيهَا . إِلَّا أَنْ يُعْطِيَهُ قِيَمَةَ مَا عَمَرَ . فَإِنْ أَطْعَاهُ قِيَمَةَ مَا عَمَرَ ، كَانَ أَحَقُّ بِالشُّفْعَةِ . وَإِلَّا فَلَا حَقَّ لَهُ فِيهَا .

قَالَ مَالِكٌ : مَنْ بَاعَ حِصَّتَهُ مِنْ أَرْضٍ أَوْ ذَكَرٍ مُشْتَرَكَةٍ . فَلَمَّا عَلِمَ أَنَّ صَاحِبَ الشُّفْعَةِ يَأْخُذُ بِالشُّفْعَةِ ، اسْتَعَالَ الْمُشْتَرِي ، فَأَقَالَهُ . قَالَ : لَيْسَ ذَلِكَ لَهُ . وَالشُّفْعُ أَحَقُّ بِهَا بِالنَّصَبِ الَّذِي كَانَ بَاعَهَا بِهِ .

قَالَ مَالِكٌ : مَنْ وَهَبَ حِجَّةً فِي ذَكَرٍ أَوْ أَرْضٍ مُشْتَرَكَةٍ . فَلَمْ يُخَبْ مِنْهَا . وَلَمْ يَطْلُبْهَا . فَأَرَادَ شَرِيكُهُ أَنْ يَأْخُذَهَا بِقِيَمَتِهَا . فَلَيْسَ ذَلِكَ لَهُ . مَا لَمْ يُخَبْ عَلَيْهَا . فَإِنْ أُخْبِرَ ، فَهُوَ لِلشُّفْعِ بِقِيَمَةِ الثَّوَابِ .

قَالَ مَالِكٌ ، فِي رَجُلٍ اشْتَرَى شَيْئًا فِي أَرْضٍ مُشْتَرَكَةٍ . يَتَمَنَّى إِلَى أَجَلٍ . فَأَرَادَ الشَّرِيكَ أَنْ يَأْخُذَهَا بِالشُّفْعَةِ .

قَالَ مَالِكٌ : إِنْ كَانَ مَلِيًّا ، فَلَهُ الشُّفْعَةُ بِمِلْكِهِ الشَّيْءَ إِلَى ذَلِكَ الْأَجَلِ . وَإِنْ كَانَ مَخُوفًا أَنْ لَا يُوَدَّى الشَّيْءَ إِلَى ذَلِكَ الْأَجَلِ ، فَإِذَا جَاءَهُمْ بِحِمْلٍ مَلِيٍّ يَبْقَى مِثْلُ الَّذِي اشْتَرَى مِنْهُ الشُّفْعُ فِي الْأَرْضِ الْمُشْتَرَكَةِ ، فَلِلْكَ لَهُ .

قَالَ مَالِكٌ : لَا تَقْطَعُ شُفْعَةَ الْغَائِبِ غَيْبَتُهُ . وَإِنْ طَالَتْ غَيْبَتُهُ . وَلَيْسَ لِلْمَلِكِ عِنْدَنَا حَدٌّ تَقْطَعُ إِلَيْهِ الشُّفْعَةَ .

قَالَ مَالِكٌ ، فِي الرَّجُلِ يُوْرُثُ الْأَرْضَ نَفَرًا مِنْ وَلَدِهِ . ثُمَّ يُولَدُ لِأَحَدِ النَّفَرِ . ثُمَّ يَهْلِكُ الْأَبُ . فَيَبْتَغِ أَحَدُ وَلَدِ الْمَيِّتِ حَقَّهُ فِي تِلْكَ الْأَرْضِ . فَإِنْ أَخَا الْبَالِغِ أَحَقُّ بِشَفْعَتِهِ مِنَ حُكْمَتِهِ ، شُرَكَاهُ أَبِيهِ .

قَالَ مَالِكٌ : وَهَذَا الْأَمْرُ عِنْدَنَا .

(فلم يخب منها) أي لم يطلع . (يحمل ضمان) . مل (ثمن) .

قَالَ مَالِكٌ : مَنْ اشْتَرَى شِقْصًا فِي دَارٍ أَوْ أَرْضٍ . وَحَيَوَانًا وَغَرُوضًا فِي صَفْعَةٍ وَاحِدَةٍ . فَطَلَبَ الشَّفِيعُ شُفْعَتَهُ فِي الدَّارِ أَوْ الْأَرْضِ . فَقَالَ الْمُشْتَرَى : خُذْ مَا اشْتَرَيْتَ جَمِيعًا . فَإِنِّي إِنَّمَا اشْتَرَيْتُهُ جَمِيعًا .

قَالَ مَالِكٌ : بَلْ يَأْخُذُ الشَّفِيعُ شُفْعَتَهُ فِي الدَّارِ أَوْ الْأَرْضِ . بِحَصْنَتِهَا مِنْ ذَلِكَ التَّمَنِ يُقَامُ كُلُّ مَعْنَى اشْتَرَاهُ مِنْ ذَلِكَ عَلَى حِدَتِهِ . عَلَى التَّمَنِ الَّذِي اشْتَرَاهُ بِهِ . ثُمَّ يَأْخُذُ الشَّفِيعُ شُفْعَتَهُ بِالَّذِي يُصِيبُهَا مِنَ التَّيَمِّمَةِ مِنْ رَأْسِ التَّمَنِ . وَلَا يَأْخُذُ مِنَ الْحَيَوَانِ وَالْغَرُوضِ شَيْئًا . إِلَّا أَنْ يَشَاءَ ذَلِكَ .

قَالَ مَالِكٌ : وَمَنْ بَاعَ شِقْصًا مِنْ أَرْضٍ مُشْتَرَكَةٍ . فَسَلَّمَ بَعْضَ مَنْ لَهُ فِيهَا الشُّفْعَةُ لِلْبَائِعِ . وَأَبَى بَعْضُهُمْ إِلَّا أَنْ يَأْخُذَ بِشُفْعَتِهِ : إِنْ مِنْ أَبِي أَنْ يَسَلَّمَ يَأْخُذَ بِالشُّفْعَةِ كُلِّهَا . وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ بِقَدَرِ حَقِّهِ وَيَتْرَكَ مَا بَقِيَ

قَالَ مَالِكٌ ، فِي قَدَرِ شُرَكَاءَ فِي دَارٍ وَاحِدَةٍ . فَبَاعَ أَحَدُهُمْ حِصَّتَهُ ، وَشُرَكَاءُوهُ غُيِبَ كُلُّهُمْ . إِلَّا رَجُلًا . فَعَرِضَ عَلَى الْحَاضِرِ أَنْ يَأْخُذَ بِالشُّفْعَةِ أَوْ يَتْرَكَ . فَقَالَ : أَنَا آخُذُ بِحِصَّتِي وَأَتْرَكَ قَبْلَ أَنْ يَخْتَارَ الْمُشْتَرَى . إِنْ ذَلِكَ لَا يَكُونُ .

عَلَى مَا يَكُونُ عَلَيْهِ مِنْ ابْتِنَاعِ الْأَرْضِ بِشَيْءٍ مَقْلُومٍ
ثُمَّ يَتَى فِيهَا وَغَرَسَ . ثُمَّ أَخْلَعَهَا صَاحِبُ الشُّفْعَةِ
بَعْدَ ذَلِكَ .

قَالَ مَالِكٌ : وَالشُّفْعَةُ ثَابِتَةٌ فِي مَالِ الْمَيْتِ
كَمَا هِيَ فِي مَالِ الْحَيِّ . فَإِنْ خِيَتِ أَهْلُ الْمَيْتِ
أَنْ يَنْكَسِرَ مَالُ الْمَيْتِ . قَسَمُوهُ ثُمَّ بَاعُوهُ فَلَيْسَ
عَلَيْهِمْ فِيهِ شُفْعَةٌ .

قَالَ مَالِكٌ : وَلَا شُفْعَةٌ جُنْدَنَا فِي عَبْدٍ
وَلَا وَلِيدَةٍ . وَلَا بَيْعٍ وَلَا بَقْرَةٍ وَلَا شَاةٍ . وَلَا فِي
شَيْءٍ مِنَ الْحَيَوَانِ . وَلَا فِي قُوبٍ وَلَا فِي بَنِي
لَيْسَ لَهَا بَيَاضٌ . إِنَّمَا الشُّفْعَةُ فِيمَا يَصْلُحُ أَنَّهُ
يَنْقَسِمُ وَتَقَعُ فِيهِ الْحُلُودُ مِنَ الْأَرْضِ . فَأَمَّا
مَا لَا يَصْلُحُ فِيهِ الْقِسْمُ فَلَا شُفْعَةَ فِيهِ .

قَالَ مَالِكٌ : وَمَنْ اشْتَرَى أَرْضًا فِيهَا شُفْعَةٌ
لِنَاسٍ حُضُورًا ، فَلْيَبْرَقْهُمْ إِلَى السُّلْطَانِ . فَإِذَا أُنْ
يَسْتَجِزُّوا وَإِذَا أُنْ يُسَلِّمَ لَهُ السُّلْطَانُ . فَإِنْ تَرَكَهُمْ
فَلَمْ يَرْفَعْ أَمْرَهُمْ إِلَى السُّلْطَانِ . وَقَدْ عَلِمُوا
بِاشْتِرَائِهِ . فَتَرَكَوْا ذَلِكَ حَتَّى طَالَ زَمَانُهُ .
ثُمَّ جَاءُوا يَطْلُبُونَ شُفْعَتَهُمْ . فَلَا أَرَى ذَلِكَ لَهُمْ .

• • •

لَهُمْ حَتَّى يَأْخُذَ الْمُشْتَرَى وَيَتَبَيَّنَ لَهُ الْبَيْعُ . فَإِذَا
وَجِبَ لَهُ الْبَيْعُ ، فَلَهُمُ الشُّفْعَةُ .

وَقَالَ مَالِكٌ ، فِي الرَّجُلِ يَشْتَرِي أَرْضًا
فَتَمَكَّنْتُ فِي يَدَيْهِ حِينًا . ثُمَّ يَأْتِي رَجُلٌ فَيُنْزِلُ
فِيهَا حَقًّا بِبَيْرَاتٍ : إِنَّ لَهُ الشُّفْعَةَ إِنْ ثَبَتَ
حَقَّهُ . وَإِنْ مَا أَغْلَتِ الْأَرْضُ مِنْ غَلَّةٍ فَهِيَ
لِلْمُشْتَرَى الْأَوَّلِ . إِلَى يَوْمٍ يَثْبُتَ حَقُّ الْآخَرِ .
لَأَنَّهُ قَدْ كَانَ ضَمِنَهَا لَوْ هَلَكَ مَا كَانَ فِيهَا مِنْ
خِرَاسٍ ، أَوْ ذَهَبٍ بِوَسِيلٍ .

قَالَ : فَإِنْ طَالَ الزَّمَانُ ، أَوْ هَلَكَ الشُّهُودُ ،
أَوْ مَاتَ الْبَائِعُ أَوْ الْمُشْتَرَى ، أَوْهُمَا حَيًّا ،
فَنَبِيْ أَمْلُ الْبَيْعِ وَالْإِشْتِرَاءِ لَطُولُ الزَّمَانِ ،
فَلِإِنْ الشُّفْعَةُ تَنْقَطِعُ . وَيَأْخُذُ حَقَّهُ الَّذِي ثَبَتَ لَهُ ،
وَإِنْ كَانَ أَمْرُهُ عَلَى غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ فِي حَدَاتِهِ
الْعَهْدِ وَتَرْكِهِ ، وَأَنَّهُ يَرَى أَنَّ الْبَائِعَ غَيَّبَ الثَّمَنَ
وَأَنْضَاهُ لِيَقْبَلَ بِذَلِكَ حَقَّ صَاحِبِ الشُّفْعَةِ ،
قَوِّمَتْ الْأَرْضُ عَلَى قَدْرِ مَا يَرَى أَنَّهُ ثَمَنُهَا .
فَيَصِيرُ ثَمَنُهَا إِلَى ذَلِكَ . ثُمَّ يُنْظَرُ إِلَى مَا زَادَ
فِي الْأَرْضِ مِنْ بِنَاهُ أَوْ خِرَاسٍ أَوْ حِمَارَةٍ . فَيَكُونُ

٣٦ - كتاب الأقضية

(١) باب الترجيب في القضاء بالحق

١ - حدثنا يحيى بن مالك ، عن هشام
ابن عروة ، عن أبيه ، عن زينب بنت أبي
سلمة ، عن أم سلمة ، زوج النبي ﷺ ، أن
رسول الله ﷺ قال : « إنما أنا بشر . وإنكم
تختصمون إلي ، فلعل بعضكم أن يكون ألحن
بجوابه من بعض . فلقضى له على نحو ما سمع
منه . فمن قضيت له بشيء من حق أخيه .
فلا تأخذ منه شيئا . فإنما أقطع له قطعة من
النار . »

أخرجه البخاري في ٥٢ - كتاب الشهادات ٢٧ - باب
من أقام بينة بعد الدين . ومسلم في ٣٠ - كتاب الأقضية ،
٣ - باب الحكم بالظاهر واليمن بالهبة ، حديث ٤ .

• • •

٢ - وحدثني مالك عن يحيى بن سعيد ،
عن سعيد بن المسيب ، أن عمر بن الخطاب
اختصم إليه مسلم ويهودي . فرأى عمر أن
الحق لليهودي . فقضى له فقال له اليهودي :
والله لقد قضيت بالحق . فضربه عمر بن الخطاب
بالدرة . ثم قال : وما يُدريك ؟ فقال له
اليهودي : إنا نجد أنه ليس قاض يقضى

١ - (الحزن) أي أبلغ وألم . (فلقضى) فلحكم .

٢ - (بالدرة) آلة يضرب بها .

بالحق ، إلا كان عن يميني ملك . وعن شماله
ملك . يسئلاني ويوقاني للحق . مادام مع
الحق . فإذا ترك الحق . عرجا وتركاه .

• • •

(٢) باب ما جاء في الشهادات

٣ - حدثنا يحيى بن مالك ، عن عبد الله
ابن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ، عن
أبيه ، عن عبد الله بن عمر بن عثمان ، عن أبي
عمرة الأنصاري ، عن زيد بن خالد الجهني ،
أن رسول الله ﷺ قال : « ألا أخبركم بخير
الشهداء ؟ الذي يأتي بشهادته قبل أن يسأله .
أو يخبر بشهادته قبل أن يسأله . »

أخرجه مسلم في ٣٠ - كتاب الأقضية ، ٩ - باب خير
الشهود ، حديث ١٩ .

• • •

٤ - وحدثني مالك عن ربيعة بن أبي عبد
الرحمن ، أنه قال : قدم على عمر بن الخطاب
رجل من أهل العراق . فقال : لقد جئتكم لأمر
ماله رأس ولا ذنب . فقال عمر : ما هو ؟ قال :

٣ - (عن أبي عمرة الأنصاري) الصواب عن ابن أبي
عمرة . كذا قال ابن وهب وعبد الرزاق عن مالك . وسماه
فقلا : من عبد الرحمن بن أبي عمرة . فرما الإشكال .

٤ - (ما له رأس ولا ذنب) أي ليس له أول ولا آخر .

شَهَادَاتُ الزُّوَرِ . ظَهَرَتْ بِأَرْضِنَا . فَقَالَ عُمَرُ :
 أَوْ قَدْ كَانَ ذَلِكَ ؟ قَالَ : نَعَمْ . فَقَالَ عُمَرُ :
 وَاللَّهِ لَا يُؤْتِسِرُ رَجُلٌ فِي الْإِسْلَامِ بِغَيْرِ الْمُدُولِ .
 وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ :
 لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ خَصْمٍ وَلَا ظَنَيْنِ .

• • •

(٤) بَابُ الْقَضَاءِ بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ

• - قَالَ يَحْيَى : قَالَ مَالِكٌ ، عَنْ جَعْفَرِ
 ابْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى
 بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ .

قال ابن عبد البر : مرسل في الوطأ

وأخرجه مسلم من حديث ابن عباس .

في : ٣٠ - كتاب الأقضية ، ٢ - باب القضاء باليمين
 والشاهد ، حديث ٢ .

• • •

٦ - وَعَنْ مَالِكٍ ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ ، أَنَّ
 عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَتَبَ إِلَى عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ
 عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ الْخَطَّابِ ، وَهُوَ عَامِلٌ
 عَلَى الْكُوفَةِ : أَنْ أَقْضِيَ بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ .

• • •

٧ - وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ ، أَنَّهُ بَلَغَهُ ، أَنَّ
 أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَسَلِيمَانَ بْنَ يَسَّارٍ
 سُمِّيَا : هَلْ يُقْضَى بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ ؟ فَقَالَا :
 نَعَمْ .

(٣) بَابُ الْقَضَاءِ فِي شَهَادَةِ الْخُلُودِ

قَالَ يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ ، أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ سُلَيْمَانَ
 ابْنِ يَسَّارٍ وَغَيْرِهِ أَنَّهُمْ سَمِعُوا : عَنْ رَجُلٍ جَلَدَ
 الْحَدَّ . أَتَجُوزُ شَهَادَتُهُ ؟ فَقَالُوا : نَعَمْ . إِذَا
 ظَهَرَتْ مِنْهُ التَّوْبَةُ .

وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ ، أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ شِهَابٍ يُسْأَلُ
 عَنْ ذَلِكَ . فَقَالَ يَثْلُ مَا قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ يَسَّارٍ .
 قَالَ مَالِكٌ : وَذَلِكَ الْأَمْرُ حِينَئِذٍ . وَذَلِكَ
 لِقَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى - وَالَّذِينَ يَرْمُونَ
 الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ
 لَمَّا تَبَيَّنَ جُلْدُهُمْ وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ
 هُمُ الْفَاسِقُونَ . إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ
 وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ - .

(الأيورس) أي لا يمس . والأسر : الحبس ، أولاً بمالك ملك
 الأمير لإقامة الحقوق عليه . (بغير المدول) هم الصحابة الذين
 جبههم مدول ، والمدول من غيرهم . فن لم يكن صحابياً
 ولم تعرف مدالة لم تقبل شهادته حتى تعرف مدالته من نفسه
 (ولا ظنين) أي متهم .
 (المحصنات) العفيفات .

طَلَّقَهَا . أَخْلِفَ زَوْجَهَا مَا طَلَّقَهَا . فَإِذَا خَلَفَ لَمْ يَقَعْ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ .

قَالَ مَالِكٌ : فَسُنَةُ الطَّلَاقِ وَالْعَتَاقَةِ فِي الشَّاهِدِ الْوَاحِدِ وَاحِدَةٌ . إِنَّمَا يَكُونُ الْبَيِّنُ عَلَى زَوْجِ الْمَرْأَةِ . وَعَلَى سَيِّدِ الْعَبْدِ . وَإِنَّمَا الْعَتَاقَةُ حَدٌّ مِنَ الْحُدُودِ . لَا تَجُوزُ فِيهَا شَهَادَةُ النِّسَاءِ . لِأَنَّهُ إِذَا عَتَقَ الْعَبْدَ ثَبَتَتْ حُرْمَتُهُ . وَوَقَعَتْ لَهُ الْحُدُودُ .

وَوَقَعَتْ عَلَيْهِ . وَإِنْ زَنَى وَقَدْ أَحْصَيْنَ رُجْعَهُ . وَإِنْ قَتَلَ الْعَبْدَ قُتِلَ بِهِ . وَثَبَتَ لَهُ الْيَمِينُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَنْ يُؤَارِثُهُ . فَإِنْ احْتَجَّ مُحْتَجٌّ فَقَالَ : لَوْ أَنَّ رَجُلًا اخْتَقَى عَبْدَهُ . وَجَاءَ رَجُلٌ يَطْلُبُ سَيِّدَ الْعَبْدِ يَدِينُ لَهُ عَلَيْهِ . فَشَهِدَ لَهُ ، عَلَى حَقِّهِ ذَلِكَ ، رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ . فَإِنَّ ذَلِكَ يُنْفِثُ الْحَقَّ عَلَى سَيِّدِ الْعَبْدِ . حَتَّى تُرَدَّ بِهِ عَتَاقَتُهُ . إِذَا لَمْ يَكُنْ لِسَيِّدِ الْعَبْدِ مَالٌ غَيْرُ الْعَبْدِ . يُرِيدُ أَنْ يُعْجِزَ بِذَلِكَ شَهَادَةَ النِّسَاءِ فِي الْعَتَاقَةِ . فَإِنَّ ذَلِكَ لَيْسَ عَلَى مَا قَالُوا . وَإِنَّمَا مَثَلُ ذَلِكَ ، الرَّجُلُ يَعْتِقُ عَبْدَهُ .

ثُمَّ يَأْتِي طَالِبُ الْحَقِّ عَلَى سَيِّدِهِ بِشَاهِدٍ وَاحِدٍ . فَيُخْلِفُ مَعَ شَاهِدِهِ . ثُمَّ يَسْتَحِقُّ حَقَّهُ . وَتُرَدُّ بِذَلِكَ عَتَاقَةُ الْعَبْدِ . أَوْ يَأْتِي الرَّجُلُ قَدْ كَانَتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَيِّدِ الْعَبْدِ مُحَالَطَةٌ وَمُلَابَسَةٌ . فَيُزْعَمُ

قَالَ مَالِكٌ : نَقَصَ السُّنَّةُ فِي الْقَضَاءِ بِالْبَيِّنِ مَعَ الشَّاهِدِ الْوَاحِدِ . يَخْلِفُ صَاحِبُ الْحَقِّ مَعَ شَاهِدِهِ . وَيَسْتَحِقُّ حَقَّهُ . فَإِنْ نَكَلَ وَأَبَى أَنْ يَخْلِفَ ، أَخْلِفَ الْمُطْلُوبُ . فَإِنْ خَلَفَ سَقَطَ عَنْهُ ذَلِكَ الْحَقُّ . وَإِنْ أَبَى أَنْ يَخْلِفَ ثَبَتَ عَلَيْهِ الْحَقُّ لِصَاحِبِهِ .

قَالَ مَالِكٌ : وَإِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي الْأُمُورِ خَاصَّةً . وَلَا يَقَعُ ذَلِكَ فِي نَهْيِهِ مِنَ الْحُدُودِ . وَلَا فِي نِكَاحٍ وَلَا فِي طَلَاقٍ . وَلَا فِي عَتَاقَةٍ وَلَا فِي سَرِقَةٍ ، وَلَا فِي بَرِيَّةٍ . فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : فَإِنَّ الْعَتَاقَةَ مِنَ الْأُمُورِ ، فَقَدْ أَخْطَأَ . لَيْسَ ذَلِكَ عَلَى مَا قَالُوا . وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ عَلَى مَا قَالُوا ، لَخَلَفَ الْعَبْدُ مَعَ شَاهِدِهِ إِذَا جَاءَ بِشَاهِدٍ ، أَنَّ سَيِّدَهُ أَعْتَقَهُ . وَأَنَّ الْعَبْدَ إِذَا جَاءَ بِشَاهِدٍ عَلَى مَا مِنْ الْأُمُورِ إِدْعَاهُ ، خَلَفَ مَعَ شَاهِدِهِ وَاسْتَحَقَّ حَقَّهُ كَمَا يَخْلِفُ الْحُرُّ .

قَالَ مَالِكٌ : فَالسُّنَّةُ عِنْدَنَا أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا جَاءَ بِشَاهِدٍ عَلَى عَتَاقَتِهِ اسْتَحْلِفَ سَيِّدَهُ مَا أَعْتَقَهُ وَيَطْلُقُ ذَلِكَ عَنْهُ .

قَالَ مَالِكٌ : وَكَذَلِكَ السُّنَّةُ عِنْدَنَا أَيْضًا فِي الطَّلَاقِ . إِذَا جَاءَتِ الْمَرْأَةُ بِشَاهِدٍ أَنْ زَوْجَهَا

(وَإِنْ قَتَلَ الْعَبْدَ قُتِلَ بِهِ) قَالَ الزُّوْغَانِي : وَإِنْ قَتَلَ الْعَبْدَ
أَيُّ الَّذِي تَحْرُرُ . قُتِلَ بِهِ ، أَيُّ قَاتِلِهِ .

المرأتين يشهدان على استيفاء الصبي . فيجب
بذلك ميراثه حتى يرث . ويكون ماله لمن
يرثه . إن مات الصبي . وكنت مع المرأتين
اللتين شهدتا ، رجل ولا يمين . وقد يكون
ذلك في الأموال العظام . من الذهب والورق .
والرباع والحوادث والريق . وما سوى ذلك
من الأموال . وكو شهد امرأتان على درهم
واحد . أو أقل من ذلك أو أكثر . لم تقطع
شهادتهما شيئاً . ولم تجز إلا أن يكون معهما
شاهد أو يمين .

قال مالك : ومن الناس من يقول لا تكون
اليمين مع الشاهد الواحد . ويخرج يقول الله
تبارك وتعالى ، وقوله الحق - واستشهدوا
شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين
فرجل وامرأتان ممن قرضون من الشهداء -
يقول : فإن لم يأت رجل وامرأتان فلا
فيه له . ولا يحلف مع شاهدين .

قال مالك : فمن الحجة على من قال ذلك
القول ، أن يقال له : أرأيت لو أن رجلاً
ادعى على رجل مالا . أليس يحلف المطلوب
مادلك الحق عليه . فإن حلف بطل ذلك عنه .
وإن نكل نكل عن اليمين حلف صاحب الحق إن

أن له على سيد العبد مالا . فيقال ليسيد العبد :
اخلف ما عليك ما ادعى . فإن نكل وأبى أن
يحلف ، حلف صاحب الحق . وكنت حقه على
سيد العبد . فيكون ذلك برء حافة العبد . إذا
ثبت المال على سيده .

قال : وكذلك أيضاً الرجل ينكح الأمة .
فكون امرأته . فيأتي سيد الأمة إلى الرجل
الذي تزوجها فيقول : ابتعت مني جاريتك
فلانة . أنت وقلان بكداً وكذا بيننا .
فيذكر ذلك زوج الأمة . فيأتي سيد الأمة
برجل وامرأتين . فيشهدون على ما قال . فيثبت
بینه . ويحق حقه . وتحرم الأمة على زوجها .
ويكون ذلك إرفاقاً بينهما . وشهادة النساء لا
تجوز في الطلاق .

قال مالك : ومن ذلك أيضاً الرجل يفتري
على الرجل الحر ، فيقع عليه الحد . فيأتي
رجل وامرأتان فيشهدون أن الذي افتري عليه
عبد مملوك . فيضام ذلك الحد عن المفتري
بعد أن وقع عليه . وشهادة النساء لا تجوز في
القرية .

قال مالك : وما بغيه ذلك أيضاً مما
يفتري عليه القضاة ، وما مضى من السنة ، أن

(استهلاك صبي) أي خروج حياً من بطن أمه . (وأحوال)
الهيئات . (لوأيت) أعين .

(٦) باب القضاء في الدعوى

٨ - قَالَ يَحْيَى : قَالَ مَالِكٌ ، عَنْ جَبْرِيلِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُؤَدِّي ، أَنَّهُ كَانَ يَحْضُرُ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَهُوَ يَقْضِي بَيْنَ النَّاسِ . فَإِذَا جَاءَهُ الرَّجُلُ يَدْعِي عَلَى الرَّجُلِ حَتَّى ، نَظَرَ فَإِنْ كَانَتْ بَيْنَهُمَا مُخَالَطَةٌ أَوْ مُلَابَسَةٌ ، أَخْلَفَ الَّذِي ادَّعَى عَلَيْهِ . وَإِنْ لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ ، لَمْ يُحْلَفْهُ .

قَالَ مَالِكٌ : وَعَلَى ذَلِكَ ، الْأَمْرُ حِينَئِذٍ ، أَنَّهُ مَنْ ادَّعَى عَلَى رَجُلٍ يَدْعُوهُ ، نَظَرَ . فَإِنْ كَانَتْ بَيْنَهُمَا مُخَالَطَةٌ أَوْ مُلَابَسَةٌ أَخْلَفَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ . فَإِنْ خَلَفَ بَطُلَ ذَلِكَ الْحَقُّ عَنْهُ . وَإِنْ أَدَّى أَن يَخْلِفَ ، وَوَدَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدْعَى ، فَخَلَفَ طَالِبُ الْحَقِّ ، أَخَذَ حَقَّهُ .

(٧) باب القضاء في شهادة الصبيان

٩ - قَالَ يَحْيَى : قَالَ مَالِكٌ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الرَّبِيعِ كَانَ يَقْضِي بِشَهَادَةِ الصَّبْيَانِ فِيمَا بَيْنَهُمْ مِنَ الْجَرَاحِ . قَالَ مَالِكٌ : الْأَمْرُ الْمُجْتَمِعُ عَلَيْهِ حِينَئِذٍ ، أَنَّ شَهَادَةَ الصَّبْيَانِ تَجُوزُ فِيمَا بَيْنَهُمْ مِنَ الْجَرَاحِ وَلَا تَجُوزُ عَلَى غَيْرِهِمْ . وَإِنَّمَا تَجُوزُ شَهَادَتُهُمْ فِيمَا بَيْنَهُمْ مِنَ الْجَرَاحِ وَحْدَهَا . لَا تَجُوزُ فِي غَيْرِ

حَقِّهَ حَقِّهِ . وَتَبَيَّنَ حَقُّهُ عَلَى صَاحِبِهِ . فَهَذَا مَا لَا اخْتِلَافَ فِيهِ عِنْدَ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ . وَلَا يَبْلَدُ مِنَ الْبُلْدَانِ . فَبَيَّنْتُ شَيْءٌ أَخَذَ هَذَا ؟ أَوْ فِي أَىِّ مَوْضِعٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَجَدْتُهُ ؟ فَإِنْ أَقْرَبَ بِهَذَا فَلْيَقْرَرْ بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ . وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ . وَأَنَّهُ لِيَكْفِي مِنْ ذَلِكَ مَا مَضَى مِنَ السَّنَةِ . وَلَكِنَّ الْمَرْءَ قَدْ يُجِبُ أَنْ يَعْرِفَ وَجْهَ الصَّوَابِ وَمَوْضِعَ الْحُجَّةِ . فَقَبِلَ هَذَا بَيَانًا مَا أَشْكَلُ مِنْ ذَلِكَ . إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

(٥) باب القضاء فيما هلك وله دين ، وعليه دين ، له فيه شاهد واحد

قَالَ يَحْيَى : قَالَ مَالِكٌ ، فِي الرَّجُلِ يَهْلِكُ وَلَهُ دَيْنٌ ، عَلَيْهِ شَاهِدٌ وَاحِدٌ ، وَعَلَيْهِ دَيْنٌ لِلنَّاسِ ، لَهُمْ فِيهِ شَاهِدٌ وَاحِدٌ . فَبَيَّنْتُ وَرَثَتَهُ أَنْ يَخْلِفُوا عَلَى حُقُوقِهِمْ مَعَ شَاهِدِهِمْ . قَالَ : فَإِنَّ الْفَرَمَاءَ يَخْلِفُونَ وَيَتَأَخَّلُونَ حُقُوقَهُمْ . فَإِنْ فَضَّلَ فَضَّلُ لَمْ يَكُنْ لِلْوَرَثَةِ مِنْهُ شَيْءٌ . وَذَلِكَ أَنَّ الْإِيمَانَ عُرِضَتْ عَلَيْهِمْ قَبْلُ ، فَتَرَسَّوْهَا . إِلَّا أَنْ يَقُولُوا لَمْ نَعْلَمْ لِصَاحِبِنَا فَضْلًا . وَيَعْلَمُ أَنَّهُمْ إِنَّمَا تَرَسَّوْا الْإِيمَانَ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ . فَإِنِّي أَرَى أَنْ يَخْلِفُوا وَيَتَأَخَّلُوا مَا بَقِيَ بَعْدَ دَيْنِهِ .

(فان الترمذى) أصحاب الدين

عَنْ أَبِي أُمَامَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنْ
اِقْتَطَعَ حَقَّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ بِبَيْعِهِ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ
الْجَنَّةَ . وَأَوْجِبَ لَهُ النَّارَ » . قَالُوا : وَإِنْ كَانَ
بَيْنَهُمَا يَسِيرًا يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : « وَإِنْ كَانَ
قَضِيْبًا مِنْ أَرَاكِ . وَإِنْ كَانَ قَضِيْبًا مِنْ أَرَاكِ .
وَإِنْ كَانَ قَضِيْبًا مِنْ أَرَاكِ » ، قَالَهَا ثَلَاثَ
مَرَّاتٍ .

أخرجه مسلم في ١ - كتاب الإيمان ٥٩ - باب وجه
من اتصل حق مسلم ، بين فاجرة ، بالنار ، حديث ٢١٨

...

(٩) باب جامع ما جاء في العين هل المنبر
١٢ - قَالَ يَحْيَى : قَالَ مَالِكٌ ، عَنْ دَاوُدَ
ابْنِ الْحَصِينِ ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا غَطَفَانَ بْنَ طَرِيفٍ
الْمُرِّيَّ يَقُولُ : اخْتَصَمَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ الْأَنْصَارِيُّ
وَأَبْنُ مُطْعِمٍ فِي دَارٍ كَانَتْ بَيْنَهُمَا . إِلَى مَرْوَانَ
ابْنِ الْحَكَمِ . وَهُوَ أَمِيرٌ عَلَى الْمَلِيَّةِ . فَقَضَى
مَرْوَانَ عَلَى زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ بِالْبَيْعِ عَلَى الْمُنْبَرِ .
فَقَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ : أُخْلِفَ لَهُ مَكَانِي . قَالَ
فَقَالَ مَرْوَانُ : لَا وَاللَّهِ ! لَا عِنْدَ مَقَاتِلِ الْمُخَوَّفِ .
قَالَ فَجَعَلَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ يَخْلِفُ أَنْ سَخَّ

١١ - (يسيه) أي يجله الكلاب . (قضيا) فعل بمعنى
مفعول . أي ضنا مقطوعا .

(أراك) شجر يملك بقضائه ، الواحدة لواءة . ويقال :
هي شجرة طويلة ، فاحة كبيرة الورق والأفصان وطائر
متنقذ يسمى البرير ، يلا الشجر الكف .
- (مكاني) أي فيه .

ذَلِكَ . إِذَا كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يَتَفَرَّقُوا . لَوْ
يُحِبُّبُوا أَوْ يَعْلَمُوا . فَإِنْ افْتَرَقُوا فَلَا شَهَادَةَ لَهُمْ .
إِلَّا أَنْ يَكُونُوا قَدْ أَشْهَدُوا الْمُتَوَلَّى عَلَى شَهَادَتِهِمْ .
قَبْلَ أَنْ يَتَفَرَّقُوا .

...

(٨) باب ما جاء في الخنث على منبر النبي
صلى الله عليه وسلم

١٠ - قَالَ يَحْيَى :

حَدَّثَنَا مَالِكٌ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ هِشَامٍ عَنْ
عُتْبَةَ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نِسْطَاسٍ ،
عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ
ﷺ قَالَ : « مَنْ حَلَفَ عَلَى مِنْبَرِي كَيْمَا تَبَوَّأَ
مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ » .

أخرجه أبو داود في ٢١ - كتاب الإيمان والطور
٢ - باب ما جاء في تطهير العين عند منبر النبي ﷺ .
وابن ماجه في ١٣ - كتاب الأحكام ٩ - باب
العين عند مقاطع الحقوق .

...

١١ - وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ الْمَلَكِ بْنِ حَبِيبٍ
الرَّحْمَنِ ، عَنْ مَعْبُدِ بْنِ كَتَّابٍ السُّلَمِيِّ ، عَنْ
أَخِيهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَتَّابٍ بْنِ مَالِكٍ الْأَنْصَارِيِّ ،

٩ - (يسيروا) يمشوا . من أظف ، الضلع .

١٠ - (حل منبري) قال مالك : يريد عند منبري . وهو
الآن في موضعه الذي كان في زمن النبي ﷺ في وسط المسج .
وهو بعيد من القبلة والغراب . لأنه زيد في المسج . فكانت
العين عند منبره أول . لأنه موضع صلاة ﷺ . ولما اتبلة
والغراب ثني . بين يده امر زوقاني (تروا) اتخذ .

قَالَ : فَهَذَا لَا يَصْلُحُ وَلَا يَجُزُّ . وَهَذَا الَّذِي
تَهَيَّأَ عَنْهُ ، وَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهُ بِالَّذِي رَهَنَ بِهِ بَعْدَ
الْأَجَلِ ، فَهُوَ لَهُ . وَأَرَى هَذَا الشَّرْطَ مُنْفِيسًا .

• • •

(١١) بَابُ الْقَضَاءِ فِي رَهْنِ الثَّمَرِ وَالْحَيَوَانِ

قَالَ يَحْيَى : سَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ ، فِيمَنْ
رَهَنَ حَائِطًا لَهُ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى ، فَيَكُونُ ثَمَرُ
ذَلِكَ الْحَائِطِ قَبْلَ ذَلِكَ الْأَجَلِ : إِنْ الثَّمَرُ لَيْسَ
بِرَهْنٍ مَعَ الْأَصْلِ . إِلَّا أَنْ يَكُونَ اشْتَرَطَ ذَلِكَ ،
الْمُرْتَبُونَ فِي رَهْنِهِ . وَإِنَّ الرَّجُلَ إِذَا ارْتَهَنَ جَارِيَةً
وَهِيَ حَامِلٌ . أَوْ حَمَلَتْ بَعْدَ ارْتِهَانِهِ لِيَاهَا : إِنْ
وَلَدْنَا مَعَهَا .

قَالَ مَالِكٌ : وَفَرَّقَ بَيْنَ الثَّمَرِ وَبَيْنَ وَلَدِ
الْجَارِيَةِ . أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنْ بَاعَ نَحْلًا
قَدْ أُبْرِتْ فَفَعَمَرَهَا لِلْبَائِعِ . إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَهُ
الْمُبْتَاعُ » .

قَالَ : وَالْأَمْرُ الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ عِنْدَنَا :
أَنْ مَنْ بَاعَ وَكِيلَةً ، أَوْ شَيْئًا مِنَ الْحَيَوَانِ
وَفِي بَطْنِهَا جَيْتَنٌ . أَنَّ ذَلِكَ الْجَيْتَنَ لِلْمُشْتَرِي .
اِشْتَرَطَهُ الْمُشْتَرِي أَوْ لَمْ يَشْتَرِطْهُ . فَلَيْسَتْ
النَّخْلُ مِثْلَ الْحَيَوَانِ . وَلَيْسَ الثَّمَرُ مِثْلَ الْجَيْتَنِ
فِي بَطْنِ أُمِّهِ .

(حاشيا) أى بستانا .

لَحَقَّ . وَيَكُنَّى أَنْ يَحْلِفَ عَلَى الْيَمِينِ . قَالَ فَجَعَلَ
مَرَاوَانُ بْنُ الْحَكَمِ يَعْجَبُ مِنْ ذَلِكَ .

قَالَ مَالِكٌ : لَا أَرَى أَنْ يَحْلِفَ أَحَدٌ عَلَى
الْيَمِينِ ، عَلَى أَقَلِّ مِنْ رُبْعِ دِينَارٍ . وَذَلِكَ ثَلَاثَةٌ
كَرَاهِمُ .

• • •

(١٢) بَابُ مَا لَا يَجُوزُ مِنْ غُلُقِ الرِّهْنِ

١٣ - قَالَ يَحْيَى :

حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ سَعِيدِ
ابْنِ الْمُسَيَّبِ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ :
« لَا يَغْلُقُ الرِّهْنُ » .

قَالَ أَبُو حَرِيرَةَ : أَوَّلُهُ رَوَاةُ الْمُوطَأِ . إِلَّا مِنْ بَنِي مَدْيَنَ
نُوصِلُهُ عَنْ أَبِي حَرِيرَةَ .

قَالَ مَالِكٌ : وَتَقْصِيرُ ذَلِكَ ، فِيمَا قَرَى
وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، أَنْ يَرَهْنَ الرَّجُلُ الرِّهْنَ عِنْدَ الرَّجُلِ
بِالشَّيْءِ . وَفِي الرِّهْنِ فَضْلٌ عَمَّا رَهَنَ بِهِ . فَيَقُولُ
الرَّاهِنُ لِلْمُرْتَبِينَ : إِنْ جِئْتُكَ بِحَقِّكَ ، إِلَى أَجَلٍ
يُسَمِّيهِ لَهُ . وَلَا فَالْرَهْنُ لَكَ بِمَا رَهَنَ فِيهِ .

(بَابُ مَا لَا يَجُوزُ مِنْ غُلُقِ الرِّهْنِ)

(غلُق) يغلق غلقاً أى استغصه المرتن ؛ إذا لففتك فالوقت المشروط
١٣ - (لا يغلق) الرواية برفع التثاق حل الخبر .
أى ليس يغلق . أى لا يلعب ويقلب بطلا قال أبو حنيفة : لا يجوز ،
لأنه ، غلق الرهن إذا ضاع . إنما يقال غلق إذا استغصه المرتن
قلع به . قال : وهذا كان من قبل الجاهلية فأبطله صلى الله عليه وسلم
يقوله « لا يغلق الرهن » .

(فيمَا قرى) أى فلق .

قَالَ مَالِكٌ : وَذَلِكَ : إِذَا قَبَضَ الْمُرْتَنُونَ
الرَّهْنَ . وَلَمْ يَضَعْهُ عَلَى يَدَيْ غَيْرِهِ .

• • •

(١٣) باب القضاء في الرهن يكون بين الرجلين

قَالَ يَحْيَى : سَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ ، وَفِي
الرَّجُلَيْنِ يَكُونُ لَهُمَا رَهْنٌ بَيْنَهُمَا . فَيَقُومُ أَحَدُهُمَا
بِبَيْعِ رَهْنِهِ . وَقَدْ كَانَ الْآخَرُ أَنْظَرَهُ بِحَقِّهِ سَنَةً .
قَالَ : إِنْ كَانَ يَقْدِرُ عَلَى أَنْ يَقْسَمَ الرَّهْنُ .
وَلَا يَنْقُصَ حَقَّ الَّذِي أَنْظَرَهُ بِحَقِّهِ . يَبِيعَ لَهُ
نِصْفَ الرَّهْنِ الَّذِي كَانَ بَيْنَهُمَا . فَأَوْفَى حَقَّهُ .
وَإِنْ خِيفَ أَنْ يَنْقُصَ حَقَّهُ . يَبِيعَ الرَّهْنُ كُلَّهُ .
فَأُعْطِيَ الَّذِي قَامَ بِبَيْعِ رَهْنِهِ ، حَقَّهُ مِنْ ذَلِكَ .
فَإِنْ طَلَبَتْ نَفْسُ الَّذِي أَنْظَرَهُ بِحَقِّهِ ، أَنْ يَدْفَعَ
نِصْفَ الثَّمَنِ إِلَى الرَّاهِنِ . وَإِلَّا حُلِفَ الْمُرْتَنُ .
أَنَّهُ مَا أَنْظَرَهُ إِلَّا لِيُرَاقَبَ لِي رَهْنِي عَلَى هَيْئَتِهِ .
ثُمَّ أُعْطِيَ حَقَّهُ عَاجِلًا .

قَالَ : وَسَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ ، فِي التَّبْدِيدِ
يَرْهَنُهُ سَيِّدُهُ ، وَلِلتَّبْدِيدِ مَالٌ : إِنْ مَالَ التَّبْدِيدِ لَيْسَ
بِرَهْنٍ . إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيَهُ الْمُرْتَنُ .

• • •

(١٤) باب القضاء في جامع الرهن

قَالَ يَحْيَى : سَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ ، فِيمَنْ
ارْتَهَنَ مَتَاعًا فَهَلَكَ الْمَتَاعُ عِنْدَ الْمُرْتَنِ . وَأَقْرَبُ

قَالَ مَالِكٌ : وَمِمَّا يُبَيِّنُ ذَلِكَ أَيْضًا : أَنَّ
مِنْ أَمْرِ النَّاسِ أَنْ يَرْهَنَ الرَّجُلُ ثَمَرُ النَّخْلِ .
وَلَا يَرْهَنُ النَّخْلَ . وَلَكِنَّهُ يَرْهَنُ أَحَدَ مِنَ النَّاسِ
جَرِينًا فِي بَطْنِ أُمِّهِ . مِنَ الرَّقِيقِ . وَلَا مِنَ الدُّوَابِّ

• • •

(١٥) باب القضاء في الرهن من الحيوان

قَالَ يَحْيَى : سَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ : الْأَمْرُ
الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ عِنْدَنَا فِي الرَّهْنِ : أَنَّ
مَا كَانَ مِنْ أَمْرِ يُعْرِفُ هَلَاكُهُ مِنْ أَرْضٍ أَوْ دَارٍ
أَوْ حَيَوَانٍ . فَهَلَكَ فِي يَدِ الْمُرْتَنِ . وَعَلِمَ هَلَاكُهُ
فَهُوَ مِنَ الرَّاهِنِ . وَإِنْ ذَلِكَ لَا يَنْقُصُ مِنْ حَقِّ
الْمُرْتَنِ شَيْئًا . وَمَا كَانَ مِنْ رَهْنٍ يَمْلِكُ فِي يَدِ
الْمُرْتَنِ . فَلَا يُعْلَمُ هَلَاكُهُ إِلَّا بِقَوْلِهِ . فَهُوَ مِنَ
الْمُرْتَنِ . وَهُوَ لِيَقِيمَتِهِ ضَامِنٌ . يُقَالُ لَهُ : صِفَهُ .
فَلِذَا وَصَفَهُ ، أُخْلِفَ عَلَى صِفَتِهِ . وَتُسَمِّيهِ
مَالِيهِ فِيهِ . ثُمَّ يَقُومُهُ أَهْلُ الْبَصَرِ بِذَلِكَ . فَإِنْ كَانَ
فِيهِ فَضْلٌ عَمَّا سَمِيَ فِيهِ الْمُرْتَنُ ، أَخَذَهُ الرَّاهِنُ .
وَإِنْ كَانَ أَقَلُّ مِمَّا سَمِيَ ، أُخْلِفَ الرَّاهِنُ عَلَى
مَا سَمِيَ الْمُرْتَنُ . وَبَطَلَ عَنْهُ الْفَضْلُ الَّذِي سَمِيَ
الْمُرْتَنُ . فَوْقَ قِيَمَةِ الرَّهْنِ . وَإِنْ أَبَى الرَّاهِنُ
أَنْ يَخْلِفَ ، أُعْطِيَ الْمُرْتَنُ مَا فَضَلَ بَعْدَ قِيَمَةِ
الرَّهْنِ . فَإِنْ قَالَ الْمُرْتَنُ : لَا عَلِمَ لِي بِقِيَمَةِ
الرَّهْنِ . حُلِفَ الرَّاهِنُ عَلَى صِفَةِ الرَّهْنِ . وَكَانَ
ذَلِكَ لَهُ ، إِذَا جَاءَهُ بِالْأَمْرِ الَّذِي لَا يُسْتَنْكَرُ .

الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ بِتَسْمِيَةِ الْحَقِّ . وَاجْتَمَعَا عَلَى التَّسْمِيَةِ . وَكَلَّعَا فِي الرُّهْنِ . فَقَالَ الرَّاهِنُ : قِيَمَتُهُ عِشْرُونَ دِينَارًا . وَقَالَ الْمُرْتَهِنُ : قِيَمَتُهُ عَشْرَةٌ دَنَانِيرَ . وَالْحَقُّ الَّذِي لِلرَّجُلِ فِيهِ عِشْرُونَ دِينَارًا . قَالَ مَالِكٌ : يُقَالُ لِلَّذِي يَبْنُو الرُّهْنَ : صِفَهُ . فَإِذَا وَصَفَهُ ، أُخْلِفَ عَلَيْهِ . ثُمَّ أَقَامَ بِلَيْكِ الصِّفَةِ أَهْلَ الْمَعْرِفَةِ بِهَا . فَإِنْ كَانَتِ الْقِيَمَةُ أَكْثَرَ

الَّتِي سَمَى . أُخْلِفَ الْمُرْتَهِنُ عَلَى الْعِشْرِينَ الَّتِي سَمَى . ثُمَّ يُقَالُ لِلرَّاهِنِ : إِمَّا أَنْ تَغْطِيَهُ الَّذِي خَلَفَ عَلَيْهِ ، وَتَأْخُذَ رَهْنَكَ . وَإِمَّا أَنْ تَخْلِفَ عَلَى الَّذِي قُلْتَ أَنَّكَ رَهْنَتَهُ بِهِ ، وَتَبْتَاعَ عَنْكَ مَا زَادَ الْمُرْتَهِنُ عَلَى قِيَمَةِ الرُّهْنِ . فَإِنْ خَلَفَ الرَّاهِنُ بَطَلَ ذَلِكَ عَنْهُ . وَإِنْ لَمْ يَخْلِفْ لَزِمَهُ غُرْمُ مَا خَلَفَ عَلَيْهِ الْمُرْتَهِنُ .

قَالَ مَالِكٌ : فَإِنْ هَلَكَ الرُّهْنُ ، وَتَنَاقَرَا الْحَقُّ . فَقَالَ الَّذِي لَهُ الْحَقُّ : كَانَتْ لِي فِيهِ عِشْرُونَ دِينَارًا . وَقَالَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ : لَمْ يَكُنْ لَكَ فِيهِ إِلَّا عَشْرَةٌ دَنَانِيرَ . وَقَالَ الَّذِي لَهُ الْحَقُّ : قِيَمَةُ الرُّهْنِ عَشْرَةٌ دَنَانِيرَ . وَقَالَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ : قِيَمَتُهُ عِشْرُونَ دِينَارًا . قِيلَ لِلَّذِي لَهُ الْحَقُّ : صِفَهُ . فَإِذَا وَصَفَهُ . أُخْلِفَ عَلَى صِفَتِهِ . ثُمَّ أَقَامَ بِلَيْكِ الصِّفَةِ أَهْلَ الْمَعْرِفَةِ بِهَا . فَإِنْ كَانَتِ قِيَمَةُ الرُّهْنِ أَكْثَرَ مِمَّا أَدَّى فِيهِ الْمُرْتَهِنُ ، أُخْلِفَ عَلَى مَا أَدَّى . ثُمَّ يُعْطَى الرَّاهِنُ مَا فَضَلَ مِنْ قِيَمَةِ الرُّهْنِ . وَإِنْ كَانَتِ قِيَمَتُهُ أَقَلَّ مِمَّا يَدْعِي فِيهِ الْمُرْتَهِنُ ، أُخْلِفَ عَلَى الَّذِي زَعَمَ أَنَّهُ لَهُ فِيهِ . ثُمَّ قَاصَهُ بِمَا بَلَغَ الرُّهْنُ . ثُمَّ أُخْلِفَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ . عَلَى الْفَضْلِ الَّذِي بَقِيَ لِلْمُدْعَى عَلَيْهِ . بِتَدْرِجٍ مَبْلُغٍ فَتَمَّ الرُّهْنُ . وَذَلِكَ أَنَّ الَّذِي يَتَسَمَّى الرُّهْنُ ، صَارَ مُدْعِيًا عَلَى الرَّاهِنِ .

الْمُسْتَكْرَى حَسَنًا . وَلَمْ يَكُنْ لِلْمُسْتَكْرَى إِلَّا
نِصْفُ الْكِرَاهِ .

قَالَ : وَعَلَى ذَلِكَ ، أَمَرَ أَهْلَ التَّعْلَى
وَالْخِلَافِ ، لِمَا أَخْلَوْا النَّابَةَ عَلَيْهِ .

قَالَ : وَكَذَلِكَ أَيْضًا مَنْ أَخَذَ مَالًا قِرَاضًا
مِنْ صَاحِبِهِ . فَقَالَ لَهُ رَبُّ الْمَالِ : لَا تَشْتَرِ بِهِ
حَيَوَانًا وَلَا سِلْعًا كَذَا وَكَذَا . لِيَسْلَمَ يُسَمِّيَهَا .
وَيَنْتَهَاهُ عَنْهَا . وَيَكْرَهُ أَنْ يَصْعَ مَالَهُ فِيهَا فَيَشْتَرِيَ
الَّذِي أَخَذَ الْمَالَ ، الَّذِي نَهَى عَنْهُ . يُرِيدُ بِذَلِكَ
أَنْ يَخْشَى الْمَالَ . وَيَتَّعِبَ بِرَبْحِ صَاحِبِهِ . فَإِنَّمَا
صَنَعَ ذَلِكَ ، قَرَبُ الْمَالِ بِالْخِيَارِ . إِنْ أَحَبَّ
أَنْ يَدْخُلَ مَعَهُ فِي السَّلْعَةِ عَلَى مَا شَرَطَا بَيْنَهُمَا
مِنَ الرَّبْحِ ، فَعَلَ . وَإِنْ أَحَبَّ ، فَلَهُ رَأْسُ مَالِهِ .
ضَامِنًا عَلَى الَّذِي أَخَذَ الْمَالَ وَتَعْلَى .

قَالَ : وَكَذَلِكَ ، أَيْضًا ، الرَّجُلُ يُبْذِعُ
مَعَهُ الرَّجُلُ بِضَاعَةً . فَيَلْمُرُهُ صَاحِبُ الْمَالِ أَنْ
يَشْتَرِيَ لَهُ سِلْعَةً بِاسْمِهِ . فَيُخَالِفُ فَيَشْتَرِي بِبِضَاعَتِهِ
غَيْرَ مَا أَمَرَهُ بِهِ . وَيَتَعْلَى ذَلِكَ . فَإِنَّ صَاحِبَ
الْبِضَاعَةِ عَلَيْهِ بِالْخِيَارِ . إِنْ أَحَبَّ أَنْ يَأْخُذَ مَا
اشْتَرَى بِمَالِهِ ، أَخَذَهُ . وَإِنْ أَحَبَّ أَنْ يَكُونَ
الْمُبْذِعُ مَعَهُ ضَامِنًا لِرَأْسِ مَالِهِ . فَلِلَّذِي لَهُ .

• • •

فَلَهُنَّ حَلْفَ بَطْلٍ عَنْهُ بَقِيَّةٌ مَا حَلَفَ عَلَيْهِ الْمُزْنُونِ
مِمَّا أَذْهَى فَوْقَ قِيَمَةِ الرُّهْنِ . وَإِنْ تَكَلَّ ، لَزِمَهُ
مَا بَقِيَ مِنْ حَقِّ الْمُزْنُونِ بَعْدَ قِيَمَةِ الرُّهْنِ .

• • •

(١٥) بَابُ الْقَضَاءِ فِي كِرَاهِ النَّابَةِ وَالتَّعْلَى بِهَا

قَالَ يَحْيَى : سَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ : الْأَمْرُ
هِنَاكَ فِي الرَّجُلِ يَسْتَكْرِى النَّابَةَ إِلَى الْمَكَانِ
الْمُسَمَّى . ثُمَّ يَتَعْلَى ذَلِكَ الْمَكَانَ وَيَقْفَلُ :
إِنْ رَبُّ النَّابَةِ يُخَيِّرُ . فَإِنْ أَحَبَّ أَنْ يَأْخُذَ كِرَاهًا
دَابَّتِهِ إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي تَعْلَى بِهَا إِلَيْهِ ، أُعْطِيَ
ذَلِكَ . وَيَقْبِضُ دَابَّتَهُ . وَلَهُ الْكِرَاهُ الْأَوَّلُ .
وَإِنْ أَحَبَّ رَبُّ النَّابَةِ ، فَلَهُ قِيَمَةُ دَابَّتِهِ مِنْ
التَّكَانِ الَّذِي تَعْلَى مِنْهُ الْمُسْتَكْرَى ، وَلَهُ الْكِرَاهُ
الْأَوَّلُ . إِنْ كَانَ اسْتَكْرَى النَّابَةَ الْبِدَاةَ . فَإِنْ
كَانَ اسْتَكْرَاهَا ذَاهِبًا وَرَاجِعًا ، ثُمَّ تَعْلَى حِينَ
بَلَغَ الْبَلَدَ الَّذِي اسْتَكْرَى إِلَيْهِ ، فَإِنَّمَا ، لِرَبِّ
النَّابَةِ نِصْفُ الْكِرَاهِ الْأَوَّلِ . وَذَلِكَ أَنَّ الْكِرَاهَ
يُضْفُهُ فِي الْبِدَاةِ وَيُضْفُهُ فِي الرَّجْعَةِ . فَتَعْلَى
الْمُتَعْلَى بِالنَّابَةِ . وَلَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ إِلَّا نِصْفُ
الْكِرَاهِ الْأَوَّلِ . وَلَوْ أَنَّ النَّابَةَ هَلَكَتْ حِينَ بَلَغَ
بِهَا الْبَلَدَ الَّذِي اسْتَكْرَى إِلَيْهِ ، لَمْ يَكُنْ عَلَى

(١٥) - بَابُ الْقَضَاءِ فِي كِرَاهِ النَّابَةِ وَالتَّعْلَى بِهَا

(الْبِدَاةُ) أَيْ فِي الْمَطَايِرِ .

(الْخِلَافُ) الْخِلَافَةُ .

(١٦) باب القضاء في المستكرهة من النساء

١٤ - حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، أَنَّ
عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ مَرْوَانَ قَضَى ، فِي امْرَأَةٍ أُصِيبَتْ
مُسْتَكْرَهَةً ، بِصَدَاقِهَا عَلَى مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ بِهَا .
قَالَ يَحْيَى : سَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ : الْأَمْرُ
جِنْدَلًا فِي الرَّجُلِ يَخْتَصِبُ الْمَرْأَةَ . بِكَرَاهٍ
كَانَتْ أَوْثَقًا . إِنَّهَا إِنْ كَانَتْ حُرَّةً فَقَلْبُهُ
صَدَاقٌ يُلْهِمُهَا . وَإِنْ كَانَتْ أَمَةً فَقَلْبُهُ مَانَقَصٌ
مِنْ ثَمَنِهَا . وَالْعُقُوبَةُ فِي ذَلِكَ عَلَى الْمُتَخَصِّبِ .
وَلَا عُقُوبَةَ عَلَى الْمُتَخَصِّبَةِ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ . وَإِنْ
كَانَ الْمُتَخَصِّبُ حَبْدًا ، فَلِلَّذِي عَلَى سَيْلِهِ . إِلَّا
أَنْ يَشَاءَ أَنْ يُسَلِّمَهُ .

* * *

(١٧) باب القضاء في استهلاك الحيوان والطعام وغيره

قَالَ يَحْيَى : سَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ : الْأَمْرُ
جِنْدَلًا فِيمَنْ اسْتَهْلَكَ شَيْئًا مِنَ الْحَيَوَانِ بِغَيْرِ
إِذْنِ صَاحِبِهِ ، أَنْ عَلَيْهِ قِيَمَتُهُ يَوْمَ اسْتَهْلَكَهُ .
لَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يُؤْخَذَ بِمِثْلِهِ مِنَ الْحَيَوَانِ . وَلَا
يَكُونُ لَهُ أَنْ يُعْطَى صَاحِبُهُ ، فِيمَا اسْتَهْلَكَ ،
شَيْئًا مِنَ الْحَيَوَانِ . وَلَكِنْ عَلَيْهِ قِيَمَتُهُ يَوْمَ
اسْتَهْلَكَهُ . الْقِيَمَةُ أَهْدَلُ ذَلِكَ فِيمَا بَيْنَهُمَا ،
فِي الْحَيَوَانِ وَالْعُرُوضِ .

قَالَ : وَسَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ ، فِيمَنْ اسْتَهْلَكَ
شَيْئًا مِنَ الطَّعَامِ بِغَيْرِ إِذْنِ صَاحِبِهِ : فَإِنَّمَا يَرُدُّ

عَلَى صَاحِبِهِ مِثْلَ طَعَامِهِ . بِمِثْلِيَّتِهِ مِنْ صَنْفِهِ .
وَإِنَّمَا الطَّعَامُ بِمِثْلِيَّةِ اللَّحَبِ وَالْقِضَةِ . إِنَّمَا يَرُدُّ
مِنَ اللَّحَبِ اللَّحَبَ . وَمِنَ الْقِضَةِ الْقِضَةُ . وَلَكَيْتَى
الْحَيَوَانُ بِمِثْلِيَّةِ النَّهْبِ فِي ذَلِكَ . فَرَقَ بَيْنَ
ذَلِكَ السُّنَّةِ ، وَالْعَمَلِ الْمَعْمُولِ بِهِ .

قَالَ يَحْيَى : وَسَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ : إِذَا
اسْتَوْدَعَ الرَّجُلُ مَالًا فَأَتْبَاعَ بِهِ لِنَفْسِهِ وَرَبِّهِ
فِيهِ . فَإِنَّ ذَلِكَ الرَّبْحَ لَهُ . لِأَنَّهُ ضَامِنٌ لِلْمَالِ .
حَتَّى يُؤَدِّيَهُ إِلَى صَاحِبِهِ .

* * *

(١٨) باب القضاء لِمَنْ أَوْلَدَ عَنِ الْإِسْلَامِ

١٥ - حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ زَيْدِ
ابْنِ أَسْلَمَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : مَنْ غَيْرَ
دِينَهُ فَأَضْرِبُوا عُنُقَهُ .
مرسل عنه جميع الرواة .
وهو موصول في البخاري عن طريق أبيه ، من هكرمة ،
عن ابن عباس .
في : ٥٦ - كتاب الجهاد ، ١٤٩ - باب لا يلدب يلداب
الله .

ولقد (من بدل دينه فقتلوه)

وَمَعْنَى قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ ، فِيمَا نُرَى وَاللَّهُ
أَعْلَمُ ، مَنْ غَيْرَ دِينَهُ فَأَضْرِبُوا عُنُقَهُ . أَنَّهُ مَنْ
خَرَجَ مِنَ الْإِسْلَامِ إِلَى غَيْرِهِ ، مِثْلُ الزَّنَادِقَةِ
وَأَنْشَابِهِمْ . فَإِنْ أُولَئِكَ ، إِذَا ظَهَرُوا عَلَيْهِمْ ،
قُتِلُوا وَكَمْ يُسْتَنْبَأُوا . لِأَنَّهُ لَا تُعْرَفُ تَوْبَتُهُمْ .
وَأَنَّهُمْ كَانُوا يَسُرُّونَ الْكُفْرَ وَيُعْلِنُونَ الْإِسْلَامَ .

إِسْلَامِهِ . قَالَ : فَمَا فَعَلْتُمْ بِهِ ؟ قَالَ : فَرَقَيْنَاهُ ،
فَصَرَبْنَا عُنُقَهُ . فَقَالَ عُمَرُ : أَفَلَا حَبَسْتُمُوهُ
ثَلَاثًا . وَأَطَعْتُمُوهُ كُلَّ يَوْمٍ رَغِيضًا . وَاسْتَبَيْتُمُوهُ
لَعَلَّهُ يَتُوبُ وَيُرَاجِعَ أَمْرَ اللَّهِ ؟ ثُمَّ قَالَ عُمَرُ :
اللَّهُمَّ إِنِّي لَمْ أَحْضُرْ . وَلَكِنْ أَمُرُ . وَلَكُمْ أَرْضُ ،
إِذْ يَلْغَيْنِي .

• • •

(١٩) باب القضاء لِمَنْ وَجَدَ مع امرأته رجلاً

١٧ - وحُثْنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ سَهْلِ بْنِ
أَبْنِ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي
هُرَيْرَةَ ، أَنَّ مَعْدَنَ بْنَ عُبَادَةَ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ
ﷺ : أَرَأَيْتَ إِنْ وَجَدْتُ مَعَ امْرَأَتِي رَجُلًا ،
أَلَمْ يَكُنْ حَتَّى آتَى بِأَرْبَعَةِ شَهَدَاءَ ؟ فَقَالَ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ : « نَعَمْ » .

أخرجه مسلم في ١٩ - كتاب النكاح ، حديث ١٥٠ .

• • •

١٨ - وحُثْنِي مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ،
عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ
الشَّامِ ، يُقَالُ لَهُ ابْنُ خَيْبَرٍ ، وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ
رَجُلًا فَقَتَلَهُ ، أَوْ قَتَلَهُمَا مَعًا . فَاشْكَلَ عَلَى
مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ الْقَضَاءُ فِيهِ . فَكَتَبَ إِلَى
أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ ، يَسْأَلُ لَهُ عَلَى بْنِ أَبِي

١٧ - (أرأيت) أي انظرني .

قَلَّا أَرَى أَنْ يُسْتَتَابَ هُوَاهُ . وَلَا يُغْتَبَلَ مِنْهُمْ
قَوْلُهُمْ . وَأَمَّا مَنْ خَرَجَ مِنَ الْإِسْلَامِ إِلَى غَيْرِهِ ،
وَأُظْهِرَ ذَلِكَ ، فَإِنَّهُ يُسْتَتَابُ . فَإِنْ تَابَ ،
وَلَا قِتِيلَ . وَذَلِكَ ، لَوْ أَنَّ قَوْمًا كَانُوا عَلَى ذَلِكَ ،
رَأَيْتُ أَنْ يَذْهَبُوا إِلَى الْإِسْلَامِ وَيُسْتَتَابُوا . فَإِنْ
تَابُوا قَبْلَ ذَلِكَ مِنْهُمْ . وَإِنْ لَمْ يَتُوبُوا قَتِلُوا .
وَلَمْ يَكُنْ بِذَلِكَ ، فِيمَا نُرَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، مَنْ
خَرَجَ مِنَ الْيَهُودِيَّةِ إِلَى النَّصْرَانِيَّةِ . وَلَا مِنَ
النَّصْرَانِيَّةِ إِلَى الْيَهُودِيَّةِ . وَلَا مَنْ يُغَيِّرُ دِينَهُ مِنْ
أَهْلِ الْأَدْيَانِ كُلِّهَا . إِلَّا الْإِسْلَامَ . فَمَنْ خَرَجَ مِنَ
الْإِسْلَامِ إِلَى غَيْرِهِ ، وَأُظْهِرَ ذَلِكَ ، فَلِلَّهِ إِلَيْهِ
حُكْمٌ بِهِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

• • •

١٩ - وحُثْنِي مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ
مُحَمَّدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْقَارِي ، عَنْ أَبِيهِ ،
أَنَّهُ قَالَ : قَدِمَ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَجُلٌ مِنْ
قَبِيلِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ . فَسَأَلَهُ عَنْ النَّاسِ .
فَأَخْبَرَهُ . ثُمَّ قَالَ لَهُ عُمَرُ : هَلْ كَانَ فِيكُمْ مِنْ
مُغْرِبَةٍ خَيْرٍ ؟ فَقَالَ : نَعَمْ . وَرَجُلٌ كَفَرَ بِعَلَّةِ

١٥ - (ين) بهم الياء وفتح النون ، حتى المجهول .
ويفتح الياء وكسر النون لقاعل . أي لم يرد انبيء ﷺ . (حتى)
بالبناء للمفعول أو لقاعل . (به) أي الحديث المذكور .

١٦ - (هل من مغربة خير) أي هل من خير جديد جاء
من يله يبد .

عِنْدَنَا فِي الْمَثْبُودِ ، أَنَّهُ حُرٌّ . وَأَنْ وَلَّاهُ
لِلْمُسْلِمِينَ . ثُمَّ يَرْتُونَهُ وَيَتَعَلَّوْنَ عَنْهُ .

(٢١) باب القضاء بالحق الولد بأبيه

٢٠ - قَالَ يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ ابْنِ
شِهَابٍ ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ
النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهَا قَالَتْ : كَانَ عُبَيْدُ بْنُ أَبِي
وَقَّاصٍ ، عَهْدَ إِلَى أَخِيهِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ ،
أَنَّ ابْنَ وَكَيْدَةَ زَمَعَهُ بِنِي . فَأَقْبَضَهُ إِلَيْكَ . قَالَتْ :
فَلَمَّا كَانَ حَامُ الْفَتْحِ أَخَذَهُ سَعْدٌ . وَقَالَ : ابْنُ
أَخِي . قَدْ كَانَ عَهْدَ إِلَى فِيهِ . فَقَامَ إِلَيْهِ عُبَيْدُ بْنُ
زَمَعَةَ فَقَالَ : أَخِي . وَأَبْنُ وَكَيْدَةَ أَبِي . وَكَيْدَ عَلَى
فِرَاشِهِ . فَتَسَاوَقَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَقَالَ
سَعْدٌ : يَا رَسُولَ اللَّهِ . ابْنُ أَخِي . قَدْ كَانَ عَهْدَ
إِلَى فِيهِ . وَقَالَ عُبَيْدُ بْنُ زَمَعَةَ : أَخِي . وَأَبْنُ
وَكَيْدَةَ أَبِي . وَكَيْدَ عَلَى فِرَاشِهِ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ : « هُوَ لَكَ يَا عَبْدُ بْنُ زَمَعَةَ » ثُمَّ قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « الْوَكْدُ لِلْفِرَاشِ . وَلِكُلِّهَا

طَالِبٍ عَنْ ذَلِكَ . فَسَأَلَ أَبُو مُوسَى ، عَنْ ذَلِكَ ،
عَلَى بْنِ أَبِي طَالِبٍ . فَقَالَ لَهُ عَلِيٌّ : إِنْ مَلَأَ
الشَّيْءُ مَا هُوَ بِأَرْضِي . حَزَمْتُ عَلَيْكَ لَتُخْبِرُنِي .
فَقَالَ لَهُ أَبُو مُوسَى : كَتَبَ إِلَى مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي
سُفْيَانَ أَنْ أَسْأَلَكَ عَنْ ذَلِكَ . فَقَالَ عَلِيٌّ :
أَنَا أَبُو حَسَنِ : إِنْ لَمْ يَأْتِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ ،
فَلْيُعْطَ بِرَأْسِهِ .

...

(٢١) باب القضاء في المنبذ

١٩ - قَالَ يَحْيَى : قَالَ مَالِكٌ : عَنْ ابْنِ
شِهَابٍ ، عَنْ سُنَيْنِ أَبِي جَبَلَةَ ، رَجُلٍ مِنْ بَنِي
مُسْلِمٍ ، أَنَّهُ وَجَدَ مَثْبُودًا فِي زَمَانِ عُمَرَ بْنِ
الْخَطَّابِ . قَالَ : فَجِئْتُ بِهِ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ
فَقَالَ : مَا حَمَلَكَ عَلَى اخْتِدِ هَذِهِ التَّسْمِيَةَ ؟ فَقَالَ :
وَجَدْتُهَا ضَالَّةً فَأَخَذْتُهَا . فَقَالَ لَهُ عَرِيفُهُ :
يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، إِنَّهُ رَجُلٌ صَالِحٌ . فَقَالَ لَهُ
عُمَرُ : أَكُنْ لَكَ ؟ قَالَ : نَعَمْ . فَقَالَ عُمَرُ بْنُ
الْخَطَّابِ : اذْهَبْ فَهُوَ حُرٌّ . وَلَكَ وَلَاؤُهُ
وَعَلَيْنَا تَفَقُّهُ .

قَالَ يَحْيَى : صَحَّحْتُ مَالِكًا يَقُولُ : الْأَمْرُ

١٨ - (إِنْ لَمْ يَأْتِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ ظَلِمَ بِرَأْسِهِ) أَيْ
يُسَلَّمُ إِلَى أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ ، يَتَقَلَّبُونَ قِصَاصًا . وَالرَّابِعَةُ قِطْعَةٌ مِنْ
سُحْلٍ . لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَقْدَحُونَ الْقَاتِلَ إِلَى دَلِ الْمَقْتُولِ بِجِلٍّ . وَلَمَّا
قِيلَ : الْقَوْدُ .

١٩ - (عَرِيفُهُ) أَيْ مَنْ يَعْرِفُ أُمُورَ النَّاسِ حَتَّى يَعْرِفَ مَا
مِنْ قُوَّةِ ، حَتَّى إِذَا هَاجَ لَكَ .

٢٠ - (وَلِيدَةُ) أَيْ الْجَارِيَةُ . (لَتَسَاوَا) أَيْ تَنَافَا
بِيدِ تَخَاصُّسِهِمَا وَتَنَافُسِهِمَا فِي الْوَلَدِ . أَيْ سَاقَ كُلِّ مَهْمَا صَاحِبِهِ
فِيهَا إِدَاءً . (الْوَلَدُ الْفِرَاشُ) أَيْ الْوَلَدُ . أَيْ الْوَلَدُ الْحَالَةُ الَّتِي
يُمْكِنُ فِيهَا الْإِفْرَاشُ ، أَيْ تَأْتِي الْوَلَدُ . فَالْفَرْشَةُ قِرَاشٌ بِالْفَتْحِ
عَلَيْهَا سَبْعُ إِسْكَانٍ الْوَلَدُ وَالْمَلُ . فَلَا يَتَنَبَّضُ عَنْ زَوْجِهَا ، سَوَاءً
أَشْبَهَ أَمْ لَا . وَتَجْرِي بَيْنَهُمَا الْأَحْكَامُ مِنْ لَدُنْ وَفِيهِ . . . الخ .
(وَالْمَعَارِ) الْزَّانُ . أَيْ قَاتِلُ مَنْ مَهَرِ الرَّجُلَ الْمَرْأَةَ إِذَا أُنْعِمَ
الْقَجُورُ . وَمَهَرَتْ هِيَ وَتَمَهَّرَتْ إِذَا زُنْتُ . وَالْمَهْرُ الزَّانُ .

لَكَحَهَا ، وَأَصَابَ الْوَلَدَ الْمَاءَ ، تَحَرَّكَ الْوَلَدُ فِي بَطْنِهَا . وَكَبِرَ . فَصَدَّقَهَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا . وَقَالَ عُمَرُ : أَمَا إِنَّهُ لَمْ يَبْلُغْنِي عَنْكُمَا إِلَّا خَيْرٌ . وَالْحَقُّ الْوَلَدُ بِالْأُولِ .

• • •

٢٢ - وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ يُلِيْطُ . أَوْلَادَ الْجَاهِلِيَّةِ بِحَنٍّ ادَّعَاهُمْ فِي الْإِسْلَامِ . فَأَتَى رَجُلَانِ . كِلَاهُمَا يَدْعِي وَلَدَ امْرَأَةٍ . فَدَعَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ قَائِلًا . فَنَظَرَ إِلَيْهِمَا . فَقَالَ الْقَائِلُ : لَقَدْ اشْتَرَا فِيهِ . فَضَرَبَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ بِاللَّوَةِ . ثُمَّ دَعَا الْمَرْأَةَ فَقَالَ : أَخْبِرِينِي خَيْرَكَ . فَقَالَتْ : كَانَ هَذَا ، لِأَحَدِ الرَّجُلَيْنِ ، يَتَيْمِي . وَجِيءَ فِي إِبِلٍ لِأُمْلِيهَا . فَلَا يُفَارِقُهَا حَتَّى يَطْنَ وَيُظْنَ أَنَّهُ قَدْ اشْتَرَا بِهَا حَبْلٌ . ثُمَّ انْصَرَفَ عَنْهَا . فَأُفْرِقَتْ عَلَيْهِ دِمَاهُ . ثُمَّ خَلَّتْ عَلَيْهَا هَذَا ، تَتَنَّى الْآخِرَ ، فَلَا أُفْرِي مِنْ أَيْهِمَا هُوَ ؟ قَالَ فَكَبِرَ الْقَائِلُ . فَقَالَ عُمَرُ لِلْعَلَامِ : وَالِأَيْهِمَا شِئْتَ .

• • •

(وَأُلْقِيَ الْوَلَدُ بِالْأُولِ) أَيِ الْمِلَتِ ، لِأَنَّهُ وَلَدُهُ . إِذَا الْوَلَدُ الْفَرَّاشِ . ٢٢ - (يُلِيْطُ) يَلِصُقُ ، أَيِ يَلِصِقُ . (وَجِيءَ) فِي أَثَرِ أَهْلِهَا (الْفَتَاتِ) . وَالْأَصْلُ : وَأَنَا . (اشْتَرَا بِهَا حَبْلٌ) أَيِ حَمَلَتْ بِالْوَلَدِ .

الْحَبْرُ ، ثُمَّ قَالَ لِسُودَةَ بِنْتِ زَمْعَةَ : اخْجِصِي مِنْهُ لِمَا رَأَى مِنْ شَبَهِهِ بِعَبْتِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ . قَالَتْ : فَمَا رَأَيْتَاهَا حَتَّى لَقِيَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ .

أخرجه البخاري في : ٢٤ - كتاب البيوع ، ٣ - باب تفسير المشاهات .
ومسلم في : ١٧ - كتاب الرضاع ، ١٥ - باب الولد الفرائش ، ونوفى المشاهات ، حديث ٣٦ .

* * *

٢١ - وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهَادِي ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ النَّبِيِّ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أُمَيَّةَ ، أَنَّ امْرَأَةً هَلَكَتْ عَنْهَا زَوْجُهَا . فَأَعْتَدَتْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا . ثُمَّ تَزَوَّجَتْ حِينَ حَلَّتْ . فَمَكَثَتْ حِينَ زَوْجِهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَيَصِفُ شَهْرٌ . ثُمَّ وَلَدَتْ وَلَدًا تَامًا . فَجَاءَ زَوْجُهَا إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ . فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ . فَدَعَا عُمَرَ نِسْوَةَ مِنْ نِسَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ ، فَدَعَاهَا فَسَأَلَهُنَّ عَنْ ذَلِكَ . فَقَالَتْ امْرَأَةٌ مِنْهُنَّ : أَنَا أَخْبِرُكَ عَنْ هَذِهِ الْمَرْأَةِ . هَلَكَتْ عَنْهَا زَوْجُهَا حِينَ حَمَلَتْ مِنْهُ . فَأُفْرِقَتْ عَلَيْهِ الدِّمَاهُ . فَحَنَسَ وَلَدُهَا فِي بَطْنِهَا . فَلَمَّا أَصَابَهَا زَوْجُهَا الْبَلَى

(الحبر) أي الخاتمة ، ولا حق له في الولد . والعرب تقول في حرمان الشخص : له الحبر ، وفيه التراب ، وغير ذلك . ويريدون ليس له إلا الخاتمة . (لسودة بنت زمعة) أم المؤمنين . ٢١ - (قضاء) جمع قديم ، أي مسكن ، لمن مرقعة . (عليه السلام) أي على الحمل . (فحنس ولدها) أي يبس . يقال : أحنست المرأة فهي عيش ، إذا صار ولدها كفاك . والحنس : الولد المالك في بطن أمه .

٢٣ - سَوَحْنَتِي مَالِكُ ، أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَمَرَ
ابْنَ الْخَطَّابِ ، أَوْ عُمَانَ بْنَ حَفَّانَ ، قَفَى
أَحَدَهُمَا فِي امْرَأَةٍ عَرَّتْ رَجُلًا بِنَفْسِهَا .
وَذَكَرَتْ أَنَّهَا حُرَّةٌ فَتَزَوَّجَهَا . فَوَلَدَتْ لَهُ أَوْلَادًا .
فَقَضَى أَنْ يَنْدِي وَلَدَهُ بِمِثْلِهِمْ .
قَالَ يَحْيَى : سَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ :
وَالْقِيَمَةُ أَضَلُّ لِي هَذَا ، إِنَّ قِسْمَ اللَّهِ .

* * *

(٢٢) باب القضاء في ميراث الولد المطلق

قَالَ يَحْيَى : سَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ : الْأُمُّ
الْمُجْتَمِعُ عَلَيْهِ جَنْدًا فِي الرَّجُلِ يَهْلِكُ وَلَهُ
بَنُونَ . فَيَقُولُ أَحَدُهُمْ : قَدْ أَقَرَّ أَبِي أَنَّ فُلَانًا
ابْنُهُ . إِنَّ ذَلِكَ النَّسَبَ لَا يَثْبُتُ بِشَهَادَةِ إِنْسَانٍ
وَاحِدٍ . وَلَا يَجُوزُ إِفْرَاؤُ الَّذِي أَقَرَّ إِلَّا عَلَى نَفْسِهِ
لِي حِصَّتِهِ مِنْ مَالِ أَبِيهِ . يُعْطَى الَّذِي شَهِدَ لَهُ
قَدَرُ مَا يُصِيبُهُ مِنَ الْمَالِ الَّذِي يَجِدُوهُ .

قَالَ مَالِكُ : وَتَفْسِيرُ ذَلِكَ ، أَنْ يَهْلِكَ
الرَّجُلُ وَيَتْرَكَ ابْنَيْنِ لَهُ . وَيَتْرَكَ سِتْمِائَةَ دِينَارٍ .
فَيَأْخُذُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، فَلَا قِمَاقَةَ دِينَارٍ . ثُمَّ
يَشْهَدُ أَحَدُهُمَا أَنَّ أَبَاهُ الْهَالِكُ أَقَرَّ أَنَّ فُلَانًا
ابْنُهُ . فَيَكُونُ عَلَى الَّذِي شَهِدَ ، لِلَّذِي اسْتَلْحَقَ ،
مِائَةُ دِينَارٍ . وَذَلِكَ نِصْفُ مِيرَاثِ الْمُسْتَلْحَقِ .
لَوْ لَحِقَ . وَلَوْ أَقَرَّ لَهُ الْآخَرُ أَخَذَ الْمِائَةَ

الْآخَرَى . فَاسْتَكْمَلَ حَقَّهُ وَكَبِتَ نَسَبُهُ . وَهُوَ
أَيْضًا بِمَنْزِلَةِ الْمَرْأَةِ تُقَرُّ بِالذِّينِ عَلَى أَبِيهَا
أَوْ عَلَى زَوْجِهَا . وَيُنْكَرُ ذَلِكَ الْوَرَقَةُ . فَعَلَيْهَا
أَنْ تَذْفَعَ إِلَى الَّذِي أَقَرَّ لَهُ بِالذِّينِ قَدَرُ الَّذِي
يُصِيبُهَا مِنْ ذَلِكَ الذِّينِ . لَوْ ثَبَتَ عَلَى الْوَرَقَةِ
كُلُّهُمْ . إِنْ كَانَتْ امْرَأَةٌ وَرَثَتِ الثَّمَنَ ، دَفَعَتْ
إِلَى الْغَرِيمِ ثَمَنَ ذَبْنِهِ . وَإِنْ كَانَتْ ابْنَةً وَرَثَتِ
النِّصْفَ ، دَفَعَتْ إِلَى الْغَرِيمِ نِصْفَ ذَبْنِهِ .
عَلَى حِسَابِ هَذَا يَذْفَعُ لِلَّذِي مِنْ أَقَرَّ لَهُ مِنْ
النِّسَاءِ .

قَالَ مَالِكُ : وَإِنْ شَهِدَ رَجُلٌ عَلَى يَمَلٍ
مَا شَهِدَتْ بِهِ الْمَرْأَةُ أَنْ لِفُلَانٍ عَلَى أَبِيهِ ذَبْنًا .
أَخْلِفَ صَاحِبُ الذِّينِ مَعَ شَهَادَةِ شَاهِدِهِ . وَأَعْطَى
الْغَرِيمَ حَقَّهُ كُلَّهُ . وَلَيْسَ هَذَا بِمَنْزِلَةِ الْمَرْأَةِ . لِأَنَّ
الرَّجُلَ تَجُوزُ شَهَادَتُهُ . وَيَكُونُ عَلَى صَاحِبِ
الذِّينِ ، مَعَ شَهَادَةِ شَاهِدِهِ ، أَنْ يَخْلِفَ .
وَيَأْخُذَ حَقَّهُ كُلَّهُ . فَإِنْ لَمْ يَخْلِفْ أَخَذَ مِنْ
مِيرَاثِ الَّذِي أَقَرَّ لَهُ ، قَدَرُ مَا يُصِيبُهُ مِنْ ذَلِكَ
الذِّينِ . لِأَنَّهُ أَقَرَّ بِحَقِّهِ . وَأَنْكَرَ الْوَرَقَةَ . وَجَازَ
عَلَيْهِ إِفْرَاؤُهُ .

* * *

(٧٣) باب القضاء في أمهات الأولاد

٢٤ - قَالَ يَحْيَى : قَالَ مَالِكٌ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ : مَا بَالُ رِجَالٍ يَطُؤُونَ وَلَا يَدْنُهُمْ . ثُمَّ يَعْزِلُونَهُ . لَا تَأْتِيَنِي وَكَيْدُهُ يَعْتَرِفُ سَيِّدَهَا أَنْ قَدْ أَلَمَ بِهَا ، إِلَّا أَلْحَقْتُ بِهِ وَلَكِنَّمَا . فَأَعْزِلُوا بَعْدُ ، أَوْ ائْتَرَكُوا .

* * *

٢٥ - وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ صَفِيَّةِ بِنْتِ أَبِي حُبَيْدٍ ، أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ : أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ : مَا بَالُ رِجَالٍ يَطُؤُونَ وَلَا يَدْنُهُمْ ثُمَّ يَدْخُلُونَهُمْ يَخْرُجُونَ . لَا تَأْتِيَنِي وَكَيْدُهُ يَعْتَرِفُ سَيِّدَهَا أَنْ قَدْ أَلَمَ بِهَا ، إِلَّا قَدْ أَلْحَقْتُ بِهِ وَلَكِنَّمَا . فَأَرْسَلُونَهُ بَعْدُ ، أَوْ أُنْسِكُونَهُ .

قَالَ يَحْيَى : سَمِعْتُ مَالِكَ يَقُولُ : الْأَمْرُ حَيْنًا فِي أُمِّ الْوَلَدِ إِذَا جَنَّتْ جَنَابَةً . ضَمِنَ سَيِّدَهَا مَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ قِيَمَتِهَا . وَكَيْسَ لَهُ أَنْ يُسَلِّمَهَا . وَكَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَحْمِلَ مِنْ جَنَابَتِهَا أَكْثَرَ مِنْ قِيَمَتِهَا .

* * *

٢٤ - (ولأنهم) إمامي : جميع ولية . (ثم يهزلون) قال الهامبي : يحمل أن يريد الهزل المعروف ، أي عزل الماء مع الجامع بصبه خارج الفرج . ويحتمل أن يريد احتزاله في الوطء وإزالته عن حكم الترسى ، انقطاع من الولد .

٢٥ - (يعملون) يتركون . (يخرجون) أي ثم يدعونون فيها ولدت أمه زرقان . (أم بها) أي جاسها .

(٧٤) باب القضاء في عمارة الموات

٢٦ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ هِشَامِ ابْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ . وَكَيْسَ لِمَنْ لِحْرِقِ ظَلِيمٍ حَقٌّ » .
مرسل باتفاق الرواة .

قَالَ مَالِكٌ : وَالْعَرَقُ الظَّالِمُ كُلُّ مَا اخْتَفَرَ أَوْ أُخِذَ أَوْ غَرِسَ بِغَيْرِ حَقٍّ .

* * *

٢٧ - وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ : مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ . قَالَ مَالِكٌ : وَعَلَى ذَلِكَ ، الْأَمْرُ حَيْنًا .

* * *

(٧٥) باب القضاء في المياه

٢٨ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ ، أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ، فِي سَبِيلِ مَهْزُورٍ

(القضاء في عمارة الموات)

(الموات) قال الجوهري : الموات ، بالمهم ، الموت . وبالفتح ، مالا روح فيه . والأرض التي لا مالك لها من الأميين ، ولا ينفع بها أحد .

٢٦ - (وليس لمرق ظالم حق) ظالم ، صفة لمرق حل سبيل الاتساع . كان المرق يفرمه صار ظالماً . حتى كأن القمل له . قال ابن الأثير : هو حل حلف مضاف . فجعل المرق نفسه ظالماً ، والحق لصاحبه . أو يكون الظالم من صفة المرق اهـ أي لمرق ظالم .

٢٨ - (مهزور وملغيب) واديان يميلان بالمطر بالمدينة . يتنقل أهل المدينة في سبلهما .

وَمُتَّبِعِينَ : « يَمْسُكُ حَتَّى الْكَعْبَيْنِ ثُمَّ يُرْسِلُ الْأَعْلَى عَلَى الْأَسْفَلِ » .

وصله أبو داود في : ٢٢ - كتاب الأقضية : ٢١ - أبواب من القضاء .
وابن ماجه في : ١٦ - كتاب الرهون ، ٢٥ - باب الشرب من الأودية ، ومقدار حبس الله .

• • •

٢٩ - وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزُّنَاد ، عَنْ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « لَا يَمْنَعُ قُضْلُ الْمَاءِ لِيَمْنَعَ بِهِ الْكَلَاءُ » .

أخرجه البخاري في : ٤٢ - كتاب الشرب والمساقاة ، ٢ - باب من قال إن صاحب الماء أحق بالماء حتى يروى .
ومسلم في : ٢٢ - كتاب المساقاة ، ٨ - باب تحريم بيع قُضْلِ الْمَاءِ ، حديث ٣٦ .

• • •

٣٠ - وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ أَبِي الرَّجَالِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أُمِّهِ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « لَا يَمْنَعُ نَقْعٌ يَشْرِي » .

مرسل . . . واصله أبو قرة موسى بن طارق ، وصيد بن عبد الرحمن البجلي . كلاهما عن مالك ، عن أبي الرجال عن أمه ، عن عائشة .

• • •

(يمسك) سيلمال أي يمسكه الأمل أي الأقرب إلى الله ، ليسق ذروعه لوحيده .
٢٩ - (الكلاء) اسم لجميع التبتات . ثم الأخضر منه يسمى الربط . والكلاء اليابس يسمى حشيشاً .

(٢٦) باب القضاء في المرقئ

٣١ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ عَمْرِو ابْنِ يَحْيَى الْمَكَارِئِي ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ » .

وصله ابن ماجه عن عبادة بن الصامت .
في : ١٣ - كتاب الأحكام ، ١٧ - باب من يؤى في حقه ما يضر بجاره .

• • •

٣٢ - وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « لَا يَمْنَعُ أَحَدُكُمْ جَارَهُ خَشْبَةً يَغْرِزُهَا فِي جِدَارِهِ » ، ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ : مَالِي أَرَأَيْتُمْ عَثَمًا مُعْرِضِينَ وَاللَّهِ لَأَرْبِينَ يَهَا بَيْنَ أَكْفَاكِهِمْ .

أخرجه البخاري في : ٤٦ - كتاب المظالم والنصب ، ٢٥ - باب لا يمنع جار جاره أن يغرز خشبة في جداره .
ومسلم في : ٢٢ - كتاب المساقاة ، ٢٩ - باب غرز الخشب في جدار الجار حديث ١٣٦ .

٣٣ - وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَكَارِئِي ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّ الصُّعْكَاءَ بْنَ خَلِيفَةَ سَأَلَ خَلِيفَةَ لَهُ مِنَ الْعَرِضِ . فَأَرَادَ أَنْ

(القضاء في المرقئ)

(المرقئ) بفتح الميم وكسر اللام . وبفتحها وكسر الميم . ما ارتفق به . وجمعا قرية - وحي . لكم من أكرم مرقئاً - ومنه مرقئ الإنسان .

٣١ - (لا ضرر ولا ضير) خير بمعنى التهيؤ . أي لا يضر إنسان أحدهم فينقصه شيئاً من حقه . (ولا ضرر) أي لا يمتدح من غيره . فالتضرع عليه . بل يقول . فالتضرع له واحد . والتضرع فعل اثنين . فالأول إلحاق مضعة بالتضرع مطلقاً . والثاني إلحاقها به على وجه المقابلة . أي كل منهما يقتضيه ضرر صاحبه .

(٢٧) باب القضاء في قسم الأموال

٣٥ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ ثَوْرٍ ابْنِ زَيْدٍ الدَّبَلِيِّ ، أَنَّهُ قَالَ : بَلَغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « أَيُّمَا دَارٍ أَوْ أَرْضٍ قُسِمَتْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَبَيَّ عَلَى قَسَمِ الْجَاهِلِيَّةِ . وَأَيُّمَا دَارٍ أَوْ أَرْضٍ أَذْرَكَهَا الْإِسْلَامُ وَلَمْ تُقَسَمْ فَبَيَّ عَلَى قَسَمِ الْإِسْلَامِ » .

قال أبو عمر : تفرد بوضعه إبراهيم بن طهمان . وهو ثقة . عن مالك ، عن ثور ، عن حكرمة ، عن ابن عباس .

• • •

٣٦ - قَالَ يَحْيَى : سَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ ، يَمِينَ هَذَلِكَ وَتَرَكَ أَمْوَالًا بِالْعَالِيَةِ وَالسَّافِلَةِ : إِنَّ الْبَعْلَ لَا يُقَسِّمُ مَعَ النِّصْفِ . إِلَّا أَنْ يَرْضَى أَهْلُهُ بِذَلِكَ . وَإِنَّ الْبَعْلَ يُقَسِّمُ مَعَ الْعَيْنِ . إِذَا كَانَ يُشْبِهُهَا . وَأَنَّ الْأَمْوَالَ إِذَا كَانَتْ بِأَرْضٍ وَاحِدَةٍ ، الَّتِي بَيْنَهُمَا مُتَقَارِبٌ ، أَنَّهُ يُقَامُ كُلُّ مَالٍ مِنْهَا ثُمَّ يُقَسَّمُ بَيْنَهُمَا . وَالْمَسَاكِينُ وَاللُّثُورُ يَهْلِيهِ الْمُنْزِلَةُ .

• • •

٣٦ - (بالمالية والسافلة) جهتان بالقيمة . (البعل) ما يشرع بزوجته من غير حق ولا شبه . قاله الأصمعي . وقيل : هو ما ساقه البهائم ، أي المجرم (التفج) الله الذي يحمله التفجج ، وهو البهي .

يَمُرُّ بِهِ فِي أَرْضِ مُحَمَّدٍ بْنِ مُسْلِمَةَ . فَأَبَى مُحَمَّدٌ . فَقَالَ لَهُ الضَّحَّاكُ : لِمَ تَمْنَعُ ؟ وَهُوَ لَكَ مُنْفَعٌ . تَشْرَبُ بِهِ أَوْلًا وَآخِرًا . وَلَا يَضُرُّكَ . فَأَبَى مُحَمَّدٌ . فَكَلَّمَ فِيهِ الضَّحَّاكُ عُمَرَ ابْنَ الْخَطَّابِ . فَقَدَعَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ مُحَمَّدَ ابْنَ مُسْلِمَةَ . فَأَمَرَهُ أَنْ يُحْلِيَ سَبِيلَهُ . فَقَالَ مُحَمَّدٌ : لَا . فَقَالَ عُمَرُ : لِمَ تَمْنَعُ أَخَاكَ مَا يَنْفَعُهُ ؟ وَهُوَ لَكَ نَافِعٌ . تَمْنَعِي بِهِ أَوْلًا وَآخِرًا . وَهُوَ لَا يَضُرُّكَ . فَقَالَ مُحَمَّدٌ : لَا . وَاللَّهِ . فَقَالَ عُمَرُ : وَاللَّهِ ، لَيَمُرَّنَّ بِهِ وَلَوْ عَلَى بَطْنِكَ . فَأَمَرَهُ عُمَرُ أَنْ يَمُرَّ بِهِ . فَفَعَلَ الضَّحَّاكُ .

• • •

٣٤ - وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّهُ قَالَ : كَانَ ، فِي حَائِطِ جَدِّهِ ، رَيْحٌ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ . فَأَرَادَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ أَنْ يُحَوِّثَهُ إِلَى نَاحِيَةِ مِنَ الْحَائِطِ ، حَيْثُ أَقْرَبَ إِلَى أَرْضِهِ . فَمَنَعَهُ صَاحِبُ الْحَائِطِ . فَكَلَّمَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ فِي ذَلِكَ ، فَقَضَى لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ بِتَحْوِيلِهِ .

• • •

٣٤ - (ربيع) أي جدول . وهو النهر الصغير . (أرضه) أي أرض عبد الرحمن ، ليكون أسهل في مقبها من البعيد .

(٢٨) باب القضاء في الضواير والحريسة

٣٧ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ

ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ حَرَامِ بْنِ سَعْدٍ بْنِ مُحِصَةَ ،
أَنَّ نَاقَةَ لَبِيرَةَ بِنْتِ عَازِبٍ دَخَلَتْ حَاطِطَ رَجُلٍ
فَافْتَدَتْ فِيهِ . فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : أَنْ
عَلَى أَهْلِ الْحَاطِطِ جُضْطَهَا بِالنَّهَارِ . وَأَنْ مَا
أَفْسَدَتْ الْمَوَاتِي بِاللَّيْلِ ، ضَامِنٌ عَلَى أَهْلِهَا .

قال ابن عبد البر : هكذا رواه مالك وأصحاب ابن شهاب
عنه ، مرسلا .

واحدث من مراسيل الثقات . وقلناه أهل الحجاز وطائفة من
المرق بالقبول . وجرى حل أهل اللجنة عليه .

قلت : أخرجه أبو حنيفة موصولا في : ٢٢ - كتاب
البيع ، ٩٠ - باب المواشي فليس زوج قوم .

٣٨ - وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ،

عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَاطِطٍ ،
أَنَّ رَقِيقًا لِحَاطِطٍ مَرَّوًا نَاقَةَ لِرَجُلٍ مِنْ مَزِينَةَ .
فَانْتَحَرَوْهَا . فَرُفِعَ ذَلِكَ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ .

(٢٨ - القضاء في الضواير والحريسة)

(الضواير) قال اللبائي: يريد المواشي ، وهو البهائم التي
ضربت أكل ذبوح الناس . وقال حياض : يعني المواشي الضارية
لرمي ذبوح الناس ، المتداولة . (والحريسة) قال أبو عمر :
الحريسة المحروسة في الرعي . وقال حياض : حريسة الجبل
هي ما في المراعي من المواشي . فحريسة بمعنى محروسة . وفي
المسباح : حريسة الجبل ، لغة يتركها الليل قبل رجوعها إلى
مواها فتسرق من الجبل .

٣٧ - (الحواطط) البساتين .

(ضامن) قال اللبائي : أي مضمون .

٣٨ - (فانتحروها) أي نحروها .

فَأَمَرَ عُمَرَ كَثِيرَ بَنِ الصَّلْتِ أَنْ يَنْقَطَعَ أَبْدَانُهُمْ .
ثُمَّ قَالَ عُمَرُ : أَرَأَيْتُمْ نَجِيبُهُمْ . ثُمَّ قَالَ عُمَرُ :
وَاللَّهِ ، لَأَغْرَمَنَّكَ غُرْمًا يَشُقُّ عَلَيْكَ . ثُمَّ قَالَ
لِلْمَزْنِيِّ : كَمْ قَمَنُ نَاقَتِكَ ؟ فَقَالَ الْمَزْنِيُّ : قَدْ
كُنْتُ وَاللَّهِ أَضْمَعُهَا مِنْ أَرْبَعِيَاثَةِ دِرْهَمٍ . فَقَالَ
عُمَرُ : أَعْطِهِ ثَمَانِيَاثَةَ دِرْهَمٍ .

قَالَ يَحْيَى : سَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ : وَكَيْفَ
عَلَى هَذَا ، الْعَمَلُ عِنْدَنَا فِي تَضْعِيفِ الْقِيَمَةِ .
وَلَكِنْ مَقَى أَمْرُ النَّاسِ عِنْدَنَا . عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا
يَقْرَمُ الرَّجُلُ قِيَمَةَ الْبَيْتِ أَوْ الدَّابَّةِ ، يَوْمَ
يَأْخُذُهَا .

(٢٩) باب القضاء فيما أصاب شيئا من البهائم

قَالَ يَحْيَى : سَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ : الْأَمْرُ
عِنْدَنَا فِيمَنْ أَصَابَ شَيْئًا مِنَ الْبَهَائِمِ ، إِنْ عَلَى
الَّذِي أَصَابَهَا قَلْبٌ مَا نَقَصَ مِنْ ثَمَنِهَا .

قَالَ يَحْيَى : وَسَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ فِي ،
الْجَمَلِ يَشُوقُ عَلَى الرَّجُلِ فَيَحْفَافُهُ عَلَى نَفْسِهِ
فَيَقْتُلُهُ أَوْ يَحْتَرِيهِ : فَإِنَّهُ إِنْ كَانَتْ لَهُ بَيْتَةٌ ، عَلَى
أَنَّهُ أَرَادَهُ وَصَالَ عَلَيْهِ فَلَا غُرْمَ عَلَيْهِ . وَإِنْ لَمْ
تَقُمْ لَهُ بَيْتَةٌ إِلَّا مَقَالَتُهُ ، فَهُوَ ضَامِنٌ لِلْجَمَلِ .

(يصول) يبط . (يقره) يكره . (مقالته) أي دعواه .

(٣٠) باب القضاء فيما يعطى المال

(٣١) باب القضاء في الحالة والحول

قَالَ يَحْيَى : سَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ ، فِيمَنْ دَفَعَ إِلَى الْفَسَّالِ ثَوْبًا يَصْبِغُهُ فَصَبَّغَهُ . فَقَالَ صَاحِبُ الثَّوْبِ : لَمْ أَمْرُكْ بِهَذَا الصَّبْغِ . وَقَالَ الْفَسَّالُ : بَلْ أَنْتَ أَمَرْتَنِي بِذَلِكَ : فَإِنَّ الْفَسَّالَ مُصَدِّقٌ فِي ذَلِكَ . وَالْخِيَاطُ مِثْلُ ذَلِكَ ، وَالصَّائِغُ مِثْلُ ذَلِكَ . وَيَخْلِفُونَ عَلَى ذَلِكَ . إِلَّا أَنْ يَتَّوَا بِثَمَرٍ لَا يَسْتَعْمَلُونَ فِي مِثْلِهِ . فَلَا يَجُوزُ قَوْلُهُمْ فِي ذَلِكَ : وَلَيَخْلِفَنَّ صَاحِبُ الثَّوْبِ . فَإِنْ رَدَّهَا وَأَبَى أَنْ يَخْلِفَ ، خَلَّفَ الصَّبَّاءُ .

قَالَ : وَسَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ ، فِي الصَّبَّاءِ يُدْفَعُ إِلَيْهِ الثَّوْبُ فَيَخْطِي بِهِ (فَيَدْفَعُهُ إِلَى رَجُلٍ آخَرَ) حَتَّى يَلْبَسَهُ الَّذِي أَعْطَاهُ إِيَّاهُ : إِنَّهُ لَا غَرَمَ عَلَى الَّذِي لَبَسَهُ . وَيَغْرَمُ الْفَسَّالُ لِصَاحِبِ الثَّوْبِ . وَذَلِكَ إِذَا لَبَسَ الثَّوْبَ الَّذِي دَفَعَ إِلَيْهِ . عَلَى خَيْرٍ مَعْرِفَةٍ بِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ . فَإِنْ لَبَسَهُ وَهُوَ يَعْرِفُ أَنَّهُ لَيْسَ ثَوْبُهُ ، فَهُوَ ضَامِنٌ لَهُ .

• • •

(الخياط مثل ذلك) يصنع إذا قطع الثوب قميصا . وقال لربه : أمرتني به . وقال صاحبه : أمرتك بقباه ، مثلا . (والصائغ مثل ذلك) إذا صاغ الفضة أسورا ، وقال لصاحبه : بل خلا خل . (فان ردها) أي اليين .

قَالَ يَحْيَى : سَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ : الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِي الرَّجُلِ يُجِبِلُ الرَّجُلَ عَلَى الرَّجُلِ يَدِينُ لَهُ عَلَيْهِ ، أَنَّهُ إِنْ أُنْزِلَ الَّذِي أُجِبِلَ عَلَيْهِ . أَوْ مَاتَ فَلَمْ يَدَعْ وَكَا . فَلَيْسَ لِلْمُخَالَ عَلَى الَّذِي أَحَالَهُ شَيْءٌ . وَأَنَّهُ لَا يَرْجِعُ عَلَى صَاحِبِهِ الْأَوَّلِ . قَالَ مَالِكٌ : وَهَذَا الْأَمْرُ الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ عِنْدَنَا .

قَالَ مَالِكٌ : فَأَمَّا الرَّجُلُ يَتَحَمَّلُ لَهُ الرَّجُلُ يَدِينُ لَهُ عَلَى رَجُلٍ آخَرَ . ثُمَّ يَهْلِكُ الْمُتَحَمِّلُ . أَوْ يُفْلِسُ . فَإِنَّ الَّذِي تَحَمَّلَ لَهُ ، يَرْجِعُ عَلَى غَرِيْبِهِ الْأَوَّلِ .

• • •

(٣٢) باب القضاء فيما ابتاع ثوبا وبه عيب

قَالَ يَحْيَى : سَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ : إِذَا ابْتَعَ الرَّجُلُ ثَوْبًا وَبِهِ عَيْبٌ مِنْ خَرَقٍ أَوْ غَيْرِهِ

(٣١ - باب القضاء في الحالة والحول)

(الحالة) قال ابن الأثير : الحالة ، بالفتح ، ما يحصله الإنسان من غيره من حية أو غرامة . مثل أن يقع حرق بين فرقتين ، يهلك فيها المماه ، فيدخل بينهما رجل يحصل ديوات التقتل ليصلح ذات القين . وقال القاضي عياض : الحالة هي الضمان . (والحول) جمع الحوالة ، بالفتح ، مأخوذة من : حولت الرءاء ، نقلت كل طرف إلى موضع الآخر . فأصله يدينه فنقلته إلى فمة خير فتمتلك . وقال القاضي عياض : الحوالة من إحالة من له عليك دين ، بمثل على غرضك آخر .

(٣٢ - باب القضاء فيما ابتاع ثوبا وبه عيب)

(٣٣) باب ما لا يجوز من النحل

٣٩ - حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ، وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ ، أَنَّهُمَا حَدَّثَاهُ عَنْ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ أَنَّهُ قَالَ : إِنْ أَبَاهُ بَشِيرٌ أَيْ بُوَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَقَالَ : إِنْ نَحَلْتُ ابْنِي هَذَا ، غُلَامًا كَانَ لِي . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَكُلْ وَكَدِّكَ نَحَلْتُكَ مَفْلًا هَذَا ؟ » . فَقَالَ : لَا . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « فَارْتَجِعْهُ » . أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي : ٥١ - كِتَابِ الْحَبَةِ ١٢ - بَابِ الْحَبَةِ قَوْلُهُ .

وَسَمِعْتُ فِي : ٢٤ - كِتَابِ الْحَبَاتِ ٤ - بَابِ كَرَاهَةِ تَقْضِيلِ بَعْضِ الْأَوْلَادِ فِي الْحَبَةِ ، حَدِيثٌ ٩ .

• • •

٤٠ - وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجَةِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهَا قَالَتْ : إِنْ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقُ كَانَ نَحَلَهَا جَادًا عَشْرِينَ وَسَقًا مِنْ مَالِهِ بِالْقَابِ .

(٣٣ - باب ما لا يجوز من النحل)

(النحل) يضم التوتوساكن الحاء ، مصدر نحل إذا أصابه بلا مرض . وبكسر النون وفتح الحاء ، جمع نحلة . قال تعالى - وَأَتُوا النِّسَاءَ صَافِقِينَ نَحْلَةً - أي حبة من الله لمن وفريضة عليكم .

٣٩ - (نحل) أي أصليت .

٤٠ - (جاد عشرين وسقا) قال مياي : أي ما جده منه هذا القدر . والجاد ، هنا ، يعني المجهود . وجد أي قطع . وقال ثابت : يعني أن ذلك جده منها . وقال الأصمعي : هذه أرض جاد مائة وسق ، أي جده ذلك منها . فهو صفة النحل التي وهبها عمر بن الخطاب . يرويه قتادة بن أنس عن جابر بن عبد الله (بالقابلة) موضح على يده من الحديث في طريق الشام .

قَدْ عَلِمَهُ الْبَائِعُ . فَشَهِدَ عَلَيْهِ بِذَلِكَ . أَوْ أَقْرَبُ . فَاحْتَدَتْ فِيهِ الدِّيَةُ ابْتِغَاءَ حَكْمًا مِنْ تَقْطِيعِ يَنْقُصَ ثَمَنُ الثَّوبِ . ثُمَّ عَلِمَ الْمُبْتَاعُ بِالْعَيْبِ . فَهُوَ رَدُّ عَلَى الْبَائِعِ . وَكَيْسَ عَلَى الدِّيَةِ ابْتِغَاءَ حُرْمٍ فِي تَقْطِيعِهِ إِيَّاهُ .

قَالَ : وَإِنْ ابْتِغَى رَجُلٌ ثَوْبًا وَيَوْمَ عَيْبٍ مِنْ حَرَقٍ أَوْ عَوَارٍ . فَرَزَعَهُ الدِّيَةُ بَاعَهُ أَنَّهُ لَمْ يَتَلَمَّ بِذَلِكَ . وَقَدْ قَطَعَ الثَّوبُ الدِّيَةَ ابْتِغَاءً . أَوْ صَبَّغَهُ . فَالْمُبْتَاعُ بِالْخِيَارِ ، إِنْ شَاءَ أَنْ يُوضَعَ عَنْهُ قَنْدَرٌ مَا نَقَصَ الْحَرَقُ أَوْ الْعَوَارُ مِنْ ثَمَنِ الثَّوبِ . وَثَمَنُكَ الثَّوبِ ، فَعَلَ . وَإِنْ شَاءَ أَنْ يَتَرَمَّ مَا نَقَصَ التَّقْطِيعُ أَوْ الصَّبْغُ مِنْ ثَمَنِ الثَّوبِ ، وَيَرُدُّهُ ، فَعَلَ . وَهُوَ فِي ذَلِكَ بِالْخِيَارِ . فَإِنْ كَانَ الْمُبْتَاعُ قَدْ صَبَّغَ الثَّوبَ صَبْغًا يَزِيدُ فِي ثَمَنِهِ ، فَالْمُبْتَاعُ بِالْخِيَارِ . إِنْ شَاءَ أَنْ يُوضَعَ عَنْهُ قَنْدَرٌ مَا نَقَصَ الْعَيْبُ مِنْ ثَمَنِ الثَّوبِ . وَإِنْ شَاءَ أَنْ يَكُونَ شَرِيكًا لِلدِّيَةِ بَاعَهُ الثَّوبَ ، فَعَلَ . وَيَنْظُرُ كَمْ ثَمَنِ الثَّوبِ وَيَكُونُ الْحَرَقُ أَوْ الْعَوَارُ . فَإِنْ كَانَ ثَمَنُهُ عَشْرَةَ دَرَاهِمَ ، وَثَمَنُ مَا زَادَ فِيهِ الصَّبْغُ خَمْسَةَ دَرَاهِمَ ، كَانَا شَرِيكَيْنِ فِي الثَّوبِ . لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِغَيْرِ حِصْبٍ . فَعَلَى حِسَابِ هَذَا ، يَكُونُ مَا زَادَ الصَّبْغُ فِي ثَمَنِ الثَّوبِ .

(عوار) يفتح العين . وفي لغة بعضهم ، العيب من حق وخير وغير ذلك . (ويكس الثوب) يبيحه عنه . (يفرم) يلمس .

هُوَ لِابْنِي قَدْ كُنْتُ أُعْطِيْتُهُ إِيَّاهُ . مَنْ تَحَلَّ
نِحْلَةً ، فَلَمْ يَجْزِهَا إِلَيَّ نُحِلَّهَا ، حَتَّى يَكُونَ
لِي مَاتَ يَوْمَئِذٍ ، فَهِيَ بَاطِلٌ .

(٣٤) باب ما لا يجوز من العطيبة

قَالَ يَحْيَى : سَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ :
الْأَمْرُ عِنْدَنَا يَمْنَنُ أُعْطِيَ أَحَدًا عَطِيَّةً لَا يُرِيدُ
تَوَابَهَا . فَأَشْهَدَ عَلَيْهَا . فَإِنَّهَا تَابِتَةٌ لِلَّذِي
أُعْطِيَهَا . إِلَّا أَنْ يَمُوتَ الْمُعْطِي قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَهَا
الَّذِي أُعْطِيَهَا .

قَالَ : وَإِنْ أَرَادَ الْمُعْطِي إِمْسَاكَهَا بَعْدَ
أَنْ أَشْهَدَ عَلَيْهَا . فَلَيْسَ ذَلِكَ لَهُ . إِذَا قَامَ عَلَيْهِ
بِهَا صَاحِبُهَا ، أَخْلَعَهَا .

قَالَ مَالِكٌ : وَمَنْ أُعْطِيَ عَطِيَّةً . ثُمَّ نَكَلَ
الَّذِي أُعْطَاهَا . فَجَاءَ الَّذِي أُعْطِيَهَا بِشَاهِدٍ
يَشْهَدُ لَهُ أَنَّهُ أُعْطَاهُ ذَلِكَ . حَرَمًا كَانَ أَوْ ذَمًّا
أَوْ وَرَقًا أَوْ حَيَوَانًا . أَخْلِفَ الَّذِي أُعْطِيَ مَعَ
شَهَادَةِ شَاهِدٍ . فَإِنْ أَبَى الَّذِي أُعْطِيَ أَنْ
يَخْلِفَ ، خَلَفَ الْمُعْطِي . وَإِنْ أَبَى أَنْ يَخْلِفَ
أَيْضًا ، أَدَّى إِلَى الْمُعْطِي مَا ادَّعَى عَلَيْهِ .
إِذَا كَانَ لَهُ شَاهِدٌ وَاحِدٌ . فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ شَاهِدٌ ،
فَلَا حُكْمَ لَهُ .

(لا يريد توابها) بل أراد تواب الله تعالى . (نكل) قال
البلخي : يريد أنكر ذلك .

فَلَمَّا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ قَالَ : وَاللَّهِ ، بِابْنِي مَا مِنْ
النَّاسِ أَحَدٍ أَحَبُّ إِلَيَّ غَنَى بَعْدِي مِنْكَ . وَلَا
أَعَزُّ عَلَيَّ فَقْرًا بَعْدِي مِنْكَ . وَإِنِّي كُنْتُ
نَحْلُوكَ جَادَ عَشْرِينَ وَسَقًا . فَلَوْ كُنْتُ جَلْتَنِيو
وَاحْتَزَنِيو كَانَ لَكَ . وَإِنَّمَا هُوَ الْيَوْمَ مَالٌ
وَكِرْث . وَإِنَّمَا هُمَا أَخَوَاكَ وَأَخَوَاكِ . فَاقْتَسِمُوهُ
عَلَى كِتَابِ اللَّهِ . قَالَتْ عَائِشَةُ : فَقُلْتُ يَا أَبَتِ ،
وَاللَّهِ لَوْ كَانَ كَذَا وَكَذَا لَتَرَكْتُهُ . إِنَّمَا هِيَ
أَسْمَاءُ فَمَنْ الْأُخْرَى ؟ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : ذُو بَطْنٍ
يَنْتِ خَارِجَةٌ . أَرَاهَا جَارِيَةً .

٤١ - وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ،
عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ
عَبْدِ الْقَارِي ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ :
مَا بَالُ رِجَالٍ يَنْحَلُونَ أَبْنَاءَهُمْ نَحْلًا . ثُمَّ
يُمَسِّكُونَهَا . فَإِنْ مَاتَ ابْنُ أَحَدِهِمْ ، قَالَ : مَالِي
يَبْتَدِي . ثُمَّ أُعْطِيَ أَحَدًا . وَإِنْ مَاتَ هُوَ ، قَالَ :

(ولازم) أي ابني وأصب . (جددته) أي طمعه . (واحتزته)
أي حزته .

(اوكان لي كذا وكذا) كناية عن شيء كبير أزيد مما وجهه
(جا .) (ذو بطن ينت خارجة) قال عياض : أي صاحب بطنها ،
يريد الحمل الذي فيه . (أراها) أي أظنها . (جارية) أي التي .
فكان كان ظن رضي الله عنه . سميت أم كلثوم . وقال بعض الفقهاء
وذلك لرواها أبو بكر .

٤١ - (القاري) لسمي إلى القارة ، بطن من عزيمة .
(ينحلون) يطلون . (نحلا) عطية بلا عوض .

(٣٤) باب الاعتصار في الصدقة

قَالَ يَحْيَى: سَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ. أَنَّ كُلَّ مَنْ تَصَدَّقَ عَلَى ابْنِهِ بِصَلَّةٍ قَبَضَهَا الْإِبْنُ. أَوْ كَانَ فِي حِجْرِ أَبِيهِ فَأَشْهَدَ لَهُ عَلَى صَدَقَتِهِ. فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَخَصَّرَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ. لِأَنَّهُ لَا يَرْجِعُ فِي شَيْءٍ مِنْ الصَّدَقَةِ.

قَالَ: وَسَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ: الْأَمْرُ الْمُجْتَمِعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا فِيمَنْ نَحَلَّ وَلَدَهُ نُحْلًا. أَوْ أَعْطَاهُ عَطَاءً لَيْسَ بِصَلَّةٍ. أَنَّ لَهُ أَنْ يَتَخَصَّرَ ذَلِكَ. مَا لَمْ يَسْتَحْلِبِ الْوَلَدُ قَبْلًا يُدَايِنُهُ النَّاسُ بِهِ. وَيَلْمِزُونَهُ عَلَيْهِ. مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ الْعَطَاءُ الَّذِي أَعْطَاهُ أَبُوهُ. فَلَيْسَ لِأَبِيهِ أَنْ يَتَخَصَّرَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا، بَعْدَ أَنْ تَكُونَ عَلَيْهِ الدِّيُونُ. أَوْ يُعْطَى الرَّجُلُ ابْنُهُ أَوْ ابْنَتُهُ. فَتَنْكِحَ الْمَرْأَةُ الرَّجُلَ. وَإِنَّمَا تَنْكِحُهُ لِفَنَاءِهِ. وَلِلْمَالِ الَّذِي أَعْطَاهُ أَبُوهُ. فَيُرِيدُ أَنْ أَنْ يَتَخَصَّرَ ذَلِكَ الْأَبُ. أَوْ يَتَزَوَّجَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ قَدْ نَحَلَهَا أَبُوَهَا النُّحْلَ. إِنَّمَا يَتَزَوَّجُهَا وَيَرْفَعُ فِي صِدَاقِهَا لِفَنَاءِهَا وَمَالِهَا. وَمَا أَعْطَاهَا أَبُوَهَا. ثُمَّ يَقُولُ الْأَبُ أَنَا أَخْتَصِرُ ذَلِكَ. فَلَيْسَ لَهُ أَنْ

(٣٥ - باب الاعتصار في الصدقة)

(الاعتصار) هو الحبس. وكل شيء حسبه ومنعه فله حصره. وقيل: الرجوع. واعتصر العطية إذا ارتجعها. (فليس له أن يتخسر) أي يرجع. (ويرفع في صداقها) أي يزده.

قَالَ مَالِكٌ: مَنْ أَعْطَى عَطِيَّةً لَا يُرِيدُ ثَوَابَهَا ثُمَّ مَاتَ الْمُعْطَى، فَوَرَّثَتْهُ بِمَنْزِلَتِهِ. وَإِنْ مَاتَ الْمُعْطَى قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَ الْمُعْطَى عَطِيَّتَهُ، فَلَا شَيْءَ لَهُ. وَذَلِكَ أَنَّهُ أَعْطَى عَطَاءً لَمْ يَقْبِضْهُ. فَإِنْ أَرَادَ الْمُعْطَى أَنْ يُمْسِكَهَا، وَقَدْ أَشْهَدَ عَلَيْهَا حِينَ أَعْطَاهَا، فَلَيْسَ ذَلِكَ لَهُ. إِذَا قَامَ صَاحِبُهَا، أَخَذَهَا.

• • •

(٣٥) باب القضاء في الهبة

٤٢ - حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ، عَنْ أَبِي غَفَّانَ بْنِ طَرِيفِ الثَّمَرِيِّ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: مَنْ وَهَبَ هِبَةً لِصَلَةٍ رَحِمَ، أَوْ عَلَى وَجْهِ صَلَّةٍ. فَإِنَّهُ لَا يَرْجِعُ فِيهَا. وَمَنْ وَهَبَ هِبَةً يَرَى أَنَّهُ إِنَّمَا أَرَادَ بِهَا الثَّوَابَ. فَهُوَ عَلَى هِبَتِهِ. يَرْجِعُ فِيهَا، إِذَا لَمْ يُرْضَ مِنْهَا.

قَالَ يَحْيَى: سَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ: الْأَمْرُ الْمُجْتَمِعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا، أَنَّ الْهِبَةَ إِذَا تَغَيَّرَتْ عِنْدَ الْمُوْهَبِ لَهُ لِثَوَابٍ. بِزِيَادَةٍ أَوْ نَقْصَانٍ. فَإِنْ عَلَى الْمُوْهَبِ لَهُ أَنْ يُعْطَى صَاحِبُهَا فِيمَتَهَا، يَوْمَ قَبَضَهَا.

• • •

٤٢ - (قوله لا يرجع فيها) أي لا يجوز له ذلك، ولا يحمل برجوعه. (الثواب) أي الجزاء عليها من وهبها له.

يُحْتَصِرُ مِنْ ابْنِهِ وَلَا مِنْ ابْنَتِهِ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ .
 إِذَا كَانَ عَلَى مَا وَصَفْتُ لَكَ .
 ذَلِكَ ، الْأَمْرُ عِنَّمَا . أَنَّ الْعُمَرَى تَرْجِعُ إِلَى الْبَنِيِّ
 أَغْمَرَهَا . إِذَا لَمْ يَقُلْ : هِيَ لَكَ وَلِعَقِيكَ .

* * *

* * *

(٣٧) بَابُ الْقَضَاءِ فِي الْعُمَرَى

٤٥ - وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ
 ابْنَ عُمَرَ وَوَيْثَ بْنَ حَفْصَةَ بِنْتِ عُمَرَ دَارَهَا .
 قَالَ : وَكَانَتْ حَفْصَةُ قَدْ أَسْكَنْتْ بِنْتَ زَيْدِ
 ابْنِ الْخَطَّابِ مَا عَاشَتْ . فَلَمَّا تُوُفِّيَتْ بِنْتُ
 زَيْدٍ ، فَبِصَّ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْمَسْكَنَ . وَرَأَى
 أَنَّهُ لَهُ .

* * *

(٣٨) بَابُ الْقَضَاءِ فِي اللَّفْطَةِ

٤٦ - وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي
 عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ يَزِيدَ ، مَوْلَى الْمُتَنَبِّئِ ،
 عَنْ زَيْدِ ابْنِ خَالِدِ الْجُهَنِيِّ ، أَنَّهُ قَالَ : جَاءَ
 رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلَهُ عَنِ اللَّفْطَةِ ؟
 فَقَالَ : «اعْرِفْ حِفَاصَهَا وَوِكَاعَهَا . ثُمَّ عَرَفَهَا
 سَنَةً . فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا ، وَإِلَّا فَشَانَكَ بِهَا »

(٣٨ - بَابُ الْقَضَاءِ فِي اللَّفْطَةِ)

(اللفظة) الشيء الذي يلتصق به يضم اللفظ ويضع الثالث على
 المشهور عند أهل اللغة والمخنيين . وقال حيائس : لا يجوز فيه .
 ٤٦ - (حفاصها) أي وحاصها الذي يكون فيه الفتحة ،
 من جلد أو خرقعة أو غير ذلك . من الطمس . وهو التثني والمطف .
 وبه سمي الجلد الذي يمسح على رأس القنطرة ، حفاصاً . وكذلك
 فلاتها . (وِكَاعها) الوكاع الخيط الذي تده به الصرة والكيس
 وغيرها . (ثم عرفها) أي اذكرها الناس . (فان جاء صاحبها)
 فألقها إليه . فجواب الشرط . مسطوف . (وإلا فشأنك بها)
 وإلا يحى . صاحبها فالزم شأنك أي حاله . أي تصرف بها .

٤٣ - وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ
 أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ، عَنْ
 جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
 قَالَ : «أَيُّمَا رَجُلٍ أَغْمَرَ عُمَرَى لَهُ وَلِعَقِيهِ .
 فَإِنَّهَا لِلْبَنِيِّ يُعْطَاهَا . لَا تَرْجِعُ إِلَى الْبَنِيِّ أَعْطَاهَا
 أَبَدًا » لِأَنَّهُ أُعْطِيَ عَطَاءً وَقَعَتْ فِيهِ الْمَوَارِيثُ
 أخرجه مسلم في : ٢٤ - كتاب الهبات ٤ - باب الميراث ،
 حديث ٢٠ .

* * *

٤٤ - وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ
 عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ ، أَنَّهُ سَمِعَ مَكْحُولًا
 التَّمَشُّقِيَّ يَسْأَلُ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ عَنِ الْعُمَرَى ،
 وَمَا يَقُولُ النَّاسُ فِيهَا ؟ فَقَالَ الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ :
 مَا أَذْرَكْتَ النَّاسَ إِلَّا وَهُمْ عَلَى شَرْطِهِمْ فِي أَمْوَالِهِمْ .
 وَفِيمَا أُعْطُوا .

قَالَ يَحْيَى : سَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ . وَحَلَّى

(٣٧ - بَابُ الْقَضَاءِ فِي الْعُمَرَى)

(العُمَرَى) يقال : أغمرت داراً أو أرضاً أو إبلًا ، إذا
 ألبستها لباساً وقلت له : هي لك عُمَرَى ، أو عُمَرُك . فإذا ست
 وجعت إلى .
 واسطلاحاً . قال الباقون : هي حبة منافع الملك . عُمَرُ
 الموهوب له . لومة عُمَرُ وعُمَرَقه .

لَهُ : إِنِّي وَجَدْتُ لُقْطَةً . فَمَاذَا تَرَى فِيهَا ؟
فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ : عَرَفْتُهَا . قَالَ : قَدْ
فَعَلْتُ . قَالَ : زِدْ . قَالَ : قَدْ فَعَلْتُ . فَقَالَ
عَبْدُ اللَّهِ لَا تُؤْمِرُكَ أَنْ تَأْكُلَهَا . وَلَوْ شِئْتَ ، لَمْ
تَأْخُذْهَا .

* * *

(٣٩) باب القضاء في استهلاك العبد اللقطة

قَالَ يَحْيَى : سَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ : الْأُمْرُ
حِينَذَا فِي الْعَبْدِ يَجِدُ اللَّقْطَةَ فَيَسْتَهْلِكُهَا ، قَبْلَ
أَنْ تَبْلُغَ الْأَجَلَ الَّذِي أَجَلَ فِي اللَّقْطَةِ ، وَذَلِكَ
سَنَةً : أَنَّهَا فِي رَقَبَتِهِ . وَإِذَا أَنْ يُعْطِيَ سَيِّدُهُ ثَمَنَ
مَا اسْتَهْلَكَ غَلَامَهُ . وَإِذَا أَنْ يُسَلِّمَ إِلَيْهِمْ غَلَامَهُ .
وَإِنْ أَمْسَكَهَا حَتَّى يَأْتِيَ الْأَجَلَ الَّذِي أَجَلَ فِي
اللَّقْطَةِ ، ثُمَّ اسْتَهْلَكَهَا ، كَانَتْ دَيْنًا عَلَيْهِ .
يُتَّبَعُ بِهِ . وَلَمْ تَكُنْ فِي رَقَبَتِهِ . وَلَمْ يَكُنْ عَلَى
سَيِّدِهِ فِيهَا شَيْءٌ .

* * *

(٤٠) باب القضاء في الضوال

٤٩ - وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ
سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ ، أَنَّ ثَابِتَ بْنَ الضَّحَّاكِ

٤٨ - (تَأْكُلُهَا) أَيْ مَلَكَهَا بِإِذْنِ

(٤٠ -) بَابُ الْقَضَاءِ فِي الضُّوَالِ

(الضُّوَالِ) جَمْعُ ضَالَةٍ . مِثْلُ ذَابَةِ وَدَوَابٍ . وَالْأَصْلُ
فِي الضُّلَالِ النَّبِيَّةِ . وَمِثْلُ قَبْلِ لِحْيَانِ الضَّالِّ ، ضَالَّةٌ ، بِالْهَاءِ
لِذِكْرِ وَالْأُنْثَى . وَالْجَمْعُ الضُّوَالُ . وَيُقَالُ لِنَازِلِ الْجَبَلِ ،
ضَالٌّ وَتَقَطُّ . وَفِي الْجَبَلِ ، ضَابٌ وَغَنٌ عَنْ مَوْضِعِهِ .
وَأَنْشَأَ بِالْأَنْفِ ، فَتَنَهُ . قَالَهُ الْأَزْهَرِيُّ إِذَا زَنَزَ .

قَالَ : فَضَالَّةُ النَّعَمِ يَارَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : هِيَ
لَكَ ، أَوْ لِأَخِيكَ ، أَوْ لِلنَّعْبِ . قَالَ : فَضَالَّةُ
الْإِبِلِ ؟ قَالَ : مَالِكَ وَلَهَا ؟ مَتَى يَقَاوِمَا
وَحِذَاوِمَا . فَرِدُّ الْمَاءُ ، وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ ، حَتَّى
يَلْقَاهَا رَبُّهَا .

أُخْرِجَ الْبَخَارِيُّ فِي : ٤٠ - كِتَابُ الْقَطْعَةِ : ٤ - بَابُ
إِذَا لَمْ يَجِدْ صَاحِبَ الْقَطْعَةِ بَعْدَ سَنَةٍ ، فَبَيِّنَ وَجْهَهَا .
وَسَلَّمَ فِي : ٢١ - كِتَابُ الْقَطْعَةِ : حَدِيثٌ ١ .

* * *

٤٧ - وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مَوْسَى ،
عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَدْرِ الْجُهَنِيِّ ، أَنَّ
أَبَاهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ نَزَلَ مَنْزِلَ قَوْمٍ بِطَرِيقِ الشَّامِ .
فَوَجَدَ صُورَةً فِيهَا لَمَاعُونَ دِينَارًا . فَلَزَزَهَا لِعُمَرَ بْنِ
الْعَطَّابِ . فَقَالَ لَهُ عُمَرُ : عَرَفْتُهَا عَلَى أَبْوَابِ
الْمَسَاجِدِ . وَادَّكَرَهَا لِكُلِّ مَنْ يَأْتِي مِنَ الشَّامِ ،
سَنَةً . فَلَمَّا مَضَتْ السَّنَةُ ، فَشَانَكَ بِهَا .

* * *

٤٨ - وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ ، أَنَّ رَجُلًا
وَجَدَ لُقْطَةً . فَجَاءَ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ . فَقَالَ

(فَضَالَةُ النَّعَمِ) أَيْ مَا سَكَنَهَا ؟ (لَكَ) أَيْ هِيَ إِنْ أَخْطَأَ .
وَلَيْسَ حَتَّى يَأْكُلَهَا . لِأَنَّهُ إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَلْقَ صَاحِبَهَا تَبَيَّنَتْ
لِلنَّعْبِ ، كَانَ ذَلِكَ أَحَقَّ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْكُلَهَا . (فَضَالَةُ الْإِبِلِ) أَيْ
مَا سَكَنَهَا ؟ (مَالِكَ وَلَهَا) اسْتَظْهَرَ الْإِكْرَارَ . (يَقَاوِمَا)
جَوَّهَهَا . أَيْ حَيْثُ وَجَدَتْ الْمَاءَ شَرِبَتْ مَا يَكْتُمُهَا حَتَّى تَرِدَ مَاءً
آخَرَ . وَقَبْلَ مَقَامِهَا ، فَتَشْرَبُ مِنْ غَيْرِ سَائِلٍ يَمْنَعُهَا . فَلَوْ أَنَّ
(وَحِذَاوِمَا) أَخْبَلَهَا ، فَتَقْوَى بِهَا عَلَى الْبَحْرِ وَتَقَطُّ الْبِلَادَ
الْبَحْرِيَّةَ . (دَجَا) أَيْ مَلَكَهَا .

بِتَغْرِيفِهَا . ثُمَّ تَبَاع . فَإِذَا جَاءَ صَاحِبُهَا . .
أَعْطَى ثَمَنَهَا .

• • •

(٤١) باب صلة المي عن الميت

٥٢ - وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ سَعِيدِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ
شُرَحْبِيلَ بْنِ سَعِيدِ بْنِ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ،
عَنْ جَدِّهِ ، أَنَّهُ قَالَ : خَرَجَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ مَعَ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى بَنِي مَنَاذِيرَ . فَخَصَرَتْ أُمُّهُ
الْوَلَاةَ بِالْمَلِيحَةِ . فَقِيلَ لَهَا : أَوْصِي . فَقَالَتْ :
يَسْمُ أَوْصِي ؟ إِنَّمَا الْمَالُ مَالُ سَعْدٍ . فَتَوَلَّيْتُ قَبْلَ
أَنْ يَقْدِمَ سَعْدُ . فَلَمَّا قَدِمَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ ، ذَكَرَ
ذَلِكَ لَهُ . فَقَالَ سَعْدُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، هَلْ يَنْفَعُنِي
أَنْ أَتَصَدَّقَ عَنْهَا ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : نَعَمْ ،
فَقَالَ سَعْدُ : حَاطِطٌ كَلَّا وَكَلَّا صَلَكَ عَنْهَا ،
لِحَاطِطِ سَمَاءُ .

لعمري السائل في ٢٠٥ - كتاب الوصايا : ٢ - باب
إذا مات القليل هل يستحب لأهله أن يتصدقوا عنه ؟

• • •

٥٣ - وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ،
عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّ رَجُلًا
قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ : إِنَّ أُمَّي افْتَلَيْتُ نَفْسَهَا .

٥٢ - (حاطط) بستان .

٥٣ - (افتلت) أي أهدت قلعة ، أي بعة . (ولم أراها)
في أصلها .

الْأَنْصَارِيُّ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ وَجَدَ بَعِيرًا بِالْحَرَّةِ .
فَنَقَلَهُ . ثُمَّ ذَكَرَهُ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ . فَأَمَرَهُ
عُمَرُ أَنْ يُعْرِقَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ . فَقَالَ لَهُ ثَابِتٌ :
إِنَّهُ قَدْ شَغَلَنِي عَنْ ضَيْعَتِي . فَقَالَ لَهُ عُمَرُ :
أَرْسِلْهُ حَيْثُ وَجَدْتَهُ .

• • •

٥٤ - وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ
سَعِيدٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ
الْخَطَّابِ قَالَ : وَهُوَ مُسْتَبِدٌّ ظَهْرُهُ ، إِلَى
الْكُمَيْتِ : مَنْ أَخَذَ ضَالَّةً فَهُوَ ضَالٌّ .

أصله حديث مرفوع عن زيد بن خالد الجهني ، عن
عن رسول الله ﷺ .

لعمري سائل في ٣١١ - كتاب القصة : ١ - باب في
لغة الحاج ، حديث ١٢ .

• • •

٥١ - وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ ، أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ شِهَابٍ
يَقُولُ : كَانَتْ ضَوَالُ الْإِبِلِ فِي زَمَانِ عُمَرَ ابْنِ
الْخَطَّابِ إِبِلًا مُؤَبَّلَةً . تَنْتَاجُ . لَا يَمَسُّهَا أَحَدٌ .
حَتَّى إِذَا كَانَ زَمَانُ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ ، أَمَرَ

٤٩ - (الحررة) أرض ذات حجارة سود بظاهر المدينة .
(نقله) ثمة بالمقال ، وهو الجبل . (ضيق) حناري .

٥٥ - (ضال) أي عن طريق السواب . أو أتم . أو سامن
إن ملكك عنه ، صير به عن الثبات للشاكلة .

٥١ - (مؤبلة) كقصة . هي في الأصل المجمولة
القصة . فهو تشبيه بليغ بخلق الأداة . أي كالمؤبلة القليلة في
جمع تعرض أحد إليها . وأجرت لها بالكلام . (تنتاج) يخلق إحدى
التيمن . أي تنتاج بعضها بعضا . كالمقتاة .

وَأَرَاهَا لَوْ تَكَلَّمْتَ ، تَصَدَّقْتَ . أَفَاتَصَدَّقَ عَنْهَا ؟
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « نَعَمْ » .

أخرجه البخاري في : ٥٥ - كتاب الوصايا ١٩ - باب
ما يصحب من يعزى فبأنه أن يصنفوا عنه .

ومسلم في : ١٧ - كتاب الزكاة ١٥ - باب وصول
لوجبة الصدقة من الميت إليه ، حديث ٥١ .

وفي : ٢٥ - كتاب الوصية ٢ - باب وصول لوجبة
الصدقات إلى الميت ، حديث ١٢ و ١٣ .

• • •

٥٤ - وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ ، أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَجُلًا
مِنَ الْأَنْصَارِ مِنْ بَنِي الْحَارِثِ بْنِ الْخَزْرَجِ ،
تَصَدَّقَ عَلَى أَبِيهِ بِصَدَقَةٍ . فَهَلَكَا . فَوَرِثَ
ابْنُهُمَا الْمَالَ . وَهُوَ نَحْلٌ . فَسَأَلَ عَنْ ذَلِكَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . فَقَالَ « قَدْ أُجِرْتَ فِي صَدَقَتِكَ
وَحُلَّهَا بِعِيرَائِكَ » .

قال ابن عبد البر : روى هذا الحديث من وجوه .

• • •

٢٧ - كتاب الوصية

(١) باب الأمر بالوصية

١ - حدثني مالك عن نافع ، عن عبد الله بن عمر ، أن رسول الله ﷺ قال : ما حق امرئ مسلم ، له شيء يوصي فيه ، يبيت ليلتين إلا ووصيته عنه مكتوبة .

أخرجه البخاري في ٥٥٠ - كتاب الوصايا ١ - باب الوصايا ، وقول النبي ﷺ وصية الرجل مكتوبة عنه .

ومسلم في ٢٥٠ - كتاب الوصية ، حديث ٢٠٢٠١
قال مالك : الأمر المجمع عليه عندنا ،

أن الموصي إذا أوصى في صحبه أو مريضه بوصية ، فيها عتاقة رقيق من رقيقه ، أو غيره ذلك ، فإنه يغير من ذلك ما بدله ويصنع من ذلك ما شاء حتى يموت . وإن أحب أن يطرَحَ نكاح الوصية ، ويبدلها ، فقل . إلا أن يُدبَرَ مملوكا . فإن دبر ، فلا سبيل إلى تغيير ما دبر . وذلك أن رسول الله ﷺ قال : ما حق امرئ مسلم له شيء يوصي فيه ، يبيت ليلتين ، إلا ووصيته عنه مكتوبة . قال مالك : قلوا كان الموصي لا يقلد على تغيير وصيته . ولا ما ذكر فيها من العتاقة .

كَانَ كُلُّ مَوْصٍ قَدْ حَبَسَ مَالَهُ الَّذِي أَوْصَى فِيهِ مِنَ الْعَتَاةِ وَغَيْرِهَا . وَقَدْ يُوَصَّى الرَّجُلُ فِي صَحْبِهِ وَعِنْدَ سَفَرِهِ .
قَالَ مَالِكُ : قَالَ أَمْرُ عِنْدَنَا الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ ، أَنَّهُ يُغَيَّرُ مِنْ ذَلِكَ مَا شَاءَ ، غَيْرَ التَّنْزِيرِ .

• • •

(٢) باب جواز وصية الصغير والضعيف

والمصاب والسفيه

٢ - حدثني مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم ، عن أبيه ، أن عمرو بن سليم الزركي أخبره ، أنه قيل لعمر بن الخطاب : إن هاهنا غلاما يفاغا . لم . يحلِّم . من حسن . ووالده بالشام . وهو ذو مال . وليس له هاهنا إلا ابنة عم له . قال عمر بن الخطاب : فليوص لها . قال ، فأوصى لها بمال يقال له يقر جشم . قال عمرو بن سليم : فيبيع ذلك المال بثلاثين ألف درهم . وابنة عمه التي أوصى لها ، هي أم عمرو بنو مسلم الزركي .

(حسن) أي منع .

٢ - (يفاعا) قال ابن الأثير : قرأ به الفاع . واليفاع للرفع من كل شيء . قال : وفي إطلاق الفاع على الناس ذراية . (حسن) قبيحة من الأزد .

١ - (ما) فائقة ، أي ليس . (حلقه) مصدر كالحق . (يغير) يبدل . (يطرح) يلق . أي يبدل . (يدبر ملوكا) أي لودكر . يدبر أن يقول : أنت مدبر . قال في المصباح : يدبر الرجل يديه ليدبراً ، إذا أحضه يده موته .

وَأَنَا كُؤ مَالٍ . وَلَا بَرْنِي إِلَّا ابْنَةُ نِي .
 أَفَاتَصَلُّ بِنَلْنِي مَالٍ ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
 «لَا» فَقُلْتُ : فَالْطَّطَرُ ؟ قَالَ «لَا» ثُمَّ قَالَ
 رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «الْثُلُثُ . وَالْثُلُثُ كَثِيرٌ :
 إِنَّكَ أَنْ تَكْرَ وَرَكَتَكَ أَغْنِيَا» هَبْرٌ مِنْ أَنْ
 تَكْرَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ وَإِنَّكَ لَنْ تُنْفِقَ
 نَفَقَةً تَبْنِي بِهَا وَجَهَ اللَّهِ ، إِلَّا أَجَرْتَ . حَتَّى
 مَا تَجْعَلُ فِي امْرَأَتِكَ» قَالَ ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ
 اللَّهِ ، أَلْخُفْتُ بَعْدَ أَصْحَابِي ؟ فَقَالَ رَسُولُ
 اللَّهِ ﷺ «إِنَّكَ لَنْ تُخْلَفَ ، فَتَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا ،
 إِلَّا لَزَدَتْ بِهِ دَرَجَةً وَرِفْقَةً . وَلَعَلَّكَ أَنْ تُخْلَفَ
 حَتَّى يَنْتَفِعَ بِكَ أَقْوَامٌ وَيُشْرَ بِكَ آخَرُونَ .
 اللَّهُمَّ آمِنِي لِأَصْحَابِي هَجَرْتَهُمْ وَلَا تُرْهِمَ عَلَى
 أَغْتَابِهِمْ . لَكِنَّ الْبَائِسَ سَعْدُ بْنُ حَوْلَةَ . يَرْوِي
 لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ مَاتَ بِحَمَكَةٍ .

لمخرجه البخاري في : ٢٢ - كتاب الجنائز : ٢٧ -
 باب روى كذا صلى الله عليه وسلم بعد بن حولة .
 ومسلم في : ٢٥ - كتاب الرصبة : ١ - كتاب الرصبة
 بالثالث ، حديث .

قَالَ يَحْيَى : سَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ : فِي

٤ - (أن تله) ترك . (عالة) جمع حائل . حال
 يميل إذا افتقر . (يتكففون) أي يسألونهم بأقوالهم . يقال :
 تكفف الناس واستكف ، إذا بسط كفه لسؤال : أو سأل
 ما يكف عنه الجوع . أو سأل كذا من علم . (أخلف بعد
 أصحابي) للمصرفين منك بمكة : لأجل مرضي . وكانوا
 يكرهون الإقامة بها لكونهم جاهلوا منها وتركوها . (أن
 تخلف) بأن يظل معك . فلا تموت بمكة . (أمس) من الإغناء
 وهو الإقناة : أي أتم . (يرك له) يودع ويصون لأجله .

٣ - وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ
 سَعِيدٍ ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ خَزْمٍ ، أَنَّ غُلَامًا
 مِنْ غَسَّانَ حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ بِالْمَدِينَةِ . وَوَارَتْهُ
 بِالشَّامِ . فَذَكَرَ ذَلِكَ لِعَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ ،
 فَقِيلَ لَهُ : إِنْ فَلَانًا يَمُوتُ . أَقْبِيصِي ؟ قَالَ :
 فَلْيُؤْوِصِي .

قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ : قَالَ أَبُو بَكْرٍ :
 وَكَانَ الْغُلَامُ ابْنُ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ ، أَوْ ابْنُ عَمْرِو
 مَسْنَةَ . قَالَ ، فَأَوْصَى بِشَرِّ جُشْمِهِ . فَبَاعَهَا
 أَهْلُهَا بِخَلَّائِنَ الْغَدِ دِرْهَمًا .

قَالَ يَحْيَى : سَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ : الْأَمْرُ
 الْمُجْتَمِعُ عَلَى حَقٍّ جِدْنَا . أَنَّ الضَّعِيفَ فِي حَقْلِهِ .
 وَالسَّقِيَّةَ . وَالْمُصَابَ الَّذِي يُتَّقَى أَحِبَانًا . تَجُوزُ
 وَصَايَاهُمْ . إِنْ كَانَ مَعَهُمْ مِنْ عَقُولِهِمْ ،
 مَا يَعْرِفُونَ مَا يُؤْصُونَ بِهِ . فَمَا مَنِ لَيْسَ مَعَهُ
 مِنْ عَقْلٍ مَا يَعْرِفُ بِمَالِكَ مَا يُؤْوِصِي بِهِ ، وَكَانَ
 مَقْلُوبًا عَلَى حَقْلِهِ ، فَلَا وَصِيَّةَ لَهُ .

• • •

(٣) باب الوصية في الثلث لا تعدى

٤ - حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ
 عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ أَبِي وَقَّاصٍ ، عَنْ أَبِيهِ :
 أَنَّهُ قَالَ : جَاءَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْدُنِي
 حَامَ حَبَّةِ الرُّكَاعِ . مِنْ وَجَعٍ اشْتَدَّ بِي . فَقُلْتُ :
 يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَدْ بَلَغَ بِي مِنَ الْوَجَعِ مَا تَرَى .

(٤) باب أمر الحامل والريضة والذي يحضر
القتال في أموالهم

قَالَ يَحْيَى : سَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ : أَحْسَنُ
مَا سَمِعْتُ فِي وَصِيَّةِ الْحَاوِلِ وَفِي قَضَائِهَا فِي
مَالِهَا وَمَا يَجُوزُ لَهَا . أَنَّ الْحَاوِلَ كَالْمَرْيُوسِ .
فَإِذَا كَانَ الْمَرْضُ الْخَفِيفُ ، غَيْرُ الْمَخُوفِ عَلَى
صَاحِبِهِ ، فَإِنَّ صَاحِبَهُ يَصْنَعُ فِي مَالِهِ مَا يَشَاءُ .
وَإِذَا كَانَ الْمَرْضُ الْمَخُوفَ عَلَيْهِ ، لَمْ يَجُزْ
لِصَاحِبِهِ شَيْءٌ . إِلَّا فِي ثُلُثِهِ .

قَالَ : وَكَذَلِكَ الْمَرْأَةُ الْحَامِلُ . أَوَّلُ حَمْلَيْهَا
بِشْرٌ وَثَرْدٌ . وَكَيْسٌ بِمَرْصٍ وَلَا خَوْفٌ . لِأَنَّ اللَّهَ
تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَالَ فِي كِتَابِهِ - فَبَشِّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ
وَمِنْ وَرَاءَ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ - وَقَالَ - حَمَلْتَ حَمَلًا
خَفِيفًا فَمَرَّتْ بِهِ فَلَمَّا أَثْقَلَتْ دَعَاَ اللَّهُ رَبُّهَا لَيْتَنِي
أَتَيْتَنَّا صَالِحًا لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ - .

فَالْمَرْأَةُ الْحَامِلُ إِذَا أَثْقَلَتْ لَمْ يَجُزْ لَهَا
قَضَاءٌ إِلَّا فِي ثُلُثِهَا . فَأُولُو الْإِثْمَامِ سِتَّةُ
أَشْهُرٍ . قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي كِتَابِهِ -
وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَتَيْنِ كَامِلَتَيْنِ -
وَقَالَ - وَحَمْلُهُ وَصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا - فَإِذَا
مَضَتْ لِلْحَامِلِ سِتَّةُ أَشْهُرٍ مِنْ يَوْمِ حَمَلَتْ لَمْ
يَجُزْ لَهَا قَضَاءٌ فِي مَالِهَا ، إِلَّا فِي الثُّلُثِ .

قَالَ : وَسَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ ، فِي الرَّجُلِ

الرَّجُلِ يُوصِي بِثُلُثِ مَالِهِ لِرَجُلٍ . وَيَقُولُ :
خَلَايَ يَخْدُمُ فَلَانًا مَا عَاشَ . ثُمَّ هُوَ حُرٌّ .
فَيَنْظُرُ فِي ذَلِكَ ، فَيُوجِدُ الْعَبْدَ ثُلُثَ مَالِ الْمَيِّتِ .
قَالَ : فَإِنَّ خِدْمَةَ الْعَبْدِ تُقَوِّمُ ، ثُمَّ يَتَحَاصَّنُ .
يُحَاصُّ الَّذِي أَوْصَى لَهُ بِالثُّلُثِ بِثُلُثِهِ . وَيُحَاصُّ
الَّذِي أَوْصَى لَهُ بِخِدْمَةِ الْعَبْدِ بِمَا قَوْمَ لَهُ مِنْ
خِدْمَةِ الْعَبْدِ . فَيَأْخُذُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنْ خِدْمَةِ
الْعَبْدِ ، أَوْ مِنْ إِبَارَتِهِ ، إِنْ كَانَتْ لَهُ إِبَارَةٌ ،
بِقَدْرِ حِصَّتِهِ . فَإِذَا مَاتَ الَّذِي جُعِلَتْ لَهُ خِدْمَةُ
الْعَبْدِ مَا عَاشَ ، عَقَّتْ الْعَبْدُ .

قَالَ : وَسَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ ، فِي الَّذِي
يُوصِي فِي ثُلُثِهِ ، فَيَقُولُ : لِفُلَانٍ كَذَا وَكَذَا .
وَلِفُلَانٍ كَذَا وَكَذَا . يُسَمَّى مَا لَا مِنْ مَالِهِ . فَيَقُولُ
وَرَكَّتُهُ : قَدْ زَادَ عَلَى ثُلُثِهِ : فَإِنَّ الْوَرَكَةَ يُخَيَّرُونَ ،
بَيْنَ أَنْ يُعْطُوا أَهْلَ الْوَصَايَا وَصَابَاهُمْ ، وَيَأْخُذُوا
بِجَمِيعِ مَالِ الْمَيِّتِ . وَبَيْنَ أَنْ يَقْسِمُوا لِأَهْلِ
الْوَصَايَا ثُلُثَ مَالِ الْمَيِّتِ . فَيَقْسِمُوا لِلْيَوْمِ
ثُلُثَهُ . فَتَكُونُ حُرُوفُهُمْ فِيهِ إِنْ أَرَادُوا ، بِأَلِفًا
مَا بَلَغَ .

• • •

(ثم يخاصن) قال في المصباح : وتخاصن المرأة ،
التسوا للمال بينهم حصصاً .

الموصى ، أخذوا ذلك لأنفسهم . ومتعة الوصية في ثلثه ، وما أذن له به في ماله .
 قال : فأما أن يستأذن ورثته في وصية يوصي بها لوارث في صحيحه ، فيأذنون له .
 فإن ذلك لا يكرههم . ويؤذنه أن يردوا ذلك إن شاءوا .

وذلك أن الرجل إذا كان صحيحاً كان أحق بجميع ماله . يصنع فيه ما شاء . إن شاء أن يخرج من جميعه ، خرج فيصدق به ، أو يعطيه من شاء . وإنما يكون استئذانه ورثته جائزاً على الورثة ، إذا أذنوا له حين يحجب عنه ماله . ولا يجوز له شيء إلا في ثلثه . وحين هم أحق بثلثي ماله منه . فذلك حين يجوز عليهم أمرهم وما أذنوا له به . فإن سأل بعض ورثته أن يهب له ميراثه حين تخضره الوفاة فيفعل . ثم لا يقضي فيه الهالك شيئاً ، فإنه رد على من وهبه . إلا أن يقول له الميت : فلان ، ليتخير ورثتي ، ضعيف . وقد أحببت أن تهب له ميراثك فأعطاه إياه فإن ذلك جائز إذا سماه الميت له .

قال : وإن وهب له ميراثه . ثم أنفذ الهالك بعضه وبقي بعض . فهو رد على الذي وهب . يرجع إليه ما بقي بعد وفاة الذي أعطيه .

قال : وسعت مالكا يقول : فيمن أوصى

يخسر القتال : إنه إذا زحت في الصف للقتال ، لم يجز له أن يقضي في ماله شيئاً . إلا في الثلث . وإنه بمنزلة الحامل والمرغن الموقوف عليه . ما كان يملك الحال .

• • •

(٥) باب الوصية للوارث والحالة

قال يحيى : سمعت مالكا يقول في ملو الآية : إنها منسوخة . قول الله تبارك وتعالى إن قرء خيراً الوصية للوالدين والأقربين - فتسخها ما ذكر من قسمه الفرائض في كتاب الله عز وجل .

قال : وسعت مالكا يقول : السنة الثابتة عندنا التي لا اختلاف فيها . أنه لا تجوز وصية لوارث . إلا أن يجز له ذلك ورثة الميت . وأنه إن أجاز له بعضهم . وأبى بعض . جاز له حق من أجاز منهم . ومن أبى ، أخذ حقه من ذلك .

قال : وسعت مالكا يقول في التريغ الذي يوصي ، فيستأذن ورثته في وصيته وهو مريض ، ليس له من ماله إلا الثلث . فيأذنوه له أن يوصي ليتخير ورثته بأكثر من ثلثه . إنه ليس لهم أن يرجعوا في ذلك . ولو جاز ذلك لهم ، صنع كل وارث ذلك فإذا ملك

٦ - وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ ،
أَنَّهُ قَالَ : سَمِعْتُ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ يَقُولُ :
كَانَتْ عِنْدَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ امْرَأَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ .
فَوَلَدَتْ لَهُ عَاصِمَ بْنَ عُمَرَ . ثُمَّ إِنَّهُ فَارَقَهَا . فَجَاءَهُ
عُمَرُ قُبَاً . فَوَجَدَ ابْنَهُ عَاصِمًا يَلْعَبُ بِفِنَاءِ
الْمَسْجِدِ . فَأَخَذَ بِعَقْدِهِ . فَوَضَعَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ
عَلَى الدَّابَّةِ . فَأَذْرَعَهُ جَدَّةُ الْغُلَامِ . فَنَازَعَتْهُ
إِيَّاهُ . حَتَّى أَتَى أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ . فَقَالَ عُمَرُ :
ابْنَتِي . وَقَالَتِ الْمَرْأَةُ : ابْنَتِي . فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ :
خَلَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ . قَالَ ، فَمَا رَجَعَهُ عُمَرُ الْكَلامَ .
قَالَ : وَسَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ : وَهَذَا الْأَمْرُ
الَّذِي أَخَذَ بِهِ فِي ذَلِكَ .

• • •

(٧) باب العيب في السلعة وضمانها

قَالَ يَحْيَى : سَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ ، فِي
الرَّجُلِ يَبْتَاعُ السَّلْعَةَ مِنَ الْحَيَوَانِ أَوْ الثَّيَابِ
أَوْ الْعُرُوشِ فَيُوجِدُ ذَلِكَ الْبَيْعَ خَيْرَ جَائِزٍ فَيُرَدُّ
وَيُؤَمَّرُ الَّذِي قَبِضَ السَّلْعَةَ أَنْ يَرُدَّ إِلَى صَاحِبِهِ
بِسَلْعَتِهِ .

قَالَ مَالِكٌ : فَلَيْسَ لِصَاحِبِ السَّلْعَةِ إِلَّا
قِيَمَتُهَا يَوْمَ قُبِضَتْ مِنْهُ . وَلَيْسَ يَوْمَ يَرُدُّ ذَلِكَ
إِلَيْهِ . وَذَلِكَ أَنَّهُ ضَمِنَهَا مِنْ يَوْمٍ قَبَضَهَا . فَمَا

٦ - (فنازعته) إياه طلبت إخلاله منه للمنع .

بِوَصِيَّةٍ فَذَكَرَ أَنَّهُ قَدْ كَانَ أَعْطَى بَعْضَ وَرَثَتِهِ
شَيْئًا لَمْ يَقْبِضْهُ قَبْلَ الْوَرْتَةِ أَنْ يُجِيزُوا ذَلِكَ
فَلِأَنَّ ذَلِكَ يَرْجِعُ إِلَى الْوَرْتَةِ . يَمِيرَانَا عَلَى كِتَابِ
اللَّهِ . لِأَنَّ الْمَيِّتَ لَمْ يَرُدَّ أَنْ يَقْبَعْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ
فِي ثَلَاثِهِ . وَلَا يُخَاصُّ أَهْلَ الْوَصَايَا فِي ثَلَاثِهِ
بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ .

• • •

(٦) باب ما جاء في الموث من الرجال ومن

ومن أحق بالوطأ

٥ - حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ،
عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّ مُخَنَّفًا كَانَ عِنْدَ أُمِّ سَلَمَةَ ، ذَوْجِ
النَّبِيِّ ﷺ . فَقَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أُمَيَّةَ ،
وَرَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَسْمَعُ : يَا عَبْدَ اللَّهِ ، إِنْ فَتَحَ
اللَّهُ عَلَيْكُمُ الطَّائِفَ خَدًّا ، فَأَنَا أَدُلُّكَ عَلَى ابْنَتِهِ
قَبِيلَانَ . فَإِنَّهَا تَقْبَلُ بِإِذْنِ بَنِي تَمِيمٍ وَتَذِيرُ بِشِمَانَ . فَقَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : لَا يَدْخُلَنَّ هَؤُلَاءِ عَلَيْكُمْ .

هكذا رواه البيهقي مرسلًا .

وأخرجه البخاري متصلًا في : ٦٤ - كتاب المغازي ،
٥٦ - باب غزوة الطائف في شوال سنة ثمان .
ومسلم في : ٣٩ - كتاب السلام ، ١٣ - باب منع
الحدث من الدخول على النساء الأجانب ، حديث ٣٢ .

٥ - (أن مُخَنَّفًا) الحدث من فيه اغتسل أي تكسر ولين
كالنساء . وهو ، كما في التمهيد ، من لا أرب له في النساء ،
ولا يدخل إلى شيء من أمورهن . فيجوز دخوله عليهن . فإن
فهم معالين ، منع دخوله . لأنه يحفظ ليس من قال الله تعالى
فيهم - غير أول الإربة من الرجال - . (فلما تقبل بلعيب)
من الممكن . والممكنة هي ما انطوى وتقي من لحم البان سناً .
(وتذير بئان) قال مالك والبيهقي ، معناه أن في بلعها لوبع
مكن يظنض بفسها حل بعض ، فلما أقبلت رويت مواضعها
بارزة ، متكرراً بفسها حل بعض . وإننا أدبرت كان أطرافها
منه متقطعة جنبها ثمانية . (عليكم) بالهم . في جمع النسوة
تستطيع . كقوله :

وإن شئت حرمت النساء سواكم وإن شئت أطعمن ففعلوا لا يرد

يُوجِبُ عَلَيْهِ قَطْعًا لَمْ يَكُنْ وَتَجِبَ عَلَيْهِ يَوْمَ
أَخْلَعَهَا . إِنْ غَلَّتْ يِلْكَ السَّلْعَةُ بَعْدَ ذَلِكَ .

(٨) باب جامع القضاء وكراهية

٧ - حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ
أَنَّ أَبَا الدَّرْدَاءِ كَتَبَ إِلَى سَلْمَانَ الْقَارِي
أَنْ هَلُمَّ إِلَى الْأَرْضِ الْمُقَدَّسَةِ . فَكَتَبَ إِلَيْهِ
سَلْمَانُ : إِنْ الْأَرْضَ لَا تُقَدَّسُ أَحَدًا . وَإِنَّمَا
يُقَدَّسُ الْإِنْسَانُ عَمَلُهُ . وَكَذَلِكَ بَلَّغَنِي أَنْكَ جُعِلَتْ
طَبِيبًا تَدَاوَى . فَإِنْ كُنْتُ تُبْرِئُ فَنَعِمًا لَكَ .
وَإِنْ كُنْتُ مُتَطَبِّبًا فَاحْذَرُ أَنْ تَقْتُلَ إِنْسَانًا فَتَدْخُلَ
النَّارَ . فَكَانَ أَبُو الدَّرْدَاءِ ، إِذَا قَضَى بَيْنَ اثْنَيْنِ
ثُمَّ أَذْبَرَ عَنْهُ ، نَظَرَ إِلَيْهِمَا . وَقَالَ : ارْجِعَا إِلَى
أَمِيرٍ عَلَى قِسْمَتِكُمَا . مُتَطَبِّبٌ ، وَاللَّهِ .

قَالَ : وَسَمِعْتُ مَالِيكَ يَقُولُ : مَنْ اسْتَمَانَ
عَبْدًا بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ فِي شَيْءٍ لَهُ بَالٌ . وَكَرِهْتُ
إِجَارَةَ . فَهُوَ قَوْلُونَ لِمَا أَصَابَ الْعَبْدَ . إِنْ أُصِيبَ
الْعَبْدُ بِشَيْءٍ . وَإِنْ سَلِمَ الْعَبْدُ ، فَطَلَبَ سَيِّدُهُ
إِجَارَتَهُ لِمَا عَمِلَ ، فَلِلَّيْلِ لِسَيِّدِهِ . وَهُوَ الْأَمْرُ
جُنْدًا .

٧ - (لَا تَقْسُ أَحَدًا) لَا تَطْهَرُ مِنْ ذُلِّهِ وَلَا تَرْفَعُ
إِلَى أَمَلِ الدَّرَجَاتِ . (طَبِيبًا) أَيْ قَاضِيًا ، سَمَى بِذَلِكَ لِأَنَّهُ يَبْرِئُ
مِنَ الْأَمْرِ الْمُنْعَوِي ، كَمَا يَبْرِئُ الْمَدَاوِي مِنَ الْحَسَةِ . (لِنَبَاكَ)
أَيْ نَبَأَ شَيْئًا إِلَى بَرَاءِ .

(مُتَطَبِّبٌ) أَيْ مُصَاحِبًا لِمَنْ طَلَبَ لِيُطَوِّبَ لَهُ دَوَاءً .

كَانَ فِيهَا مِنْ نَفْصَانِ بَعْدَ ذَلِكَ كَانَ عَلَيْهِ .
فَبِذَلِكَ كَانَ يَمَازُهَا وَرِيَادَتُهَا لَهُ . وَإِنْ الرَّجُلُ
يَقْبِضُ السَّلْعَةَ فِي زَمَانٍ هِيَ فِيهِ نَافِقَةٌ ، مَرْغُوبٌ
فِيهَا . ثُمَّ يَرُدُّهَا فِي زَمَانٍ هِيَ فِيهِ سَاقِطَةٌ .
لَا يُرِيدُهَا أَحَدٌ . فَيَقْبِضُ الرَّجُلُ السَّلْعَةَ مِنْ
الرَّجُلِ . فَيَقْبِضُهَا بِعَشْرَةِ دَنَانِيرَ . وَيُمَسِّكُهَا وَكَمْنَهَا
ذَلِكَ . ثُمَّ يَرُدُّهَا وَإِنَّمَا كَمْنَهَا دِينَارٌ . فَلَيْسَ لَهُ
أَنْ يَلْتَحَبَّ مِنْ مَالِ الرَّجُلِ بِعَشْرَةِ دَنَانِيرَ . أَوْ
يَقْبِضَهَا مِنْهُ الرَّجُلُ فَيَقْبِضُهَا بِدِينَارٍ . أَوْ يُمَسِّكُهَا .
وَإِنَّمَا كَمْنَهَا دِينَارٌ . ثُمَّ يَرُدُّهَا وَكَمْنَهَا يَوْمَ يَرُدُّهَا
عَشْرَةُ دَنَانِيرَ . فَلَيْسَ عَلَى الَّذِي قَبَضَهَا أَنْ
يَتَرَمَّ لِصَاحِبِهَا مِنْ مَالِهِ تِسْعَةَ دَنَانِيرَ . إِنَّمَا عَلَيْهِ
قِيَمَةُ مَا قَبِضَ يَوْمَ قَبِضِهِ .

قَالَ : وَمِمَّا يُبَيِّنُ ذَلِكَ . أَنَّ السَّارِقَ إِذَا
سَرَقَ السَّلْعَةَ . فَإِنَّمَا يُنْظَرُ إِلَى ثَمَنِهَا يَوْمَ
يَسْرِقُهَا . فَإِنْ كَانَ يَجِبُ فِيهِ الْقَطْعُ . كَانَ ذَلِكَ
عَلَيْهِ . وَإِنْ اسْتَأْخَرَ قَطْعَهُ . إِمَّا فِي سِجْنٍ يُحْبَسُ
فِيهِ حَتَّى يُنْظَرَ فِي شَأْنِهِ وَإِمَّا أَنْ يَهْرَبَ السَّارِقُ
ثُمَّ يُؤْخَذَ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَيْسَ اسْتِخَارُ قَطْعِهِ بِالَّذِي
يَقْصُرُ عَنْهُ حَتَّى قَدْ وَجِبَ عَلَيْهِ يَوْمَ سَرَقَ . وَإِنْ
رَخِصَتْ يِلْكَ السَّلْعَةُ بَعْدَ ذَلِكَ . وَلَا بِالَّذِي

(نَافِقَةٌ) أَيْ وَاجِبَةٌ . (سَاقِطَةٌ) بِالْقَارَةِ كَلِمَةٌ . (يَجِبُ
لَهُ الْقَطْعُ) بِأَنَّهُ يُلْغَى النَّصَابُ . (يَضَعُ) يَضَعُ .

عَلَيْهِ تَيْنٌ فَلْيَتَيْنَا بِالْقَدَاةِ . نَقْسِمُ مَالَهُ بَيْنَهُمْ .
وَلِيَاكُمْ وَالَّذِينَ . فَإِنْ أَوَّلَهُ هُمْ وَآخِرُهُ حَرْبٌ .

...

(٩) باب ما جاء فيها أفسد العييد أو جرحوا

قَالَ يَحْيَى : سَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ : السُّنَّةُ
عِنْدَنَا فِي جَنَائِذِ الْعِيْدِ . أَنَّ كُلَّ مَا أَصَابَ
الْعَبْدُ مِنْ جَرْحٍ جَرَحَ بِهِ إِنْسَانًا . أَوْ شَيْءٌ
اخْتَلَسَهُ . أَوْ حَرَسَهُ اخْتَرَسَهَا . أَوْ تَمَرَ مُعْلَقٍ
جَلَّهْهُ أَوْ أَفْسَدَهُ أَوْ سَرَقَهُ سَرَقَهَا لَا يَقْطَعُ عَلَيْهِ
فِيهَا . إِنْ ذَلِكَ فِي رَقَبَةِ الْعَبْدِ . لَا يَتَمَلَّوْهُ ذَلِكَ ،
الرَّقَبَةُ . قُلْ ذَلِكَ أَوْ كَثُرَ . فَإِنْ شَاءَ سَيِّدُهُ أَنْ
يُعْطِيَ قِيَمَةَ مَا أَخَذَ غُلَامُهُ ، أَوْ أَفْسَدَ . أَوْ عَقَلَ
مَا جَرَحَ ، أَعْطَاهُ . وَأَتَمَّكَ غُلَامُهُ . وَإِنْ شَاءَ
أَنْ يُسَلِّمَهُ أَسْلَمَهُ ، وَكَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ غَيْرَ ذَلِكَ .
فَسَيِّدُهُ فِي ذَلِكَ بِالْخِيَارِ .

...

قَالَ : وَسَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ ، فِي التَّبَدُّ
يَكُونُ بَعْضُهُ حَرًّا وَبَعْضُهُ مُسْتَرْقًا : إِنَّهُ يَوْقَعُ
مَالَهُ يَبْيُوهُ . وَكَيْسَ لَهُ أَنْ يُحْلِثَ فِيهِ شَيْئًا .
وَلَكِنَّهُ يَأْكُلُ فِيهِ وَيَكْتُمِي بِالْمَعْرُوفِ . فَلِذَا
هَلَكَ ، فَمَالُهُ لِلَّذِي بَقِيَ لَهُ فِيهِ الرُّقُ .

قَالَ : وَسَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ : الْأَمْرُ عِنْدَنَا
أَنَّ الْوَالِدَ يُحَاسِبُ وَلَدَهُ بِمَا أَتَّفَقَ عَلَيْهِ مِنْ يَوْمٍ
يَكُونُ لِلْوَالِدِ مَالٌ . نَاضًا كَانَ أَوْ حَرَضًا . إِنْ
أَرَادَ الْوَالِدُ ذَلِكَ .

٨ - وَحَدَّثَنِي مَالِكُ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
ابْنِ دَلَّافٍ الْمُرَبِّيِّ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّ رَجُلًا
مِنْ جُهَيْنَةَ كَانَ يَسْبِقُ الْحَاجَّ . فَيَتَسَوَّى
الرَّوَّاحِلَ فَيُتْلِي بِهِ . ثُمَّ يُسْرِعُ السَّيْرَ فَيَتَسَوَّى
الْحَاجَّ . فَأَلْفَلَسَ . فَرَفَعَ أَمْرُهُ إِلَى عُمَرَ بْنِ
الْخَطَّابِ . فَقَالَ : أَمَا يَعُدُّ . أَيُّهَا النَّاسُ . فَإِنَّ
الْأَسْبَغَ ، أَسْبَغَ جُهَيْنَةَ ، رَحِيحٍ مِنْ دِينَهِ
وَأَتَانِيهِ بِأَنْ يُقَالَ سَبَقَ الْحَاجَّ . أَلَا وَإِنَّهُ قَدْ
دَانَ مَعْرُضًا . فَأَصْبَحَ قَنْدَرِينَ بِهِ . فَمَنْ كَانَ لَهُ

(نَاضًا) ي تَقْدَأُ .

٨ - (الرواحل) جميع راحلة . للثقة الصالحة الرجل .
(فتل) فزهد . (أفلس) التفرغ وقل ماله .
(رضى من دينه وأمانته) بأن يقال سبق الحاج (وذلك ليس
بدين ولا أمانة . والمضى بالهـ) فمه تحلوا لغيره وزجرا له .
(ألا وإنه قد دان معرضا) أى اشترى بدين ولم يتم بفصاله .
(دين به) أى أحاط بماله الدين .

(لياكم والذين) أى أطروه (حرب) يفتح الراء وسكونها .
أى أخذ ماله الإنسان وتركه لآخر . له . (أعطاه) أخذه بشفقة
(حرسة) قبلة يبنى مقولة ، أى حرومة .

(احترمها) سرقها . وحرمة الجبل ، الشاة يتركها
الجبل قبل رجوعها إل مأواها . تقصر من الجبل ، فلا تطلع
فيها . لأن الجبل ليس بجزء . (جله) أى قطعه .
(- حلق) دية . (بالخيال) بين لثامه وإسلامه .

(١٠) باب ما يجوز من النحل

٩ - حدثني مالك بن عتيق بن شهاب ، عن
 سعيد بن المسيب ، أن عثمان بن عفان قال :
 من نحل وكذا له صغيراً . لم يبلغ أن يحوز
 نخله . فأطلق ذلك له . وأشهد عليها . فهي
 جائزة . وإن وليها أبوه .

قال مالك : الأمر عندنا . أنه من
 نحل ابننا له صغيراً ، ذعباً أو ورقاً ، ثم هلك .
 وهو يليه . إنه لا شيء لابن من ذلك . إلا
 أن يكون الأب عزّلها بعينها . أو دفعها إلى
 رجل وصحّها لابن له عند ذلك الرجل . فإن فعل
 ذلك فهو جائز لابن .

٣٨ - كتاب العتق والولاء

(١) باب من أعتق شركا له في ملكه

الْعِتْقُ لِلْعَبْدِ عَلَى سَيِّدِهِ الْمُوصَى ، لَمْ يَكُنْ لِلْمُوصَى إِلَّا مَا أَخَذَ مِنْ مَالِهِ . وَلَمْ يَغْتِقْ مَا بَقِيَ مِنَ الْعَبْدِ ، لِأَنَّ مَالَهُ قَدْ صَارَ لغيرِهِ . فَكَيْفَ يَغْتِقْ مَا بَقِيَ مِنَ الْعَبْدِ عَلَى قَوْمٍ آخَرِينَ . لَيْسُوا هُمْ ابْتَدَوْهَا الْعَقَاقَةَ . وَلَا أَتَيْتُهَا . وَلَا لَهُمُ الْوَلَاءُ . وَلَا يُمِيتُ لَهُمْ . وَإِنَّمَا صَنَعَ ذَلِكَ الْمَيِّتُ . هُوَ الَّذِي أَعْتَقَ . وَأُنْهِيَ لَهُ الْوَلَاءُ .

فَلَا يُحْمَلُ ذَلِكَ فِي مَالٍ غَيْرِهِ . إِلَّا أَنْ يُوَصَّى بِأَنْ يَغْتِقَ مَا بَقِيَ مِنْهُ فِي مَالِهِ . فَإِنْ ذَلِكَ لَزِمَ لِغُرَسَائِهِ وَوَرَثَتِهِ . وَلَيْسَ لِغُرَسَائِهِ أَنْ يَتَّبِعُوا ذَلِكَ عَلَيْهِ وَهُوَ فِي ثُلُثِ مَالِ الْمَيِّتِ . لِأَنَّهُ لَيْسَ عَلَى وَرَثَتِهِ فِي ذَلِكَ ضَرَرٌ .

قَالَ مَالِكٌ : وَلَوْ أَعْتَقَ رَجُلٌ ثُلُثَ عَبْدِهِ وَهُوَ مَرِيضٌ . قَبَّتْ عَتَقُهُ عَتَقَ عَلَيْهِ كُلُّهُ فِي ثُلَاثِهِ . وَذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ بِمَنْزِلَةِ الرَّجُلِ يُعْتِقُ ثُلُثَ عَبْدِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ . لِأَنَّ الَّذِي يُعْتِقُ ثُلُثَ عَبْدِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ ، لَوْ عَاشَ رَجَعَ يَبِي . وَلَمْ يَنْفُذْ عَتَقُهُ . وَأَنَّ الْعَبْدَ الَّذِي يَبِيتُ سَيِّدَهُ عَتَقَ ثُلَاثِهِ فِي مَرَاتِهِ ، يَغْتِقُ عَلَيْهِ كُلُّهُ إِنْ عَاشَ . وَإِنْ مَاتَ أَعْتَقَ عَلَيْهِ فِي ثُلَاثِهِ . وَذَلِكَ أَنَّ أَمْرَ الْمَيِّتِ جَائِزٌ فِي ثُلَاثِهِ . كَمَا أَنَّ أَمْرَ الصَّحِيحِ جَائِزٌ فِي مَالِهِ كُلِّهِ .

١ - حَلَفْتُ مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاً لَهُ فِي عَبْدٍ ، فَكَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ ، قَوْمٌ عَلَيْهِ فِيمَا الْعَدَلُ . فَأَعْطَى شُرَكَاءَهُ حَصَصَهُمْ . وَهَتَقَ عَلَيْهِ الْعَبْدُ . وَلَا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ .

أخرجه البخاري في ٤٩ - كتاب العتق ٤ - باب إذا أعتق هذا ابن اثنين .
ومسلم في ٢٥ - كتاب العتق ، حديث ١ .

قَالَ مَالِكٌ : وَالْأَمْرُ الْمُجْمَعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا فِي الْعَبْدِ يُعْتِقُ سَيِّدَهُ مِنْهُ شَقْصًا . ثُلُثُهُ أَوْ رُبُعُهُ أَوْ نِصْفُهُ . أَوْ سَهْمًا مِنَ الْأَسْهُمِ بَعْدَ مَوْتِهِ . أَنَّهُ لَا يَغْتِقُ مِنْهُ إِلَّا مَا أَعْتَقَ سَيِّدُهُ وَسَمَى مِنْ ذَلِكَ الشَّقْصِ . وَذَلِكَ أَنَّ عَقَاقَةَ ذَلِكَ الشَّقْصِ ، إِنَّمَا وَجِيتُ وَكَانَتْ ، بَعْدَ وَقَاةِ الْمَيِّتِ ، وَأَنَّ سَيِّدَهُ كَانَ مُخِيرًا فِي ذَلِكَ مَا عَاشَ . فَلَمَّا وَقَعَ

(كتاب العتق والولاء)

(العتق) إزالة الملك . يقال : عتق عتقًا وعتقًا وعتقًا . قال الأزهري : عتق من قولهم عتق الفرس إذا سبق . وعتق الفرخ إذا طار . لأن الرقيق يتخلص بالعتق ويلعب حيث شاء .

١ - (شركا) أي نصيبا . (عبد) قال القرطبي : العبد لغة المملوك الذكر . وموثة أمة من غير لغة . (يبلغ ثمن العبد) أي ثمن بقرته . (حصصهم) أي قسمة حصصهم . (شقصا) قال ابن الأثير : الشقص والشقصان ، المصنف في العين المفتوحة من كل شيء .

(٢) باب الشرط في العتق

٢ - قَالَ مَالِكٌ : مَنْ أَخْتَقَ عَبْدًا لَهُ قَبْتَ حَقِّهِ ، حَتَّى تَجُوزَ شَهَادَتُهُ وَتَتِمَّ حُرْمَتُهُ وَتَقْبُتْ وِيرَاثُهُ . فَلَيْسَ لِسَيِّدِهِ أَنْ يَشْتَرِطَ عَلَيْهِ وَإِنْ مَا يَشْتَرِطُهُ عَلَى عَبْدِهِ مِنْ مَالٍ أَوْ حِلْمَةٍ . وَلَا يَحْمِلُ عَلَيْهِ شَيْعًا مِنَ الرُّقِّ . لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنْ أَخْتَقَ شِرْكَاءَ لِي عَبْدَ قَوْمٍ عَلَيْهِ قِيَمَةُ الْمَتَى . فَأَخْلَى شِرْكَاءَهُ حَصَصَهُمْ . وَعَقَّقَ عَلَيْهِ الْعَبْدُ »

قَالَ مَالِكٌ : فَهُوَ ، إِذَا كَانَ لَهُ الْعَبْدُ حَالِيًا ، أَخْتَقَ بِأَشْيَئِكَمَالٍ عَتَاقَتِهِ . وَلَا يَخْلُطُهَا بِشَيْءٍ مِنَ الرُّقِّ ؛

...

(٣) باب من أعتق رقبة لا يملك مالا غيرها

٣ - حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، وَعَنْ هَمْرِ وَاحِدٍ ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ الْهَضْرِيِّ ، وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ ؛ أَنَّ رَجُلًا فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَخْتَقَ عَبْدًا لَهُ ، سِتَّةَ حَنْدِ مَوْتِهِ . فَأَتَاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِهِمْهُمْ . فَأَخْتَقَ ثَلَاثَ ثَلَاثَ ثَلَاثَ الْعَبِيدِ .

٥ - (عاسم) لى لشرع .

قَالَ مَالِكٌ : وَيَكْفُرُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لِلذَّكَاءِ الرَّجُلُ مَالٌ غَيْرُهُمْ .

مرسل . وقد وصله مسلم عن عمران بن حصين في : ٢٧ - كتاب الأيمان : ١٧ - باب من أعتق شركاء له في عبد ، حديث . ٥٦ .

قال الزرقاني : ومعلوم أن بانه صحيح . وقد رواه مسلم وأبو داود في حديث عمران .

...

٤ - وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، أَنَّ رَجُلًا فِي إِمَارَةِ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ أَخْتَقَ رَقِيقًا لَهُ ، كُلُّهُمْ جَمِيعًا . وَكَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُمْ . فَأَمَرَ أَبَانَ بْنُ عُثْمَانَ بِذَلِكَ الرَّقِيقِ فَقَسَمَتْ أَثْلَاقًا . ثُمَّ أَتَاهُمْ عَلَى أَيْهِمْ يَخْرُجُ سَهْمَ الْمَيْتِ فَيَعْتَقُونَ . فَوَقَعَ السَّهْمُ عَلَى أَحَدِ الْأَثْلَاقِ . فَحَقَّقَ الثَّلَاثُ الْإِلَى وَقَعَ عَلَيْهِ السَّهْمُ .

...

(٤) باب القضاء في مال العبد إذا أعتق

٥ - حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ؛ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ : مَقَصَّتِ السُّنَّةُ أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا حَقَّقَ نَبِيَّهُ مَالَهُ .

قَالَ مَالِكٌ : وَمِمَّا يُبَيِّنُ ذَلِكَ أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا حَقَّقَ نَبِيَّهُ مَالَهُ ، أَنَّ الْكَاتِبَ إِذَا كُتِبَ

وَكَلِيَّةٌ وَلَدَتْ مِنْ سَيِّدِهَا . فَأَيُّهُ لَا يَبِيهُمَا وَلَا يَهَبُهَا وَلَا يُورَثُهَا . وَهُوَ يَسْتَمْتَعُ بِهَا . فَإِذَا مَاتَ فِيهِ حُرَّةٌ .

• • •

٧ - وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ ، أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عُمَرَ ابْنَ الْخَطَّابِ أَتَتْهُ وَكَلِيَّةٌ قَدْ ضَرَبَهَا سَيِّدُهَا بِنَارٍ . أَوْ أَصَابَهَا بِهَا فَأَعْقَمَهَا .

قَالَ مَالِكٌ : الْأَمْرُ الْمَجْمَعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا ، أَنَّهُ لَا تَجُوزُ عَقَاقَةُ رَجُلٍ ، وَعَلَيْهِ دَيْنٌ يَحِيطُ بِمَالِهِ . وَأَنَّهُ لَا تَجُوزُ عَقَاقَةُ الْعَلَامِ حَتَّى يَحْلِلِمَ . أَوْ يَبْلُغَ مَبْلَغَ الْحَلِيمِ ، وَأَنَّهُ لَا تَجُوزُ عَقَاقَةُ الْمُؤَلَّى عَلَيْهِ فِي مَالِهِ ، وَإِنْ بَلَغَ الْحَلِمَ ، حَتَّى يَلْبَى مَالَهُ .

• • •

(٦) بَابُ مَا يَجُوزُ مِنَ الْعَقْرِ فِي الرُّقَابِ الْوَاجِبَةِ

٨ - حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ هَلَالِ بْنِ أَصَمَةَ ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ، أَنَّهُ قَالَ : أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنْ جَارِيَةً لِي كَانَتْ تَرُفَعُ غَسًّا - (وَلَيْتَ) أَيْ لَيْتَ . (يَسْتَمْتَعُ بِهَا) بِالْوَطْءِ وَمَقَامَاتِهِ وَالنَّصَةِ الْقَلِيلَةِ .

٧ - (يَحِيطُ بِمَالِهِ) أَيْ يَسْتَفْرِغُهُ . (أَوْ يَبْلُغُ مَبْلَغَ الْإِحْلَامِ) قَالَ الزُّرْقَانِيُّ : بَانَ يَبْلُغُ بَنِيهِ الْإِحْلَامَ . كَالسِّنِّ . لِأَنَّ مِنَ الرِّجَالِ مَنْ لَا يَحْلِمُ .

٨ - (عَمْرَيْنِ الْحَكَمِ) قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : كَذَا قَالَ مَالِكٌ وَهُوَ وَهْمٌ عَنِّي جَمِيعٌ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ . وَلَيْسَ فِي الصَّحَابَةِ عَمْرَيْنِ الْحَكَمِ . وَإِنَّمَا هُوَ مَعَاوِيَةُ بْنُ الْحَكَمِ كَمَا قَالَ كُلٌّ مِنْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ هَلَالٍ أَوْ غَيْرِهِ . وَمَعَاوِيَةُ بْنُ الْحَكَمِ مَعْرُوفٌ فِي الصَّحَابَةِ وَحَدِيثُهُ هَذَا مَعْرُوفٌ .

تَبِعَهُ مَالَهُ . وَإِنْ كَمَ يَنْقُصُ طَرَفُهُ . وَذَلِكَ أَنَّ عَقْدَ الْكِتَابَةِ هُوَ عَقْدُ الْوَلَاءِ . إِذَا تَمَّ ذَلِكَ . وَكَتَبَ مَالُ الْعَبْدِ وَالْمُكَاتَّبِ بِمَنْزِلَةِ مَا كَانَ لهُمَا مِنْ وَلَدٍ . إِنَّمَا أَوْلَادُهُمَا بِمَنْزِلَةِ رِقَابِهِمَا لَيْسُوا بِمَنْزِلَةِ أَمْوَالِهِمَا . لِأَنَّ السَّنَةَ الَّتِي لَا اخْتِلَافَ فِيهَا ، أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا عَقَرَ تَبِعَهُ مَالَهُ . وَكَمَ يَتَّبِعُهُ وَكَدُّهُ . وَأَنَّ الْمُكَاتَّبَ إِذَا كُتِبَ تَبِعَهُ مَالَهُ وَكَمَ يَتَّبِعُهُ وَكَدُّهُ .

قَالَ مَالِكٌ : وَمِمَّا يَبِينُ ذَلِكَ أَيْضًا ، أَنَّ الْعَبْدَ وَالْمُكَاتَّبَ إِذَا أَفْلَسَا أُخِلَّتْ أَمْوَالُهُمَا . وَأُمَهَّاتُ أَوْلَادِهِمَا . وَكَمَ تُؤْخَذُ أَوْلَادُهُمَا . لِأَنَّهُمْ لَيْسُوا بِأَمْوَالٍ لُهُمَا .

قَالَ مَالِكٌ : وَمِمَّا يَبِينُ ذَلِكَ أَيْضًا ، أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا بَاعَ وَاشْتَرَطَ الْبَيْعَ ابْتِغَاءَهُ ، مَالَهُ . كَمَ يَدْخُلُ وَكَدُّهُ فِي مَالِهِ .

قَالَ مَالِكٌ : وَمِمَّا يَبِينُ ذَلِكَ أَيْضًا ، أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا جَرَحَ . أُخِلَّ هُوَ وَمَالُهُ . وَكَمَ يُؤْخَذُ وَكَدُّهُ .

• • •

(٥) بَابُ عَقْرِ أُمَهَّاتِ الْأَوْلَادِ وَجَامِعِ الْقَضَاءِ

فِي الْعَقَاقَةِ

٦ - حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ : أَيُّمَا - (وَرِقَابَهَا) أَيْ خَوَاتِمَهَا .

١٠ - وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ ، أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ
الْمَعْبُرِيِّ ، أَنَّهُ قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ عَنْ الرَّجُلِ
تَكُونُ عَلَيْهِ رَقَبَةٌ . هَلْ يُعْتَقُ فِيهَا ابْنُ زَنَّا ؟
فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : نَعَمْ . ذَلِكَ يُجْزَى عَنْهُ .

...

١١ - وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ ، أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ
قُضَالَةَ بْنِ عُبَيْدِ الْأَنْصَارِيِّ . وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ سَمِعَ الرَّجُلَ تَكُونُ عَلَيْهِ
رَقَبَةٌ . هَلْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُعْتَقَ وَكَدَ زَنَّا ؟ قَالَ :
نَعَمْ . ذَلِكَ يُجْزَى عَنْهُ .

...

(٧) يَنْبَغِي مَا لَا يَخُوزُ مِنَ الْعَقْرِ فِي الرِّقَابِ الْوَاجِبَةِ
١٢ - حَدَّثَنِي مَالِكٌ ، أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ
ابْنَ عَمَرَ سَمِعَ سَمِعَ الرَّجُلَ تَكُونُ عَلَيْهِ رَقَبَةٌ . هَلْ
تُشْتَرَى بِشَرْطٍ ؟ فَقَالَ : لَا .

قَالَ مَالِكٌ : وَذَلِكَ أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِي
الرِّقَابِ الْوَاجِبَةِ . أَنَّهُ لَا يُشْتَرَى بِمَا لَيْدِي يُعْتَقُهَا
فِيمَا وَجِبَ عَلَيْهِ . بِشَرْطٍ عَلَى أَنْ يُعْتَقَ .
لأنَّهُ إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ فَلَيْسَتْ بِرَقَبَةٍ قَائِمَةٍ . لِأَنَّهُ
يَصْغُ مِنْ تَمَنِّيهِ لِلَّذِي يَشْتَرِي مِنْ عَقْبِهَا .
قَالَ مَالِكٌ : وَلَا بَأْسَ أَنْ يَشْتَرِيَ الرَّقَبَةَ
فِي التَّطَلُّعِ . وَيَشْتَرِي أَنْ يُعْتَقَ .

لِي ، فَجَنَّتْهَا وَقَدْ قُضِيَ ثَمَاءٌ مِنَ النَّعَمِ . فَسَأَلْتُهَا
عَنْهَا فَقَالَتْ : أَكَلَهَا اللَّغْبُ فَأَمْسَتْ عَلَيْهَا ،
وَكُنْتُ مِنْ بَنِي آدَمَ فَلَطَمْتُ وَجْهَهَا . وَعَلَى
رَقَبَةٍ . أَفَأَعْتَقُهَا ؟ فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
« ابْنُ اللَّهِ ؟ » فَقَالَتْ فِي السَّمَاءِ . فَقَالَ مَنْ
أَنَا ؟ فَقَالَتْ أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ . فَقَالَ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ « أَعْتَقُهَا » .

رواه الشافعي في الرسالة ، ق ٢٤٢ ، يهتفق أحمد محمد
شافعي .

...

٩ - وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ،
عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ ،
أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
بِجَارِبَةٍ لَهُ سَوْدَاءُ . فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ
عَلَى رَقَبَةٍ مَوْئِنَةً . فَإِنْ كُنْتُ تَرَاهَا مَوْئِنَةً أَعْتَقُهَا
فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « أَنْتَ هَلَيْكَ أَنْ لَا
إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ؟ » قَالَتْ : نَعَمْ . قَالَ « أَنْتَ هَلَيْكَ أَنْ لَا
إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ؟ » قَالَتْ : نَعَمْ . قَالَ : نَعَمْ . قَالَ
« أَنْتَ هَلَيْكَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ؟ » قَالَتْ : نَعَمْ .
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « أَعْتَقُهَا » .

قال ابن عبد البر : ظهره الإرسال . لكنه محمول على
الإرسال . لقاء عبد الله حجة من الصحابة .
قال الزرقاني : وفيه نظر . إذ لو كان كذلك ما وجه
مرسل قبل . فلهذا أراد لقاء عبد الله حجة من الصحابة الذين
وروا هذا الحديث .

(قلعت عليها) أي غلبت . (وكنت من بني آدم) تقدم
لناره . (ولست وجهي) ضربها عليه يدها كفى .

أَبْنَعَمَهَا أَنْ أُعْتِقَ عَنْهَا ؟ فَقَالَ الْقَاسِمُ : إِنْ
سَعَدَ بَنُ عَبَادَةَ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ : إِنْ أُمِّي
مَلَكَتْ . فَهَلْ يَنْفَعُهَا أَنْ أُعْتِقَ عَنْهَا ؟ فَقَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : نَعَمْ .

• • •

١٤ - وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ
أَنَّهُ قَالَ : تُوَفِّي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ لِي
نَوْمَ نَامَةٍ . فَأَعْتَقَتْ عَنْهُ عَائِشَةُ ، زَوْجَ النَّبِيِّ
ﷺ ، رِقَابًا كَثِيرَةً .
قَالَ مَالِكٌ : وَمَلَأَ أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إِلَى
فِي ذَلِكَ ،

• • •

(٩) بَابُ لِفَضْلِ عَقْرِ الرِّقَابِ وَحَقِّ الزَّانِيَةِ
وَإِنْ الزَّانِي

١٥ - حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ حُرَوَةَ ،
عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ : أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنِ الرِّقَابِ ، أَيُّهَا أَفْضَلُ ؟
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَغْلَاهَا نَمْنَا وَأَنْفُسَهَا
عِنْدَ أَهْلِهَا » .
أَعْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ أَبِي ذَرٍّ فِي ٤٩ - كِتَابُ الْعَقْرِ ٢٠ -
بَابُ لِي الرِّقَابِ أَفْضَلُ . ضَعِيفٌ .
وَكَلَّفَهُ مُسْلِمٌ فِي ١ - كِتَابُ الْإِيمَانِ ، ٣٤ - بَابُ كَوْنِ
الْإِيمَانِ بِاللهِ تَمَالُّ أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ ، حَدِيثٌ ١٣٦ .

• • •

قَالَ مَالِكٌ : إِنْ أَحْسَنَ مَا سَمِعَ فِي الرِّقَابِ
الْوَجْبَةُ ، أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُعْتَقَ فِيهَا نَصْرَانِيٌّ
وَلَا يَهُودِيٌّ . وَلَا يُعْتَقَ فِيهَا مُكَاتَّبٌ وَلَا مُتَبَرِّئٌ .
وَلَا أُمٌّ وَكَد . وَلَا مُعْتَقٌ إِلَى سَيْنِينَ . وَلَا أَعْمَى .
وَلَا بَنَاتُ أَنْ يُعْتَقَ النَّصْرَانِيُّ وَالْيَهُودِيُّ وَالْمَجْرُوسُ
قَطُوعًا . لِأَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَالَ فِي كِتَابِهِ -
فَلَمَّا مَنَا بَعْدَ وَإِنَّا فِدَاءٌ - فَالْمَنْ السَّخَاةُ

قَالَ مَالِكٌ : فَمَّا الرِّقَابُ الْوَجْبَةُ الَّتِي
ذَكَرَ اللَّهُ فِي الْكِتَابِ . فَإِنَّهُ لَا يُعْتَقُ فِيهَا إِلَّا
رَقَبَةٌ مُؤْمِنَةٌ .

قَالَ مَالِكٌ : وَسَكَنُكَ فِي إِطْعَامِ الْمَسَاكِينِ
فِي الْكُفَرَاتِ . لَا يَنْبَغِي أَنْ يُطْعَمَ فِيهَا إِلَّا
الْمُسْلِمُونَ . وَلَا يُطْعَمُ فِيهَا أَحَدٌ عَلَى غَيْرِ دِينِ
الْإِسْلَامِ .

• • •

(٨) بَابُ عَقْرِ الْحَيِّ عَنِ الْمَيِّتِ

١٣ - حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ
أَبِي عَمْرٍو الْأَنْصَارِيِّ ، أَنَّ أُمَّهُ أَرَادَتْ أَنْ
تُوصِيَ . ثُمَّ أَتَرَتْ ذَلِكَ إِلَى أَنْ تُصَبِّحَ .
فَهَلَكَتْ ، وَقَدْ كَانَتْ هَمَّتْ بِأَنْ تُعْتِقَ . فَقَالَ
عَبْدُ الرَّحْمَنِ : فَقُلْتُ لِلْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ :

(فَمَا مَنَا بَعْدَ) لِي بِهِ الرِّقَابُ . (وَإِنَّا فِدَاءٌ) يَمَّا لَمْ أَسْرِ
مُسْلِمِينَ .

١٦ - وحَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّهُ أَعْتَقَ وَلَدَ زَيْنَا ، وَأُمَّهُ .

• • •

(١٠) باب مَصْرِبُ الْوَلَاءِ لِمَنْ أَعْتَقَ

١٧ - حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهَا قَالَتْ : جَاءَتِ بَرِيرَةُ فَقَالَتْ : إِنِّي كَاتَبْتُ أَهْلِي عَلَى نِسْعِ أَوْاقٍ . فِي كُلِّ عَامٍ أَوْقِيَةٌ . فَأَصْبَحْنِي . فَقَالَتْ عَائِشَةُ : إِنْ أَحَبَّ أَهْلُكَ أَنْ أَعْلِمَا لَهُمْ عَنَّا ، عَدَدْتُهَا وَيَكُونُ لِي وَلَدُكَ فَعَلْتُ . فَلَمَجَبَتْ بَرِيرَةُ إِلَى أَهْلِهَا . فَقَالَتْ لَهُمْ ذَلِكَ . فَأَبَوْا عَلَيْهَا . فَجَاءَتْ مِنْ حِنْدِ أَهْلِهَا وَرَسُولِ اللَّهِ ﷺ جَالِسٍ . فَقَالَتْ لِعَائِشَةَ : إِنِّي قَدْ حَرَضْتُ عَلَيْهِمْ ذَلِكَ فَأَبَوْا عَلَيَّ . إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْوَلَاءُ لَهُمْ . فَسَمِعَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلَهَا . فَأَخْبَرَتْهُ عَائِشَةُ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : غُلِيْهَا وَاشْتَرِطِي لَهُمُ الْوَلَاءَ . فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ ، فَفَعَلْتُ عَائِشَةُ . ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي النَّاسِ . فَحَمَدَ اللَّهُ وَأَثْنَى عَلَيْهِ .

١٧ - (كاتبت أهل) قال في المصباح : قال الأزهري الكتاب والمكاتبة أن يكتب الرجل حده أو أمته ، على مال منجم ويكتب اليد عليه أنه يفتق إذا أدى النجوم . فاليد مكاتب ومكاتب .

(لواق) بوزن جوار . والأصل لواق . فطفت إحدى البائمين تخفيها ، والثانية على طريقة ناص له . زوقاني . (غلينا) أي اشترينا منهم .

ثُمَّ قَالَ : (أَمَّا بَعْدُ) فَمَا بَالُ رَجَالٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ ؟ مَا كَانَ مِنْ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ . وَإِنْ كَانَ مِائَةَ شَرْطٍ . قَضَاهُ اللَّهُ أَحَقُّ . وَشَرْطُ اللَّهِ أَوْثَقُ . وَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ .

أخرجه البخاري في : ٣٤ - كتاب البيوع ، ٢٢ - باب إذا اشترط شروطاً في البيع لا تحل .
ومسلم في : ٢ - كتاب الحق ، ٢ - باب أمانه الولاء لمن أعتق ، حديث ٨ .

• • •

١٨ - وحَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَمْرٍو ، أَنَّ عَائِشَةَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ أَرَادَتْ أَنْ تَشْتَرِيَ جَارِيَةً تُخَيِّفُهَا . فَقَالَ أَهْلُهَا : نَبِيْعُكُمْهَا عَلَى أَنْ وَلَاعَهَا لَنَا . فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : لَا يَمْنَعُكَ ذَلِكَ . فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ .

أخرجه البخاري (عن ابن عمر) في : ٣٤ - كتاب البيوع ، ٧٣ - باب إذا اشترط شروطاً في البيع لا تحل .
ومسلم في : ٢٥ - كتاب الحق ، ٢ - باب أمانه الولاء لمن أعتق ، حديث ٥ .

• • •

١٩ - وحَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عَمْرِوَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، أَنَّ بَرِيرَةَ جَاءَتْ تَسْتَعِينُ عَائِشَةَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ . فَقَالَتْ عَائِشَةُ :

(قضاء الله) أي حكمة . (أسحق) بالإتيان من الشروط (وفروط الله) أي قوله - فاعوانكم في الدين ومواليكم (لوقني) أقوى بالتابع حدوده التي حدتها .

لَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ «الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ»
وَنَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَعَنْ هَبْتِهِ .
فَلَمَّا جَازَ لِسَيْدِهِ أَنْ يَشْتَرِيَ ذَلِكَ لَهُ ، وَأَنْ
يَأْذَنَ لَهُ أَنْ يُوَالِيَ مَنْ شَاءَ ، فَقِيلَ لَهُ هَبْ .

• • •

(١١) باب جر العبد الولاء إذا أعتق

٢١ - حدثني مالك عن ربيعة بن
عبد الرحمن ، أن الزبير بن العوام اشترى عبدا
فأعتقه . وكذلك العبد بنون من امرأة حرة .
فلما أعتقه الزبير قال هم موالي ، وقال هم موال
أموهم : بل هم موالينا . فاعتصموا إلى عثمان بن
حفان . فقضى عثمان للزبير بولائهم .

وحدثني مالك ، أنه بلغه أن سعيد بن
المسيب سئل عن عبد له وكذا من امرأة حرة ،
لمن ولأؤهم ؟ فقال سعيد : إن مات أبؤهم ،
وهو عبد لم يعتق ، فولأؤهم لموالي أمؤهم .

قال مالك : ومثل ذلك ، وكذا الملاءنة
من الموالى . ينسب إلى موالى أمه . فيكونوا
هم موالية . إن مات ورؤؤه . وإن جر جريرة
عقلوا عنه . فإن اختلفت به أبؤه الحي به .

٢٠ - (الولاء) لحقه . (بيع الولاء) حق جرات

المعتق من الحق .

٢١ - (وإن جر جريرة) غلبة بمعنى مقبولة . ما يملكه

الإنسان من ذنب .

(عقلوا عنه) قال في الصباح : عقلت التثنية عقلا . أي

ذنبه . وعقلت عنه . عرفت عنه ما لزمه من ذنبه وجنابة .

إِنْ أَحَبُّ أَهْلِكَ أَنْ أَصِبَ لَتَهُمْ نَمَتِكَ صَبَةً
وَاحِدَةً ، وَأَعْتَقَكَ ، فَمَلْتُ . فَكَرَّرْتُ ذَلِكَ
بِرِيرَةٍ لِأَهْلِيهَا . فَقَالُوا : لَا . إِلَّا أَنْ يَكُونَ
لَنَا وَلَاؤُكَ .

قال يحيى بن سعيد : فزعمت حمرة
أن عائشة ذكرت ذلك لرسول الله ﷺ . فقال
رسول الله ﷺ : اشترىها وأعتقها . فلانما
الولاء لمن أعتق .

قال الطائفة : سورة سبابة الإرسال . ولم تختلف الرواة
من مالك في ذلك .

ورواه البخاري في : ٥٥ - كتاب المكاتب : ٤ -
باب المكاتب إذا رضى .

• • •

٢٠ - وحدثني مالك عن عبد الله بن
دينار ، عن عبد الله بن عمر ، أن رسول
الله ﷺ نهى عن بيع الولاء وعن هبته .

أخرجه البخاري في : ٤٩ - كتاب الحق : ١٠ -
باب بيع الولاء وhibه .

وسلم في : ٢٠ - كتاب الحق : ٣ - باب النهي
عن بيع الولاء وhibه . حديث ١٦ .

قال مالك ، في العبد يبتاع نفسه من
سيده ، على أنه يوالم من شاء : إن ذلك : لا
يجوز . وإنما الولاء لمن أعتق . وكذا أن رجلا
أذن لمولاه أن يوالم من شاء ، ما جاز ذلك .

١٩ - (أصب لم نمك صبة واحدة) أي اذنة حاجلا
في مرة . تشبها بصب الماء ، وهو انسكابه .

(فزعمت) الزعم يستعمل بمعنى القول الحق ، أي قالت .

وَزَوْجُهَا مَتْلُوكٌ . ثُمَّ يَتَعَقَّ زَوْجُهَا قَبْلَ أَنْ تَفْصَحَ حَمْلُهَا . أَوْ يَتَعَلَّمَا تَفْصَحَ : إِنْ وَلَّاهُ مَا كَانَ فِي بَطْنِهَا لِلَّذِي أَخْتَقَى أُمُّهُ . لِأَنَّ ذَلِكَ الْوَلَدَ قَدْ كَانَ أَصَابَهُ الرُّقُ . قَبْلَ أَنْ تَعَقَّ أُمُّهُ . وَكَيْفَى هُوَ يَمْتَنِزِلُهُ الَّذِي تَحْمِلُ بِهِ أُمُّهُ بَعْدَ الْعَاقَةِ . لِأَنَّ الَّذِي تَحْمِلُ بِهِ أُمُّهُ بَعْدَ الْعَاقَةِ ، إِذَا أَخْتَقَى أَبُوهُ ، جَرَّ وَلَاحَهُ .

قَالَ مَالِكٌ ، فِي الْعَبْدِ يَمْتَنِزِلُ سَيِّدُهُ أَنْ يَتَعَقَّ عَبْدًا لَهُ . فَيَأْذَنَ لَهُ سَيِّدُهُ : إِنْ وَلَّاهُ الْعَبْدُ الْمُتَعَقَّ ، يُسَيِّدُ الْعَبْدُ ، لَا يَرْجِعُ وَلَاحُهُ لِسَيِّدِهِ الَّذِي أَخْتَقَى . وَإِنْ عَتَقَ .

• • •

(١٢) باب ميراث الولاء

٢٢ - حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَفْرٍو بْنِ حَزْمٍ ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ ابْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ الْعَامِيَّ بْنَ هِشَامٍ هَلَكَ . وَتَرَكَ بَيْنَيْنَ لَهُ ثَلَاثَةَ . اثْنَانِ لَأُمِّ ، وَوَجُلٌ لِعَلَّةٍ . فَهَلَكَ أَحَدُ الثَّلَاثِينَ لَأُمِّ . وَتَرَكَ مَالًا وَمَوَالِي . فَوَرِثَهُ أُخُوهُ

(جر) سب .

٢٢ - (ملء) في امرأة أخرى . والجمع ملات . إذا كان الأب واحد والأمهات ثن . قيل مأخوذ من ائمل وهو الشرب بعد الشرب . لأن الأب لما تزوج امرأة بعد أخرى صار كإنه شرب مرة بعد أخرى .

وَصَارَ وَلَاحُهُ إِلَى مَوَالِي أَبِيهِ . وَكَانَ مِيرَاثُهُ لَهُمْ وَعَقْلُهُ عَلَيْهِمْ . وَيُجْلَدُ أَبُوهُ الْحَدَّ .

قَالَ مَالِكٌ : وَكَذَلِكَ الْمَرْأَةُ الْمَلَاعِنَةُ مِنْ الْعَرَبِ . إِذَا اخْتَرَتْ زَوْجَهَا ، الَّتِي لَا عَهْدَهَا بِوَلَدِهَا . صَارَ يَمْتَنِلُ عَلَيْهَا الْمَنْوَلَةُ . إِلَّا أَنْ بَقِيََ مِيرَاثُهُ ، بَعْدَ مِيرَاثِ أُمِّهِ وَآخُوهِ لِأُمِّهِ ، لِعَامَةِ الْمُسْلِمِينَ . مَا لَمْ يُلْحَقْ بِأَبِيهِ . وَإِنَّمَا وَرِثَتْ وَلَدَ الْمَلَاعِنَةِ ، الْمَوَالَةَ ، مَوَالِي أُمِّهِ . قَبْلَ أَنْ يَخْتَرَفَ بِهِ أَبُوهُ . لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ نَسَبٌ وَلَا عَصَبَةٌ . فَلَمَّا ثَبَتَ نَسَبُهُ صَارَ إِلَى حَصَبِهِ .

قَالَ مَالِكٌ : الْأَمْرُ الْمُجْتَمِعُ عَلَيْهِ جِنْدَانَا فِي وَلَدِ الْعَبْدِ مِنْ امْرَأَةٍ حُرَّةٍ . وَأَبُو الْعَبْدِ حُرٌّ : أَنَّ الْجَدَّ أَبَا الْعَبْدِ يَجْرُ وَلَاحَهُ وَلَدُ ابْنَيْ الْأَحْرَارِ مِنْ امْرَأَةٍ حُرَّةٍ . يَرِثُهُمْ مَا كَانَ مِنْ آبَائِهِمْ عَبْدًا . فَإِنْ عَتَقَ آبَاؤُهُمْ رَجَعَ الْوَلَاءُ إِلَى مَوَالِيهِ . وَإِنْ مَاتَ وَهُوَ عَبْدٌ كَانَ الْمِيرَاثُ وَالْوَلَاءُ لِلْجَدِّ . وَإِنْ الْعَبْدُ كَانَ لَهُ ابْنَانِ حُرَّانِ . فَمَاتَ أَحَدُهُمَا . وَأَبُوهُ عَبْدٌ . جَرَّ الْجَدُّ ، أَبُو الْأَبِ ، الْوَلَاءَ وَالْمِيرَاثَ .

قَالَ مَالِكٌ ، فِي الْأَمَةِ تُعَتَّقُ وَهِيَ حَامِلٌ :

(للملاعة) لأن الرجل زوجة ، قلها بالنجور . وتلاصتا لمن كل واحد منهما الآخر . فللمرة ملاعة وملاعة .

٢٤ - وَحَدَّثَنِى مَالِكٌ ، أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ صَعِيدَ ابْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ ، فِى رَجُلٍ هَلَكَ وَتَرَكَ بَيْنَهُ لَهُ ، ثَلَاثَةَ . وَتَرَكَ مَوَالِيَّ اعْتَقَهُمْ هُوَ عَقَاةٌ . ثُمَّ إِنَّ الرَّجُلَيْنِ مِنْ بَنِيهِ هَلَكَ . وَتَرَكَ أَوْلَادًا . فَقَالَ صَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ : يَرِثُ الْمَوَالِيَّ ، الْبَاقِي مِنَ الثَّلَاثَةِ . فَإِذَا هَلَكَ هُوَ ، فَوَلَدُهُ وَوَلَدُ إِخْوَتِهِ فِى وَلَدِ الْمَوَالِيَّ ، شَرَحَ ، سَوَاءٌ .

• • •

(١٣) باب ميراث السالبة وولاء من أعقق اليهودى والنصرانى

٢٥ - وَحَدَّثَنِى مَالِكٌ ، أَنَّهُ سَأَلَ بَنِي شِهَابٍ عَنِ السَّائِبَةِ ؟ قَالَ : يُؤَالِى مِنْ شَاءَ . فَإِنْ مَاتَ وَلَمْ يُوَالِ أَحَدًا ، فَمِيرَاثُهُ لِلْمُسْلِمِينَ . وَعَقْلُهُ عَلَيْهِمْ .

قَالَ مَالِكٌ : إِنْ أَحْسَنَ مَا سَمِعَ فِى السَّائِبَةِ أَنَّهُ لَا يُؤَالِى أَحَدًا . وَأَنْ مِيرَاثُهُ لِلْمُسْلِمِينَ . وَعَقْلُهُ عَلَيْهِمْ .

قَالَ مَالِكٌ ، فِى الْيَهُودِيَّ وَالنَّصْرَانِيَّيْنِ عَبْدٌ أَحَبَّهُمَا فَبَيْعَتْهُ قَبْلَ أَنْ يَبَاعَ عَلَيْهِ : إِنْ

٢٤ - (الموال) بتقدير مضاف ، أى ولاء الموال .
(شرح) أى سواء .

(١٣ - باب ميراث السالبة)

(السالبة) هى أن يقبل لهدية أو لثمن سالية . يريه في الحديث .

الْأَيُّوبِ وَأُمُّهُ ، مَالَهُ وَوَلَدَهُ مَوَالِيَهُ . ثُمَّ هَلَكَ الَّتِى وَرِثَ الْمَالُ وَوَلَدَهُ الْمَوَالِي . وَتَرَكَ ابْنَةً وَأَخَاهُ لِأَيُّوبِ . فَقَالَ ابْنُهُ : قَدْ أَحْرَزْتُ مَا كَانَ أَبِي أَحْرَزَ مِنَ الْمَالِ وَوَلَدَهُ الْمَوَالِي وَقَالَ أَخُوهُ : لَيْسَ كَذَلِكَ . إِنَّمَا أَحْرَزْتُ الْمَالُ . وَأَمَّا وَلَدَهُ الْمَوَالِي ، فَلَا . أَرَأَيْتَ لَوْ هَلَكَ أَخِي الْيَوْمَ أَتَسْتُ أَرِثُهُ أَنَا ؟ فَأَخْصَصَا لِكِ عُمَانَ بْنِ عَفَانَ .

لَقَضَى لِأَخِيهِ بِوَلَدِ الْمَوَالِي .

• • •

٢٣ - وَحَدَّثَنِى مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ حَزْمٍ ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَبُوهُ : أَنَّهُ كَانَ جَالِسًا عِنْدَ أَبَانِ بْنِ عُمَانَ . فَأَخْصَصَ إِلَيْهِ نَقَرٌ مِنْ جُهَيْنَةَ وَنَقَرٌ مِنْ بَنِي الْحَارِثِ بْنِ الْخَزْرَجِ . وَكَانَتْ امْرَأَةٌ مِنْ جُهَيْنَةَ عِنْدَ رَجُلٍ مِنْ بَنِي الْحَارِثِ بْنِ الْخَزْرَجِ . يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ كُلَيْبٍ . فَمَاتَتِ الْمَرْأَةُ . وَتَرَكَتْ مَالًا وَمَوَالِي . فَوَرَدَهَا ابْنُهَا وَزَوْجُهَا . ثُمَّ مَاتَ ابْنُهَا . فَقَالَ وَرَثَتُهُ : لَنَا وَلَدُ الْمَوَالِي . قَدْ كَانَ ابْنُهَا أَحْرَزَهُ . فَقَالَ الْجُهَيْنِيُّونَ : لَيْسَ كَذَلِكَ . إِنَّمَا هُمْ مَوَالِي صَاحِبَتِنَا . فَإِذَا مَاتَ وَلَدُهَا فَلَنَا وَلَدُ هُمْ . وَنَحْنُ نَرِثُهُمْ . فَقَضَى أَبَانُ بْنُ عُمَانَ لِلْجُهَيْنِيِّينَ بِوَلَدِ الْمَوَالِي .

• • •

(أحرزت) غسبت وملكته . (أرايت) لعبرني .

وَلَاةَ الْعَبْدِ الْمُتَّقِ لِلْمُسْلِمِينَ . وَإِنْ أَسْلَمَ
 الْيَهُودِيُّ أَوْ النَّصْرَانِيُّ بَعْدَ ذَلِكَ لَمْ يَرْجِعْ إِلَيْهِ
 الْوَلَاءُ أَبَدًا .

قَالَ : وَلَكِنْ إِذَا أَخْتَقَى الْيَهُودِيُّ أَوْ النَّصْرَانِيُّ
 حَبْلًا عَلَى ذَيْنِهِمَا . ثُمَّ أَسْلَمَ الْمُتَّقُ قَبْلَ أَنْ
 يُسْلِمَ الْيَهُودِيُّ أَوْ النَّصْرَانِيُّ الَّذِي أَخْتَقَهُ . ثُمَّ
 أَسْلَمَ الَّذِي أَخْتَقَهُ . رَجَعَ إِلَيْهِ الْوَلَاءُ . لِأَنَّهُ قَدْ
 كَانَ نَهَتْ لَهُ الْوَلَاءُ يَوْمَ أَخْتَقَهُ .

قَالَ مَالِكٌ : وَإِنْ كَانَ لِلْيَهُودِيِّ أَوْ النَّصْرَانِيِّ
 وَلَدٌ مُسْلِمٌ ، وَوَرِثَ مَوَالِي أَبِيهِ الْيَهُودِيِّ أَوْ
 النَّصْرَانِيِّ ، إِذَا أَسْلَمَ الْمَوَالِي الْمُتَّقُ . فَبَلَ أَنْ
 يُسْلِمَ الَّذِي أَخْتَقَهُ . وَإِنْ كَانَ الْمُتَّقُ ، حِينَ
 أَخْتَقَى ، مُسْلِمًا . لَمْ يَكُنْ لَوَلَدِ النَّصْرَانِيِّ أَوْ
 الْيَهُودِيِّ الْمُسْلِمِينَ مِنْ وَلَاةِ الْعَبْدِ الْمُسْلِمِ
 شَيْءٌ . لِأَنَّهُ لَيْسَ لِلْيَهُودِيِّ وَلَا لِلنَّصْرَانِيِّ وَلَااةُ ،
 فَوَلَاءُ الْعَبْدِ الْمُسْلِمِ لِجَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ .

١٥١ كان « الكتاب » سيجلد في مجلد واحد فتتبع هذه الورقة

مكتبة دار الشعب
٩٢ شارع قصر العيني - ت ٢٩٩٩١

أحياء علوم الدين
للإمام أبي حامد الفسزالي
الموطأ
مقدمة ابن خلدون

تفسير القرطبي
الجامع لأحكام القرآن
لأبي عبد الله محمد
أحمد الأمصاري القرطبي

المصحف المنسر
للاستاذ محمد فريد وجدي
أشغال الصوف (التريكو)
للسيدة بشينة الكفراوي
الفقه على المذاهب الأربعة

تفسير جزء عم
للإمام الشيخ محمد عبده
تفسير جزء تبارك
للاستاذ الشيخ عبد القادر المغربي
قصة السموات والأرض
للدكتور محمد جمال الدين
الفتدي والدكتور محمد يوسف
كلية ودمنة
للتشاعر الفيلسوف بيديا
فن التفصيل والحيكة
للسيدة بشينة الكفراوي
فن الطهي
للسيدة بسمة ذكي إبراهيم
صحيح البخاري
فن تربية الطفل
ماريو فايغر ، جون أندرسون
محمد نبي البر
للاستاذ إبراهيم الأبياري
الف ليلة وليلة
للاستاذ رشدي صالح
لوحات للفنان بكار

نهج البلاغة
لشيخنا علي كرم الله وجهه
شرح الإمام الشيخ محمد عبده
المعجم المفهرس
للاستاذ القرآن الكريم
وضع الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي
ثورة ١٩١٩
للاستاذ عبد الرحمن الرافعي
في أعقاب ثورة ١٩١٩
للاستاذ عبد الرحمن الرافعي
حديث عيسى بن هشام
للاستاذ محمد المولي
الأم
للإمام أبي عبد الله محمد
ابن أديس الشافعي
تفسير الأحلام
للدكتور محمد المنعم بدر
والأستاذ أحمد الصباحي
دائرة المعارف الإسلامية
اعداد وتحرير : إبراهيم ذكي
خورشيد وأحمد الشنتاوي
والدكتور عبد الحميد يونس

مطبوعات الشعب

نقيصة العلم والعرفة
وقطب زمانه أبو الحجاج
للاستاذ صلاح عزام
السيد أحمد البدوي
للدكتور عبد الحليم محمود
أدب الأحاديث القدسية
للدكتور أحمد الرياض
قطر الندى وبل الصدي
للإمام ابن هشام الأمصاري
الرسول : لمحات من حياته
ونفحات من هديه
للدكتور عبد الحليم محمود
الأغاني
لأبي الفرج الإصمغاني
حكم ابن عطاء الله
للدكتور عبد الحليم محمود
الشارع الطويل (ليبيا)
للاستاذ عبد الله امام
يوم القيامة
للاستاذ عبد الرزاق نوفل
حتى تنتصر
للاستاذ السيد فرج
اليهود من كتابهم القدس
للاستاذ كمال أحمد عون
جميل بشينة
للاستاذ ميسر محمود العقاد
أضواء من السنة
للمجاعة دار الحديث النبوي
عالم الجن والالكة
للاستاذ عبد الرزاق نوفل
كنوز الأسرار
جميعها عبد الفتاح القاضي
إسلاميات العقاد
في مجلد واحد
عمر القائد
لواء الركن محمود شيت خطاب
لمحات من حياة العقاد
للاستاذ عامر ال
ابن الطبيعة
للاستاذ إبراهيم عبد ال

حصاد الهشيم
للاستاذ إبراهيم عبد القادر المازني
أبناء الرسول في كربلاء
للاستاذ خالد محمد خالد
أقطاب التصوف الثلاثة
للاستاذ صلاح عزام
أحمد عرابي
للاستاذ عبد الرحمن الرافعي
أبطال الفتوح العربية
للاستاذ السيد فرج
عودة الأبطال
للاستاذ أبو الحجاج حافل
حصاد الأيام الستة
للدكتور جمال الدين الرمادي
المراة في حياة العقاد
للدكتور عبد الحليم
من السويس إلى بتزرت
للدكتور محمد عبد الرحمن برج
انتصارات عربية
للاستاذ السيد فرج
بين الدين والعلم
للاستاذ عبد الرزاق نوفل
مناسك الحج
قديم : عبد الرحمن محمد أمين
ومصلاح الدين محمد عطية
المدنية المنورة
للاستاذ محمود الشرفاوي
الاقطاع الفكري وآثاره
للدكتور محمد الحليم دياب
محمد رسول الحرية
للاستاذ عبد الرحمن الشرفاوي
مواقف حاسمة في حياة محمد
ابن عبد الله
للاستاذ محمود الشرفاوي
حواديت
للاستاذ فكري اباطة
السماء وأهل السماء
للاستاذ عبد الرزاق نوفل

